الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف1
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة
تحت عنوان:

دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية
دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر

من إعداد الطالب :
خبابة صهيب

تحت إشراف الدكتور:
سعيدي يحي

لجنة المناقشة

1-أ.د. بقة الشريف	أستاذ التعليم العالي	- جامعة سطيف - رئيسا
2-د. سعيدي يحي	أستاذ محاضر "أ"	-جامعة المسيلة- مشرفا ومقررا
3-أ.د. جنان عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي	- جامعة سطيف - مناقشا
4-د. برحومة عبد الحميد	أستاذ محاضر "أ"	- جامعة المسيلة- مناقشا
5-د. بودرامة مصطفى	أستاذ محاضر "ب"	- جامعة سطيف - مدعوا

السنة الجامعية : 2012/2011

تشكرات

إن الحمد و الشكر لله تعالى على توفيقه

لنا لإتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور "سعيدي يحي" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته, وارشاداته, ونصائحه القيمة. جزاه الله ألف خير.

و الشكر الموصول كذلك لمسؤول مدرسة الدكتوراه الأستاذ الدكتور "صالح صالحي" عرفانا له على المجهودات التي يبذلها من أجل إنجاح مشروع المدرسة.

الشكر للأعضاء لجنة المناقشة

كما لا ننسى أن أشكر جميع الأصدقاء و الزملاء الذين أعانوني على إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة و الدعاء، وأخص بالذكر طلبة مدرسة الدكتوراه

الشكر إلى كل عمال الكلية

فهـــرس

المحتـــويات

فهرس المحتويات	الصفحة
المقدمة العامة	أ-ط
الفصل الأول الإطار النظري للمناطق الصناعية	10
تمهيد الفصل الأول	11
المبحث الأول : ماهية الصناعة والتوطين الصناعي	12
المطلب الأول : مفهوم وتطور الصناعة	12
الفرع الأول: تعريف الصناعة	12
الفرع الثاني: تطور الصناعة	13
المطلب الثاني : مفهوم التوطين الصناعي	14
الفرع الأول : تعريف التوطين	14
الفرع الثاني : العوامل الأساسية لتوطين الصناعة	15
الفرع الثالث: أهداف التوطين الصناعي	17
المطلب الثالث: تطور اتجاهات التوطين لصناعي	18
الفرع الأول:التوطين في الفكر الاقتصادي_ عند فيبر_ فرانسوابيرو	18
الفرع الثاني :الاتجاهات الحديثة للتوطين الصناعي	19
الفرع الثالث: عوامل تطور اتجاهات التوطين الصناعي	20
المبحث الثاني : المناطق الصناعية	22
المطلب الأول: ماهية المناطق الصناعية	22
الفرع الأول :نشأة المناطق الصناعية	22
الفرع الثالث:تعريف المناطق الصناعية	26
المطلب الثاني : مقومات و مراحل إنشاء المناطق الصناعية	27
الفرع الأول: مقومات إنشاء المناطق الصناعية	27
الفرع الثاني : مراحل إنشاء المناطق الصناعية	30
المطلب الثالث : أهداف و أهمية إقامة المناطق الصناعية	31
الفرع الأول: أهداف إقامة المناطق الصناعية	31
الفرع الثاني:دور المناطق الصناعية في التنمية	33

المبحث الثالث : أنواع المناطق الصناعية	34
المطلب الأول: النظرة التقليدية للمناطق الصناعية	34
الفرع الأول:العقد الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية)	34
الفرع الثاني:التكتل الصناعي الحضري	34
الفرع الثالث:مجمعات الاستقطاب	34
الفرع الرابع:المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا) للصناعات الصغيرة	34
الفرع الخامس: المجمعات الصناعية الريفية	35
المطلب الثاني : الاتجاهات الحديثة للمناطق الصناعية	35
الفرع الأول:المناطق الصناعية التقنية	35
الفرع الثاني: المناطق الصناعية المؤهلة	40
الفرع الثالث: المناطق الصناعية الحرة للتصدير	41
المطلب الثالث : أهم المناطق الصناعية في العالم	42
الفرع الأول: المنطقة الأولى الولايات المتحدة	42
الفرع الثاني: المنطقة الثانية غرب أوربا	43
الفرع الثالث: المنطقة الثالثة اليابان	44
الفرع الرابع: المنطقة الرابعة روسيا وأوكرانيا	45
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني:دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة	47-101
تمهيد الفصل الثاني	48
المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة	49
المطلب الأول : النمو و التنمية	49
الفرع الأول:تعريف النمو الاقتصادي	49
الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية	49
الفرع الثالث: التفريق بين النمو والتنمية	50
الفرع الرابع : مراحل تطور التنمية الاقتصادية	50
المطلب الثاني : ظهور فكرة التنمية المستدامة ومفهومها	52

الفرع الأول:ظهور التنمية المستدامة	52
الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	54
المطلب الثالث : مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة	57
الفرع الأول : مبادئ التنمية المستدامة	57
الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	59
المطلب الرابع: مؤشرات وخصائص وأهداف التنمية المستدامة	61
الفرع الأول :مؤشرات التنمية المستدامة	61
الفرع الثاني :خصائص التنمية المستدامة	68
الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة	69
المبحث الثاني : المسؤولية الاجتماعية للمناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة	70
المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الإجتماعية	70
الفرع الأول : تطور مفهوم المسؤولية الإجتماعية	70
الفرع الثاني : تعريف المسؤولية الاجتماعية	72
المطلب الثاني : أنماط المسؤولية الإجتماعية	73
الفرع الأول : النمط الاجتماعي	74
الفرع الثاني : النمط الإقتصادي	75
الفرع الثالث : النمط الاقتصادي– الاجتماعي	75
المطلب الثالث: أهمية المسؤولية الاجتماعية	76
الفرع الأول : بالنسبة للمؤسسات	76
الفرع الثاني: بالنسبة للمجتمع	76
الفرع الثالث : بالنسبة للدولة	77
المطلب الرابع: مساهمات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة	78
الفرع الأول: الجانب الثقافي	78
الفرع الثاني : الجانب الاجتماعي	78
الفرع الثالث: الجانب البيئي	78
الفرع الرابع: الجانب الاقتصادي	78
الفرع الخامس : الجانب القانوني	79
المبحث الثالث: الإدارة البيئية للمناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة	79

المطلب الأول : مفهوم الإدارة البيئية	79
الفرع الأول:تعريف الإدارة البيئية	79
الفرع الثاني: كيفية تنفيذ الإدارة البيئية	80
المطلب الثاني: التحديات الأساسية للإدارة البيئية للمناطق الصناعية	81
الفرع الأول : التحديات الاقتصادية	81
الفرع الثاني: التحديات البيئية	81
الفرع الثالث: التحديات الاجتماعية	82
المطلب الثالث: مجالات الجودة البيئية للمناطق الصناعية	83
الفرع الأول : التنشيط والحياة للمنطقة الصناعية	83
الفرع الثاني: المنظر وإطار المعيشة.	85
الفرع الثالث: وسائل النقل و البنى التحتية	86
الفرع الرابع: المخاطر الصناعية والطبيعية	89
الفرع الخامس: النفايات	90
الفرع السادس : المياه	92
الفرع السابع: الهواء	96
الفرع التاسع: الأتربة والتخزين	97
الفرع العاشر: الطاقة	98
الفرع الحادي عشر: ورشات العمل	98
الفرع الثاني عشر :النوعية البيئية للمباني	99
خلاصة الفصل	101
الفصل الثالث : المناطق الصناعية في المنطقة الأورومغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر	102-167
تمهيد الفصل الثالث	103
المبحث الأول : سياسة المناطق الصناعية في فرنسا لتحقيق التنمية المستدامة	104
المطلب الأول : خصوصيات الاقتصاد الفرنسي	104
الفرع الأول: الظروف الطبيعية	104
الفرع الثاني:الظروف البشرية	104
الفرع الثالث:القطاع الفلاحي.	105

الفرع الرابع: القطاع الصناعي	105
الفرع الخامس: قطاع التجارة	107
المطلب الثاني: المناطق الصناعية في فرنسا	107
الفرع الأول:سياسة التوطين الصناعي	107
الفرع الثاني:توزيع المناطق الصناعية.	109
المطلب الثالث:دراسة حالة المنطقة الصناعية (روسات–اكس اون بروفانس) (Zone industriel de Rousset-france)	109
الفرع الأول:البطاقة التقنية للمنطقة الصناعية روسات– Zone industrielle de Rousset - FRANCE	109
الفرع الثاني:الاستراتيجية التنموية للمنطقة الصناعية	110
الفرع الثالث:تسيير المنطقة الصناعية	111
الفرع الرابع:تنشيط المنطقة الصناعية	111
الفرع الخامس :جمع النفايات ومعالجتها	113
المطلب الرابع :التسيير المستدام للمناطق الصناعية في فرنسا	113
الفرع الأول :محاور التسيير المستدام	113
الفرع الثاني:فوائد التسيير المستدام على مختلف المتعاملين	115
المطلب الخامس : مكانة المناطق الصناعية ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة للفترة 2010–2013	116
الفرع الأول: الاستهلاك والإنتاج المستدام	117
الفرع الثاني:مجتمع المعرفة	119
الفرع الثالث:الحوكمة	120
الفرع الرابع:التغيرات المناخية و الطاقوية	122
الفرع الخامس:النقل المستدام	123
الفرع السادس:المحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية	123
الفرع السابع:الصحة العمومية والوقاية من الأخطار	125
الفرع الثامن:الديمغرافيا والهجرة	126
الفرع التاسع: التحديات الدولية في مجال التنمية المستدامة والفقر في العالم	127
المبحث الثاني : إستراتيجية المناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	129

المطلب الأول : خصوصيات الاقتصاد الجزائري	130
الفرع الأول:المحيط الداخلي	130
الفرع الثاني: المحيط الخارجي	131
المطلب الثاني :المناطق الصناعية في الجزائر	137
الفرع الأول :ظهور المناطق الصناعية بالجزائر	137
الفرع الثاني:أهم المناطق الصناعية في الجزائر	139
المطلب الثالث: دور المنطقة الصناعية برج بوعريريج في التنمية المستدامة	147
الفرع الأول:الصناعة بولاية برج بوعريريج	147
الفرع الثاني:التعريف بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج	148
الفرع الثالث:دور المنطقة الصناعية في التنمية المستدامة	152
الفرع الرابع:المعوقات التسييرية للمنطقة الصناعية	153
المطلب الرابع : التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة	153
الفرع الأول :مجالات التدخل	153
الفرع الثاني: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر	157
الفرع الثالث:إستراتيجية الدولة في مجال التنمية المستدامة	158
المبحث الثالث: تقييم الإستراتيجيتين الجزائرية والفرنسية في مجال المناطق الصناعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.	159
المطلب الأول :المحور الاقتصادي	160
المطلب الثاني : المحور البيئي	162
المطلب الثالث : المحور الاجتماعي	164
خلاصة الفصل	167
الخاتمة العامة	168- 173

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مراحل تطور مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية	51
02	أهداف و مؤشرات لتحقيق المساواة الاجتماعية	62
03	أهداف و مؤشرات لتحقيق الصحة العامة	63
04	بطاقة تقنية للمنطقة الصناعية روسات	109
05	إستراتيجية التنمية للمنطقة الصناعية روسات	109
06	تسيير مختلف النشاطات	110
07	الخطوات الأساسية لتحقيق التسيير المستدام على مستوى المناطق الصناعية	113
08	معايير اختيار المنطقة الصناعية	141
09	المواقع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة	142
10	المعطيات الإجمالية للبرنامج	144
11	التقديرات المالية للبرنامج	144
12	مدة الإنجاز	145
13	جرد المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج	149
14	عدد المؤسسات النشطة بالمنطقة الصناعية حسب النشاط عدد العمال	149
15	توزيع المؤسسات قيد الإنشاء في المنطقة الصناعية	150

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المراحل الرئيسية لإنشاء المناطق الصناعية	31
02	أبعاد التنمية المستدامة	61
03	التحديات الثلاثة لإدارة البيئية للمناطق الصناعية	82
04	المخطط الجغرافي للمنطقة الصناعية روسات	111
05	الموقع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة على الخريطة	143
06	تمركز الصناعة في أنحاء الولاية	147
07	المخطط الجغرافي للمنطقة الصناعية برج بوعريريج	148

المقدمـــــــــة
العامة

تمهيد :إن ظاهرة العولمة نتج عنها تزايد حركة رأس المال الصناعي، وحرية في اختيار المواقع الجغرافية للاستثمار الصناعي، بل أصبحت تخضع لمعايير التوفيق بين المتطلبات الاقتصادية للمؤسسة، والالتزامات الاجتماعية. لاسيما بعد أن تعمق الخلل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني منتجا حالة من اللا توازن الدولي، وهي الحالة التي لم يغيبها الطموح التنموي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية من تكتلات وغيرها.

كما تحظى قضية إنشاء و تطوير المناطق الصناعية بأهمية من قبل الدول والحكومات نظرا لأهميتها بالنسبة لعملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة عبر كل المناطق، وتراعي جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للعمل على أن تكون هذه التنمية المنشودة مستمرة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة .

إن المناطق الصناعية تشكل أداة فعالة لا غنى عنها لتشجيع وترقية الاستثمار، و توسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني ويهيئ المناخ اللازم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي و الوطني .

فوجود المناطق الصناعية في كافة الأقاليم والمدن الكبرى له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية، حيث أنها ستخلق جوا ملائما لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، لتوافرها على المزايا المساعدة في استقطاب هذه الاستثمارات مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق نوع من التوازن الجهوي و الإقليمي.

لكن المناطق الصناعية والصناعات الموجودة بداخلها جراء عملية التصنيع تؤدي إلى طرح النفايات بجميع أنواعها، فهذه النفايات تؤدي إلى تلويث الوسط الحيوي الذي نعيش فيه.

حيث أدى هذا الوضع إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير من طرف الحكومات عند اختيار مواقع توطين المناطق الصناعية، إذ تراعي المعايير البيئية بشكل أساسي عند التوطين للمساهمة في المحافظة على البيئة التي هي مطلب رئيسي من مطالب التنمية المستدامة.

يحتدم النقاش مؤخرا للعودة لتطبيق المفاهيم المرتبطة بالتنمية لمعالجة هذا الخلل، بعد أن فشلت ولحد الساعة مفاهيم العولمة والشراكة في تحقيق ذلك.انطلاقا من كون التنمية عملية متكاملة عن طريق جعل المناطق المحلية مناطق أكثر تطورا لا يمكن أن تحدث عن طريق المبادرة المركزية وحسب، وإنما تعتمد سياسات بديلة مثل

اللامركزية، إقامة أقطاب النمو، الاعتماد على تضافر كل الجهود والإمكانات من سلطات، مؤسسات اقتصادية، مؤسسات تربوية وتكوينية، مكونات المجتمع المدني وغيرها.

على الرغم من أن المناطق الصناعية كأقطاب نمو يعول عليها في تجسيد هذا الطموح حسبما أثبتته تجارب عديدة ، كونها مناطق لها قدرة عالية على الدخول مباشرة في علاقات عضوية مع مجتمعها المحلي والإقليمي.

في السنوات الأخيرة زاد الوعي بدور هذه المناطق في مجال تطوير وتنمية المؤسسات عبر العالم مما دفع بالعديد من الدول إلى دعم إنشاء وتحديث المناطق الصناعية وتوجيهها نحو المناطق الداخلية والمحلية الأقل نموا . وفي هذا السياق قامت الدولة الجزائرية في إطار المخطط الخماسي الجديد 2010-2014، وتبعه البرنامج الاستشرافي للمناطق الصناعية الجديدة 2011-2017بتخصيص ما يقارب 233 مليار دينار جزائري لإنشاء وتطوير المناطق الصناعية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصبح مواكبة للتطورات العالمية .

1-الإشكالية:

مما سبق سنحاول الإجابة على التساؤل الآتي :

"ما هو الدور التنموي الذي تلعبه المناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة ؟"

انطلاقا من التساؤل الأساسي نتدرج في جملة من التساؤلات الفرعية :

***ما هي المناطق الصناعية ؟ وما هي معايير قيامها وفقا لمبادئ التنمية المستدامة؟**

*** ما هي الاتجاهات الفكرية والنظرية للتنمية المستدامة والمناطق الصناعية؟**

***ما هي الأهداف هذه المناطق على المستوى الإقليمي؟**

*** ما هو دور المناطق الصناعية في الجزائر على المستوى المحلي لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة؟**

***ما هو واقع وآفاق هذه المناطق في المنطقة الأورو مغاربية ؟**

*** ما هو واقع وآفاق هذه المناطق في الجزائر مقارنة مع نظيراتها بفرنسا ؟**

2- فرضيات البحث :

انطلاقا من التساؤلات الآنفة الذكر نسعى من خلال بحثنا اختبار الفرضيات الآتية:

1 -الفرضية الرئيسية:

"**المناطق الصناعية تحقق التنمية المستدامة و التوازن الإقليمي المستدام**".

2- الفرضيات الفرعية : بناء على الفرضية الرئيسية وبهدف اختبارها وأملا في تحقيقها ميدانيا سوف نطرح مجموعة من الفرضيات الفرعية والمتعلقة بالمناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وإسقاطها على المنطقة الأورو مغاربية ، والمتمثلة في:

*المناطق الصناعية تراعي أبعاد التنمية المستدامة التي تتمثل في العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والملائمة البيئية .

*المناطق الصناعية تستجيب لاعتبارات التهيئة الإقليمية كما تستجيب لاعتبارات اقتصادية و اجتماعية وبيئية .

*المناطق الصناعية في المنطقة الأورو مغاربية بعيدة كل البعد عن مبادئ التنمية المستدامة .

3- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهدا الموضوع نتيجة للأسباب التالية:

1- يعتبر موضوع المناطق الصناعية من أكثر المواضيع التي لقيت اهتماما بالغا في ميدان الاقتصاد والسياسة والإعلام على المستوى الدولي، خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي وانفراد العالم بقطب واحد تقوده الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها ألمانيا وأمريكا .

2- سعي الكثير من المؤسسات الجزائرية إدخال إصلاحات عميقة ومنه تحسين قدرتها التنافسية، أمام الشركات المتعددة الجنسيات.

3- سعي الدولة الجزائرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة, وما سينجر عنه من تحرير تدريجي زمني ونوعي

لتجارة السلع والخدمات, وإلغاء إجراءات الدعم للمؤسسات المحلية؛ وبالتالي ستجد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية نفسها أمام منافسة أجنبية شرسة تمتاز بثقافة عالمية وبأساليب إدارية جد متطورة .

4- يمكن أن يكون البحث دراسة تحليلية للوضعية الاقتصادية يستفيد منه المعنيون للاستشراف المستقبلي للاقتصاد الجزائري .

5- قد يسفر البحث على توجيه أنظار المسئولين على إعداد السياسة الاقتصادية الجزائرية إلى ضرورة إجراء دراسات وبحوث على تطبيق أنظمة التسيير العالمية التي من شأنها تحسين أداء الاقتصاد الوطني.

6-توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وما ينجر عنه من تحديات تأهيل الاقتصاد الجزائري.

7-الدور الكبير الذي تلعبه المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة.

8-ندرة الدراسات في مجال دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة .

4- أهداف الدراسة:

بناء على تحديد إشكالية البحث فإن الغرض الأساسي لا يخرج في الحقيقة عن كونه محاولة لتحقيق جملة من الأهداف التالية:

1-الانتشار الجغرافي للمناطق الصناعية يهدف إلى توزيع التوطن الصناعي ليشمل الرقعة الجغرافية وذلك سعيا وراء تحقيق أهداف التوازن الجهوي والقضاء تدريجيا على التناقضات الكبيرة بين مناطق البلاد بالاتجاه نحو المناطق الداخلية المتخلفة بالخصوص وهذا ما يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة .

2- إن توسع وانتشار المناطق الصناعية يؤدي إلى تنمية وتطوير الصناعات المحلية أو ما يعرف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تهدف إلى توسيع قدرات الإنجاز الوطني وتثمين الطاقات المحلية وتوزيع أحسن للعمل والكفاح ضد الفوارق الجهوية وتكثيف الشبكة الصناعية والاندماج فيما بين الصناعات .

3- تساعد هذه الدراسة في معرفة كيفية تحديد الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من أجل إنشاء المناطق الصناعية وأثرها فيما بعد على البيئة والمجتمع، من أجل الحفاظ على الثروات الخاصة والعامة وإبرازها دائما في

المظهر الحضاري الذي نسعى إلى تحقيقه من خلال هذه الدراسة الذي يجب أن يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة.

4- تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية.

5- التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية ولتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والحضر.

5-حدود الدراسة:

لكي تكون هذه الدراسة أكثر دقة وموضوعية فإن مجالها تابع لمتغيرين اثنين هما :

1-متغير الزمن : حيث حددت الفترة الزمنية بالنسبة للمناطق الصناعية في المنطقة الأورو مغاربية :

- في الجزائر من بداية الاستقلال1962 إلى الثلاثي الأول من 2012 وهذا راجع إلى أن الأولى تعبر عن بداية الدولة الجزائرية المعاصرة (تاريخ الحصول على الاستقلال من الاستعمار الفرنسي)، أما الثانية فتتحكم فيها مصادر الحصول على الإحصائيات من الهيئات المختصة (الديوان الوطني للإحصائيات، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار).

أما موضوع المناطق الصناعية في فرنسا فكانت مع نهاية الحرب العالمية الثانية أي مع تنفيذ مشروع مارشال لإعادة بناء ما هدمته الحرب إلى بداية العقد الأول للقرن الواحد والعشرين .

2-متغير المكان (الفضاء):

إن دراستنا لموضوع المناطق الصناعية يرتكز على :

ميلادها في الدول الأوروبية وبالتحديد بريطانيا وفرنسا من خلال سياسة التوطين الصناعي مرورا بتوزيع المناطق الصناعية إقليميا إلى الإستراتيجية الصناعية الاستشرافية 2010-2013 .

أما دراستنا لدور المناطق الصناعية في الاقتصاد الجزائري خصوصا مرورا بمختلف المراحل التنموية في الجزائر،

وآفاقها المستقبلية في القرن الواحد والعشرين في ظل إستراتيجية المناطق الصناعية الجديدة.

6- المنهجية المتبعة في البحث :

إن الحاجة للمعرفة والبحث العلمي اليوم أكثر من أي وقت مضى، فدول العالم الآن في سباق محموم لاكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم، وهذه المعرفة تقود إلى التقدم والرفاهية وتضمن للإنسان التفوق على غيره. وقد تأكد بما لا يدع مجالا للشك أن المعرفة العلمية هي مفتاح النجاح للإنسان والدولة العصرية،وما الثورة العلمية التكنولوجية التي حصلت في كل من ألمانيا واليابان، إلا خير مثال على ذلك.إذ فجرت ينابيع العلم والمعرفة وخلقت نهضة اقتصادية متكاملة في مختلف المجالات، ونتيجة لهذه المعرفة المتطورة انتشرت ظاهرة الصناعة، وعليه فإن طبيعة دراستنا (**دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورومغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر**).

تفرض علينا الاعتماد على عدة مناهج للبحث العلمي متسلسلة حسب استعمالها في موضوع بحثنا:

1- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال تحليل الأساس النظري للمناطق الصناعية والتنمية المستدامة.

2- المنهج التاريخي:حيث لجأ الباحث لهذا المنهج من خلال الرجوع إلى الجذور التاريخية للمناطق الصناعية عبر تاريخ البشرية مع استقراء كل مرحلة على حدا وتقييمها.

3- منهج دراسة حالة : لإسقاط دور المناطق الصناعية على المنطقة الأورو مغاربية وعلى الاقتصاد الجزائري بصورة خاصة باستخدام الباحث كل ما هو متوفر من إحصائيات حول المنطقة الأورو مغاربية مع دراسة حالة من المناطق الصناعية عالميا ومحليا.

4-المنهج المقارن :دراسة مقارنة بين المناطق الصناعية بفرنسا والمناطق الصناعية بالجزائر.

7- الدراسات السابقة :

على مستوى الدراسات السابقة هناك القليل جدا من الدراسات و تتمثل فيما يلي على سبيل المثال:

1. وائل وجيه رضا البظ ، محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، غزة فلسطين.

2. يوسف محمد ياسر يوسف الساعد،دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2004

3. عابد محمود جاد . التخطيط التفصيلي و علاقته بالتنمية الصناعية .كلية التخطيط الإقليمى و العمرانى جامعة القاهرة . رسالة دكتوراه 2001.

4. عبد الوهاب حلمي : دور التنمية الصناعية فى تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة.رسالة دكتوراه . كلية الهندسة . جامعة الأزهر1992.

5. محي الدين سعد شلبي : البعد البيئي في تخطيط المناطق الصناعية.رسالة ماجستير كلية التخطيط الإقليمي و العمراني. جامعة القاهرة 2003.

6. منى صالح الباشا : تخطيط المناطق الصناعية و تأثيرها على البيئة العمرانية للمدن.قسم الهندسة المعمارية كلية الهندسة. جامعة الإسكندرية . رسالة دكتوراه 1999.

7. هالة محمد عادل عفت : الاعتبارات البيئية في التخطيط العمراني للمدن الصناعية و التشريعات المنظمة لها.معهد الدراسات و البحوث البيئية . جامعة عين شمس . رسالة ماجستير 2001.

8. أحمد عادل أمين شتيوى : أساليب توزيع الأنشطة الصناعية بالمناطق الصناعية وأثرها على البيئة المحيطة . كلية الهندسة.جامعة عين شمس . رسالة ماجستير 2000.

8- صعوبات البحث:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال مشوار إنجازنا لهذا البحث فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة في مجال التنمية المستدامة و المناطق الصناعية ، مع ندرتها باللغة العربية، فلم نكد نجد مرجعا واحدا – حسب إطلاعنا – في هذا المجال، الشكل الذي كلفنا جهدا ووقتا كبيرين للترجمة من مراجع فرنسية وإنجليزية؛
- صعوبة الحصول على المعلومات من المناطق الصناعية في الجزائر و الجهات المختصة .

9- خطة البحث:

بهدف الإلمام بالموضوع بمختلف جوانبه العلمية والعملية ، وحتى تكون الدراسة أكثر شمولية لاقتصاد العالمي عامة

والمنطقة بصورة خاصة. قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الإطار النظري للمناطق الصناعية .

المبحث الأول : ماهية الصناعة والتوطين الصناعي

المبحث الثاني : المناطق الصناعية .

المبحث الثالث : أنواع المناطق الصناعية

الفصل الثاني : دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : المسؤولية الاجتماعية للمناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة .

المبحث الثالث: الإدارة البيئية للمناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة .

الفصل الثالث : المناطق الصناعية في المنطقة الأورو مغاربي حالة: الجزائر – فرنسا.

المبحث الأول : سياسة المناطق الصناعية في فرنسا لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : إستراتيجية المناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث : التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الرابع: تقييم دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في الفضاء الآوورومغاربي

الخاتمة: حيث نتناول أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وعلى مدى صدق مختلف الفرضيات المقدمة لمعالجة الموضوع، وأخير تقديم جملة من الاقتراحات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للمناطق الصناعية

تمهيد :

تعد الصناعة حجر الزاوية لأي تقدم اقتصادي و اجتماعي وحضري في أي وحدة مكانية، لكونها نشاطا اقتصاديا يتسم بدرجة عالية من التشابك الاقتصادي.إذا أنها تعد العمود الفقري لتطوير كافة القطاعات الاقتصادية، فضلا عن التأثير المباشر في زيادة القيمة المضافة للدخل الوطني، كما تساهم أيضا في تغيير بيئات توطنها جغرافيا إسهاما فعالا بحكم ما تزرعه من قيم و مفاهيم تؤثر في التركيب الاجتماعي. وبتعبير آخر فإن حجم الوفورات المجتمعية الناجمة عنها لا تقل أهمية عن حجم الوفورات الاقتصادية .

إن اختيار المواقع الصناعية المناسبة تعد جزاء مهما من التحليل المكاني للأنشطة الصناعية وتحديد عوامل توطنها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وكاملة. كما يتطلب تطور الصناعة وتوطينها تجهيزا مناسبا للمناطق الصناعية بطرق مواصلات ذات قوة كبيرة، ومجمعات سكنية مجهزة بأسس حياة مشتركة هامة.

إن أسلوب المناطق الصناعية هومن الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، ففي الوقت الحالي إن أصحاب الصناعة عندما يبحثون عن الأماكن المناسبة لتوطين صناعاتهم، فإنه من الشروط التي يبحثون عنها هو توفر منطقة صناعية مناسبة و مجهزة .

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الإطار النظري للمناطق الصناعية من خلال معالجة النقاط التالية:

1- ماهية الصناعة و التوطين الصناعي.
2- المناطق الصناعية.
3- أنواع المناطق الصناعية.

المبحث الأول : ماهية الصناعة والتوطين الصناعي

يعتبر التوطين الصناعي تجسيد للسياسة الصناعية التي تنتهجها البلدان في تطوير صناعاتها المختلفة واستثمارا مواردها الطبيعية بالاعتماد على توزيع النشاطات الصناعية في البلاد والاستفادة من التكنولوجيات المختلفة في استغلال تلك الموارد آخذة في الاعتبار أماكن تواجدها وأماكن تسويق منتجاتها.

المطلب الأول : مفهوم وتطور الصناعة.

الفرع الأول: تعريف الصناعة .

تعد الصناعة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية في كل بلد من بلدان العالم، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا،وفي الوقت نفسه تتأثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك المجتمع .وإذا أريد للصناعة أن تسهم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه، فأنه يفترض أن يتبنى خطة التصنيع على أساس الاستغلال الأمثل والأكفء للموارد والإمكانيات المتاحة في الدولة[1] .

تعتبر الصناعة التحويل المستمر و بكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها،و المقصود من كلمة مستمر استبعاد النشاط الحرفي واليدوي، وتعبير يسهل نقلها استبعاد عمليات البناء مفتاح التطور الاقتصادي للأقاليم وجزاءا أساسيا من مفردات التنمية الاقتصادية على المستوى القومي. فالنشاط الصناعي يؤمن إنتاج السلع والخدمات واستغلال الثروات المادية والبشرية لإشباع حاجات المجتمع ضمن مجالات الإنتاج والاستهلاك والتشغيل، ويعتبر قطاع الصناعة قطاع محركا لخطط التنمية وخاصة في البلدان النامية[2].

الصناعة هي النشاط الإنساني غير الفلاحي الذي يسعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على الأشياء والمواد بهدف تحقيق غاية محدودة. بل أوسع من ذلك، حيث تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة، فهي جميعها تدخل في مفهوم الصناعة[3] .

مما سبق يمكن القول أن الصناعة هي فنيات أحكام الأعمال في أنشطة الحياة المختلفة، وبكلمة مختصرة هي فن الوجود الإنساني وتحسين نوعيته في ميادينه المختلفة والمتنوعة، أي هي صناعة الوجود الإنساني وترقيته.

[1] - كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان،2008،ص 61.
[2] - بهيج شعبان، جغرافية العالم الصناعية ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ، 1972،ص 5.
[3] -مالك بن نبي ،مشكلة الثقافة ،دار الفكر ، دمشق ،بدون سنة نشر ، ص126.

الفرع الثاني: تطور الصناعة .

يعود نشوء الصناعة إلى المجتمع البدائي، وبقيت تتطور إلى أن وصلت إلى مستويات عالية في المرحلة المعاصرة، وقد مرت بالمراحل التالية[1]:

1-مرحلة الصناعة المنزلية : حيث بدأت الصناعة في الأول بشكل أنشطة منزلية ضمن نطاق القطاع الزراعي الريفي، إذ كانت المرأة تقوم بصنع وحياكة الملابس والغزل والنسيج، بينما كان الرجل يقوم بصناعة أدوات العمل والطبخ وغيرها من الأدوات الضرورية للمنزل والإنتاج، إضافة إلى العمل في الزراعة، وقد كان هذا العمل يدويا يهدف إلى إشباع احتياجات العائلة من المنتجات الضرورية دون أن يخصص منه شيئا للسوق، واستمر هذا النمط إلى مرحلة متقدمة في تطور المجتمع البدائي، وهذا بسبب ضآلة حجم الإنتاج، ومع مرور الزمن أصبح هذا الإنتاج موردا رئيسيا لدخل بعض العائلات، وذلك عندما أصبح جزءا منه مخصص للتبادل في السوق، أو على شكل خدمات صناعية للغير.

2- المرحلة الحرفية: ظهر هذا النوع من النشاط الصناعي بصورة تدريجية خلال السياق التاريخي لتطور العمل، حيث تحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين في نشاط معين في القرية كحرفيين أو صناع كالحدادين والنجارين والصاغة والخزفيين...الخ، وأصبح نشاطهم مخصص أساسا للسوق، وذلك بإنتاج سلع صناعية بطلب من المستهلك، وبعد ذلك أصبح إنتاج السلع وعرضها للبيع في السوق دون طلب من المستهلك، وبهذا أصبح الحرفي صناعي صغير، وتعتبر المرحلة الحرفية مرحلة مهمة في تطوير الصناعة وتطور قوى الإنتاج وتحسين أدواته.

3-المرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة: حيث ظهر ما يسمى بالمشغل الصغير، وفيه يقوم رب العمل والمنتج باستخدام العمال الحرفيين الآخرين مقابل أجور محددة لصنع المنتجات باستخدام تقنية يدوية، وتحت سقف واحد، وقد ساعدت هذه الوسيلة على الرقابة داخل المؤسسة التعاونية الإنتاجية مما يؤدي إلى وجود نوع من المنافسة بين العاملين، إلى جانب الاقتصاد في نفقات الإنتاج ووسائل النقل، غير أن هذا النمط الإنتاجي التعاوني بقي محدود الفائدة نظرا لعدم استخدامه أسلوب تقييم العمل، والاستفادة من فوائد تقسيم العمل.

[1] - مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار و ائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2000، ص 13-14.

4–مرحلة المشغل الرأسمالي: وهو عبارة عن ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل، باستخدام أدوات عمل يدوية مع وجود تقسيم في العمل، وقد انتشرت المشاغل في الدول الأوربية ابتداء من أواسط القرن 16 حتى الثورة الصناعية في انجلترا، واستمر في بلدان أخرى حتى القرن19.ويرتبط العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج يصاحبها تخصص في أدوات العمل المستخدمة، مما نتج عنه زيادة كبيرة في الإنتاجية مقارنة بالمرحلة السابقة.

5 –مرحلة الصناعة الآلية: إذ أن التطبيق العملي لمنجزات العلم والتكنولوجيا في الصناعة أدى إلى إدخال أنواع جديدة من الآلات والتكنولوجيا لم تكن موجودة سابقا كالمكائن البخارية والطاقة الكهربائية، وقد تكونت هذه الصناعة بعد عملية بناء اقتصادية وفنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصناعة الخفيفة وانتقلت بعدها إلى الصناعات الثقيلة.

المطلب الثاني : مفهوم التوطين الصناعي.

الفرع الأول : تعريف التوطين الصناعي.

التوطين الصناعي يعني اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي إختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا وحتى سياسيا لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد، بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة ومحددة مسبقا، ولتحقيق ذلك فإن الدولة من خلال أجهزتها المتخصصة تعيين المناطق التي ترغب في تنميتها، وأصحاب المشاريع الصناعية يختارون المواقع التي يقدرون أنها مناسبة لمشاريعهم[1].

ويختلف التوطين الصناعي عن التوطن الصناعي، فمن حيث المعنى فإن التوطين الصناعي عملية إرادية ويخضع لتوجيه مركزي مباشر ويتم وفق خطة وطنية صناعية شاملة، تسعى إلى تحقيق أهداف مضبوطة تندرج ضمن برامج الدولة للتصنيع وخطط التنمية للبلاد[2] .

[1] - محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000،ص25.
[2] -نفس المرجع ، ص26.

أما التوطن الصناعي فهو عملية تلقائية حرة، والتلقائية هنا لا تنعى الفوضوية وإنما تعني أنه لا يخضع إلى توجيه مركزي مباشر، وهو يخضع بصفة غير مباشرة إلى توجهات الدولة من خلال آليات معينة مشجعة ومقيدة تتمشى مع الأهداف العامة للتنمية في البلاد، مع اختلاف البلدان في درجة تحكمها في هذه الآليات.

مع الإشارة إلى أن التوطين يمكن توقع آثاره ومعرفتها مسبقا، بل قد تكون هذه الآثار هي من أهداف التوطين، أما التوطن الصناعي قد تكون له آثار معينة ليست من أهدافه لأن هدفه الرئيسي ينحصر في تحقيق النجاح الاقتصادي للمشروع الصناعي.

الفرع الثاني : العوامل الأساسية لتوطين الصناعة .

1- مشكلة اختيار أفضل موقع مناسب : تعتبر مشكلة اختيار الموقع الصناعي المناسب من المشكلات الأساسية التي تواجه عملية التوطين الصناعي، مهما كانت طبيعة صاحب المشروع، لأن العشوائية في مثل هذه العمليات الصناعية الهامة قد تؤدي إلى إخفاق المشروع و فشله في تحقيق أهدافه كما قد تترك أثر سلبيا على البيئة عامة. ولهذا فإن العشوائية إذا قدر لها أن تحدث في مثل هذه العمليات الصناعية الهامة فذلك يرجع إلى التقليل من أهمية الاستقصاءات المتخصصة التي يجب أن تسبق عملية التوطين[1] .

إن مبررات حسن الاختيار و تحري الدقة في هذه العميلة تكمن في متانة العلاقة التي تربط بين المنشأة الصناعية والبيئة، فالبيئة هي المجال الحيوي للصناعة الذي تمارس فيه نشاطها، كما أن المنشأة الصناعية التي تجسد قدرات اقتصادية معينة تصبح عنصرا هاما مضافا للبيئة، فتشكل معها نسيجا من العلاقات النشيطة التي تحركها وتبعث فيها الحيوية على أصعدة مختلفة، خاصة فيما يتعلق بالإنتاج والعمل والعمران .

ومهما كانت طبيعة المشروع الصناعي ومهما كانت طبيعة صاحبه، فإن إشكالية اختيار الوسط تطرح دوما بصيغة أين ؟ فإذا كان صاحب المشروع فردا أو جماعة فإنه من الطبيعي أن يكون تفكيره وانشغاله منصبا على الوصول إلى تحديد الوسط المناسب لضمان نجاح مشروعه اقتصاديا، أولا وقبل كل شيء، بناءا على تحريات واسعة ودقيقة. وهو مايتعين على الدولة القيام به إذا كانت صاحبة المشروع ممثلة في الجهات المكلفة، إلى جانب حرصها على مصالح الوسط والمحيط بصفتها الطرف المعني .

[1] - محمد خيري ، توطين الصناعة و العمليات و العلاقات الاجتماعية ، المجلة الاجتماعية القومية ،للمركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، العدد الثاني،مصر،ماي 1985، ص 65 .

والبحث عن أفضل موقع ما هو في الواقع إلا محاولة احتمالية لا أكثر ولا أقل بسبب عدم وجود قواعد رياضية لحل هذا المشكل ... وبمجرد ما نبدأ نفكر في الحل المثالي لمشكل التوطين يظهر لنا جليا أن الحل ليس بسيطا كما يتصوره الإنسان العادي. وأفضل المواقع للمنشآت الصناعية ما هي في الواقع إلا مواقع احتمالية وتقديرية وليس هنالك أي دليل قاطع على أن هذه المواقع هي أحسن مواقع في الوسط توصل إليها الإنسان وقد تكون هناك مواقع أفضل من منها تستطيع أن توفر جهود وتكاليف من هذه المواقع. وهذه المواقع المجهولة يطلق عليها أحيانا المواقع الاحتمالية التي يمكن أن يتوصل إليها الإنسان عند البحث على أفضل موقع[1].

في جميع الأحوال فإن الدولة، ومهما كانت طبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بصفتها الطرف الذي يسهر على مصالح المجتمع ويمثل إرادة الشعب، فإنها مطالبة بوضع معايير وشروط توطين المنشآت الصناعية في البيئات المختلفة، الأمر الذي يقيد حرية صاحب المشروع بآليات موجهة. وهكذا فإن المشاريع الصناعية توطن عادة في الأوساط التي تلتقي فيها مصالح أصحاب المشاريع مع مصالح الوسط، أي المجتمع بصفة عامة، والتي تحددها الأجهزة المعنية للدولة[2].

2- التوطين الصناعي بين التوجيه و الحرية : بما أن الصناعة في العصر الحديث أصبحت فرعا رئيسيا من فروع الاقتصاد الوطني وتحضى باهتمامات من حيث التوطن، سواء في النظام الاقتصادي الرأسمالي أو في النظام الاقتصادي المخطط (النظام الاشتراكي)[3].

ففي النظام الاقتصادي اللبيرالي، بما أن الصناعة والمشاريع الصناعية يلعب فيها الأفراد والجماعات دورا أساسيا، ونظرا لطبيعة النظام الذي لا يعطي للدولة دور في اتخاذ قرار التوطين الذي يبقى متروكا لصاحب المشروع، فإنها تسعى لوضع آليات موجهة بما يضمن ازدهار الصناعة وازدهار المجتمع، أي أن تدخلها في القرار يتم بطرق غير مباشرة ودون الدخول في تعارض مع أصحاب المشاريع الصناعية.

أما في النظام الاقتصادي المخطط، فإن الأجهزة المركزية للدولة هي صاحبة القرار والمسئولة قانونيا ومعنويا عن توطين المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام، وذلك وفق السياسة العامة التي تضعها بنفسها من أجل تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، وفي هذه الحالة فهي صاحبة المشروع الصناعي والمكلفة بمصالح الوسط في نفس الوقت .

وبذلك فإن الدولة في هذا النظام تتمتع بالجمع بين السلطتين: السلطة على المشروع الصناعي والسلطة على الوسط، فتجد نفسها في غنى عن وضع آليات توجيه توطين المشاريع التابعة للقطاع العام، مادامت تجمع بين

[1] -بشير محمد التجاني، مفاهيم وآراءحول تنظيم الإقليم و توطين الصناعة ، ديوان المطبوعات الجامعية،1987،ص 114.
[2] - محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر،2000،ص28.
[3]- محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، الإقليم و التخطيط الإقليمي،دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2006،ص209.

الصلاحيتين، وهذا يمكنها نظريا من تحقيق نسيج وطني صناعي منسجم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد .

مما سبق يلاحظ من الناحية النظرية، أن التوطين الصناعي يخضع من حيث التوجيه إلى نوعين من المعايير : معايير مصالح المشروع و يرعاها صاحبه، ومعايير مصالح الوسط و ترعاها الأجهزة المعنية في الدولة والهيئات المختلفة وبعض المنظمات والجمعيات الغير حكومية.

الفرع الثالث: أهداف التوطين الصناعي.

إن توجيه التوطين الصناعي يسعى لتحقيق عدة أهداف يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الفئات؛
- تنمية الأقاليم المختلفة للبلاد في أسرع وقت ممكن؛
- الوصول إلى توزيع وتشتيت الأنشطة الاقتصادية على مختلف جهات القطر ؛
- القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المدن والأرياف؛
- تحويل المواد الأولية وتصنيعها قرب مراكز استخراجها؛
- الوصول إلى التخصص الإقليمي في مجال الإنتاج الصناعي؛
- الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج الصناعي؛
- تقسيم و توزيع الصناعات بين الأقاليم على أساس تخصص اليد العاملة ؛
- تحقيق الأهداف السياسية للبلد وذلك إذا كان الأمر يتعلق ببعض الصناعات الإستراتيجية، من أجل توطينها في مواقع آمنة تتمتع بقدر من الحماية ؛
- تحقيق التوازن الإقليمي والاستقرار السكاني ؛
- الاستفادة من المزايا البيئية للمنطقة وإمكانياتها التي تفيد في التقليل من التلوث خاصة بالنسبة للصناعات ذات الطبيعة الملوثة للبيئة.

[1]- بشير محمد التجاني، مرجع سابق، ص 87.

المطلب الثالث: تطور اتجاهات التوطين لصناعي.

الفرع الأول:التوطين في الفكر الاقتصادي.

تعددت نظريات التوطين الصناعي في الفكر الاقتصادي فمن خلال ما يلي نتعرض إلى أهمها[1] :

1- **عند فيبر:** تعتبر نظرية "فيبر" من أشهر النظريات الكلاسيكية للتوطين الصناعي، وتقوم على مبدأ أساسي هو حساب التكاليف الاقتصادية بحثا عن أفضل موقع في مجال التوطين الصناعي، وأن مختلف الأعمال التي تلتها لباحثين آخرين فهي إما ناقدة أو مضيفة لعناصر جديدة لهذه النظرية ، ولهذا بقيت هذه النظرية أهم مرجع عملي يرجع إليه إلى حد الآن في هذا الميدان .

يعتبر فيبر أن العامل الرئيسي للتوطين الصناعي بالنسبة لصاحب المشروع هو ضمان نجاح مشروعه، وهي القاعدة الأساسية التي بنى عليها نظريته الاقتصادية في التوطين الصناعي .

فبالنسبة لفيبر فإن نظريته تتجلي في مفهومين رئيسيين هما :مفهوم عامل التوطين،و مفهوم عامل التجميع.

1-1- **عامل التوطين** :يعرف عامل التوطين بأنه الميزة التي تسمح لصناعة ما من تحقيق إنتاج ما في نقطة ما بتكاليف أقل من أي نقطة في جهة أخرى، ومن أجل تحديد أفضل نقطة في مجال التوطين استعان فيبر بالحسابات الرياضية والهندسية، وذلك قصد تدقيق مختلف التكاليف. ثم يعين بعد ذلك الموقع المناسب الذي يجب أن تتوطن فيه الشركات، كل حسب خصوصياتها .

1-2- **عامل التجميع:** يعرف هذا العامل بأنه عبارة عن إيجابيات سعر التكلفة لعملية الإنتاج أو عملية التوزيع بسبب كون الإنتاج مركز بصفة معتبرة في نقطة معينة، في حين أن عامل عدم التجميع هو عبارة عن إيجابيات سعر التكلفة الناتج عن لا مركزية الإنتاج، أي أن الإنتاج يتم في عدة أماكن. وهو هنا يتكلم عن عوامل الطرد وعوامل الجذب التي يتميز بها مركز معين من حيث سعر التكلفة بالنسبة لصناعة معينة.

2- عند فرانسوا بيرو : يرى فرانسوا بيرو من خلال نظرية الاقتصادية لمراكز الإنتاج الصناعي المعروفة بنظرية أقطاب التنمية أن النمو والتنمية لمجموعة إقليمية وسكانية، لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق التهيئة الواعية للوسط من أجل تسهيل مهمة قطب التنمية ليؤدي دوره الإيجابي، وهذه المهمة هي من مهام الهيئات التي تسهر على

[1] -- بشر محمد التجاني ، مرجع سابق ،ص 59.

المصلحة العامة، والتي بإمكانها أن تحول نمو صناعة ما أو نشاط ما إلى نمو أمة، وتحول التنمية الفوضوية إلى تنمية منظمة بمعنى أن الدولة يمكن أن تلعب دورا مهما وأساسيا في ميدان التوطين الصناعي والتهيئة الإقليمية.

لكن ليست الدولة وحدها معنية بهذا، بل الشركات والمؤسسات الكبرى عليها أن تستثمر جزاء من أرباحها في نفس المكان وتساهم في التنمية التقنية والإنسانية، وأن لا تكتفي بأخذ الأرباح صافية ومهملة المجال والمحيط والسكان على الطريقة الاستعمارية .

الفرع الثاني :الاتجاهات الحديثة للتوطين الصناعي .

1-الملامح العامة للاتجاهات الحديثة للتوطين الصناعي :

تستمد هذه الملامح من الممارسات الملاحظة في هذا الميدان، والتي تعكس بدورها التطورات الحاصلة في النظرة للصناعة والتي لم تعد اقتصادية نفعية بل تعدت ذلك لأهداف اجتماعية عامة وبرز هذا الاتجاه خاصة بعد الانجازات الكبيرة للتطور التكنولوجي والذي خلص الصناعة من الكثير من العقبات.

فهذه الاتجاهات تؤكد على أهمية الصناعة وتوطينها في انتشار المعرفة العلمية والتطبيقية، ودورها في التربية والتنشئة الاجتماعية الصناعية، ومنه تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني، وتحقيق التهيئة الإقليمية بصورة أكثر فعالية (ريفيا وحضريا، وتحقيق التوازن الجهوي) وهي التي تتبناها الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر والتخلف.

أما الدول الصناعية الكبرى ففي الوقت الراهن تعمل على محورين أساسيين[1]:

1-1-المحور الأول : يتعلق بالصناعات الأكثر التي لا تتطلب تأهيلا عاليا لليد العاملة من أجل توجيهها نحو المناطق الأقل تصنيعا من البلاد وهذا لتحقيق هدفين أساسيين :

- يخص الصناعة نفسها يتمثل في استفادتها من بعض المزايا الاقتصادية، مثل وفرة الأرض بأسعار منخفضة، واليد العاملة .
- يتمثل في تطوير المناطق الريفية التي تعاني من التخلف الاقتصادي .

[1] - محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000،ص56.

كما يوجه هذا النوع من الصناعات في البلدان النامية في إطار العلاقة بين المحيط والمركز وخاصة في الدول المتبعة سياسة الانفتاح وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية .

1-2-المحور الثاني: يتعلق بالصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة، والتي تتطلب كفاءات عالية والتواجد بالقرب من الجامعات والمخابر ومراكز البحث، وفق هذا الاتجاه فإن هذه الدول تتجه نحو إنشاء الأقطاب التكنولوجية أو المدن العلمية أو المناطق الصناعية التقنية .

2-النظرة العلمية الجديدة للتوطين الصناعي : يعود الفضل في تطوير هذه النظرة إلى أعمال كل من : "دينفورد" سنة1977و"ماسي " سنة 1979، و"ماجان"سنة 1982 .ذلك لأن المصنع أصبح ينظر إليه عنصرا مكملا وجزاءا من المجال الحيوي للمجتمع، لذا من الضروري أن يخضع للتقسيمات الاقتصادية والاجتماعية للمجال الوطني، وأن يكون مندمجا بصفة كلية معه ولا يتعارض مع خصوصياته .فالتقسيم الاقتصادي مرتبط بالنشاط، أما التقسيم الاجتماعي فيتعلق بالمستوى التقني وما يتطلبه من كفاءات ومخابر للبحث والتطوير.

وأن العامل الأساسي الذي حقق جميع هذه الأهداف يرجع إلى التطور التكنولوجي نفسه الذي قضى الكثير من العقبات الطبيعية التي كانت تواجه التوطين في عهد الثورة الصناعية.

الفرع الثالث: عوامل تطور اتجاهات التوطين الصناعي .

إن تطور اتجاهات التوطين الصناعي الحديث كان نتيجة لعدة عوامل منها على وجه الخصوص [1]:

1-العامل التكنولوجي:لعبت التكنولوجيا دورا حاسما ورئيسيا في التأثير على التوطين الصناعي، ويمكن حصر دوره في مستويين أساسيين هما :

1-1-تطور نظم الإنتاج : يوجد نوعان من نظم الإنتاج، النظام الذي يعتمد على العمل المعياري ، أي الإنتاج الآلي الذي لا يحتاج إلى كفاءات عالية، وأن الصناعات المرتبطة بهذا النظام ممكن توطينها في أي مكان تتوفر فيه اليد العاملة. والنظام الإنتاجي غير الآلي ذو التقنية العالية، والصناعة المرتبطة به تتطلب يد عاملة مؤهلة تأهيلا عاليا، كما تجد نفسها مقيدة بعنصر البحث والتطوير الذي توفره المخابر والجامعات.

[1] -محمد بومخلوف ،مرجع سابق ،ص56.

إضافة إلى ذلك فإنها تنتقل من النظام القائم على المجموعات الإنتاجية الضخمة إلى النظام القائم على المجموعات الصغيرة للإنتاج والسريعة التجديد. وهذا يعتبر تطورا هاما في صالح تحقيق اللامركزية الصناعية التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة للبلاد.

1-2-التحرر من الحتميات الطبيعية لممارسة العملية الإنتاجية: لقد ساهمت العوامل التكنولوجية مساهمة في تحرير التوطن الصناعي من الحتميات الطبيعية، بفضل وسائل النقل الهائلة يمكن نقل المادة الأولية والمنتوج مهما كان نوعه ووزنه ومكان تواجده.كما أنه بفضل وسائل الاتصال الحديثة (هاتف، انترنت) يمكن تسيير المركبات الصناعية عن بعد.

وعليه فإن هذه العوامل خلصت التوطين الصناعي من الحتميات الطبيعية إلا أنها أدخلته في حتميات من نوع آخر، أهمها الحتميات الاجتماعية والثقافية والمتمثلة الشروط والمطالب التي تفرضها اليد العاملة النوعية، من حيث ضرورة توفير محيط اجتماعي وثقافي جذاب ، والتواجد بالقرب من مراكز العلم والمعرفة .

2- تطور دور الدولة: نعني بها تغير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الاقتصادية والاجتماعية.فالدولة المعاصرة ودون أن تقلل إرادة الخواص، فإنها وجدت في الصناعة وتوطينها أداة أساسية لتطوير المجتمع بما يخدم المصالح العليا للبلد.

هكذا أصبح التوطين وسيلة أساسية لتحقيق التوازن الجهوي، وفك الخناق عن المراكز الحضرية وتحقيق العدالة الاجتماعية لما يوفر من مناصب الشغل الصناعية، مع المحافظة على البيئة الطبيعية من التلوث الصناعي.

3-التطور العام للمجتمع : يتمثل في انتظام الأفراد والجماعات في جمعيات مدنية للدفاع عن مصالحهم المشتركة لمواجهة الإرادة الفردية للتوطين الصناعي التي يحركها منطق رأس المال ونموه، وهذا لنمو الوعي الاجتماعي الجماعي للعمال والسكان عامة، نتيجة انتشار المفاهيم والأفكار والفلسفات والحريات المتعلقة بالإنسان والبيئة . أصبحت الجمعيات المدنية تدافع عن رفاهية السكان، والعامل يفرض شروطه على ما يجب أن يتوفر عليه محيطه، خاصة عندما أدرك وأصبح واعيا بتبعية الصناعة لمادته الرمادية وقوة عمله .

وهكذا فإن تظافر الوعي والانتظام أصبحا يشكلان عاملين رئيسيين في التأثير على التوطين الصناعي الحديث(بيئة ومحيطا وسكانا).

المبحث الثاني : المناطق الصناعية .

إن أسلوب المناطق الصناعية تعتبر الأسلوب المتبع في مختلف البلدان في توطين الصناعة وهو من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، وهذا راجع للدور الذي تلعبه هذه المناطق كأقطاب للتنمية على المستويين المحلي والوطني .

المطلب الأول: ماهية المناطق الصناعية .

الفرع الأول :نشأة المناطق الصناعية .

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى عهد الإمبراطورية الرومانية حيث تمركزت على موانئ البحر الأبيض المتوسط و ذلك بهدف زيادة النشاط التجاري و الاقتصادي لتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية الرومانية، ولكن تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية بالقرب من مانشستر بالمملكة المتحدة عام 1896م، ولحقت منطقة أخرى قرب شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1899م، ثم أقيمت منطقة صناعية ثالثة حول نابولي بإيطاليا في العام 1904م، ولم تأخذ هذه الظاهرة في الانتشار إلا منذ منتصف القرن العشرين حيث أخذت كل من الدول المتقدمة و الدول النامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خصصها التنموية [1].

الفرع الثاني :تجارب بعض الدول في إنشاءها.

تفاوتت الدول في إنشاء المناطق الصناعية، حيث كانت بريطانيا أولى الدول التي مارست الفكرة عمليا ولحقتها كل من أمريكا، إيطاليا واليابان وبقية الدول بما فيها النامية والمتقدمة على حد سواء للأهمية البالغة لهذه المناطق واستخدامها من قبل الدول المختلفة كوسيلة لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل، ولم يقتصر هذا التعاون على تاريخ إنشاء المناطق الصناعية وإنما تعدى ذلك التعاون إلى السياسات الخاصة لكل دولة والتي اتبعتها لإنجاح برامج المناطق الصناعية الخاصة بها وعليه سيتم تلخيص تجارب بعض الدول في إنشاء المناطق الصناعية على سبيل المثال [2] :

[1]-صالح حسن ،مدخل إلى جغرافية الصناعة ،الطبعة الأولى، عمان،دار الشروق للنشر و التوزيع ن1985،ص261.
[2] -يوسف محمد ياسر يوسف الساعد،دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2004، ص14.

1-المملكة المتحدة:

لقد أنشى مجمع صناعي في مانشستر عام 1896م في بداية القرن العشرين، و توالى بعد ذلك إنشاء المناطق الصناعية في بريطانيا في كل مكان مثل شركات الأسهم المتحدة بدون مساعدة من الحكومة وتحصل على دخلها من خلال تأجير الأماكن والبنايات ومن تقديم المنافع والخدمات.كما أنشئت الصناعات الهندسية الخفيفة في كل هذه المناطق والتي كانت موجودة في المدن الكبيرة مثل: ليفربول، مانشستر، ولندن لكن في الثلاثينيات لعبت الحكومة دورا خاصا في ترويج و بناء هذه المناطق.

إن أول تشريع أقر في هذا المضمار عام 1934م في وقت أزمة الكساد، فقد صمم ذلك من أجل مساعدة صناعات إقليمية بعينها أخذة بعين الاعتبار البطالة للمساهمة في تشجيع العمالة، تحت هذا التصرف روجت الصناعة في مناطق خاصة أو معينة تملكها الحكومة، كما إن المناطق الصناعية ليس هدفها الربح أسست في ست مناطق قد أنشئت في بريطانيا وويلز وواحدة في اسكتلندا .

كما قدمت حوافز متعددة من خلال المناطق الصناعية من أجل جذب الصناعات إليها، فقد تم بناء مصانع وتوفير خدمات بسعر قريب من الأسعار المحلية ، وضمانات وقروض قدمت بفوائد قليلة .

بعد الحرب العالمية الثانية سيطرت الحكومة مباشرة على المواقع الصناعية في جميع أنحاء البلاد و في عام 1945 م كان توزيع مراسيم الصناعات قد أعطى نتيجة لهذه السياسات (سياسات السيطرة المباشرة على المواقع الصناعية)، فالهدف من هذا المرسوم تطوير مناطق معينة من أجل التحكم في واردات المنشآت الصناعية من خلال تأمين التوزيع المناسب للصناعات، وتحت هذا المرسوم فإن المناطق الخاصة المقصودة بالتطوير الصناعي أعيدت تسميتها حيث أصبح اسمها مناطق التطوير، وإن هيئة التجارة سيطرت على قوى السماسرة لبناء مصانع في هذه المناطق بينما الخزينة كان لها السلطة أن تعطي القروض والمنح لمشاريع غير قادرة على تأمين المال من خلال القنوات العادية، وتحت مرسوم المال الصناعي من عام 1958 م، فإن القروض والمنح أصبحت متوفرة للمناطق التي كانت تعاني من معدل عال من البطالة حيث أصبحت مشمولة في مناطق التطوير وتحت مرسوم التوظيف المحلي من عام 1960م، فإن الهيئة التجارة خولت لتساعد في إيجاد أماكن عمل في بريطانيا عندما توجد نسبة عالية من البطالة، وفي نفس هذا المرسوم فإن الحكومة مولت شركات المناطق الصناعية حيث أدارت هذه المناطق الصناعية في مناطق التطوير وحل محلها ثلاث مناطق إدارية وصناعية إحداها في إنجلترا والثانية لاسكتلندا والثالثة لويلز، وهذه

المؤسسات توجه وتمول من قبل هيئة التجارة، وفي منتصف عام 1960 م أسست تحت هذا المرسوم 39منطقة صناعية تشمل أكثر من ألف مصنع[1].

2-الولايات المتحدة الأمريكية :

إن أقدم المناطق الصناعية أو المتنزهات الصناعية كانت موجودة في شيكاغو ولكن النمو الاقتصادي في العقد الأول من القرن العشرين كان بطيئا، إذ لم يكن أكثر من ثلاثة وثلاثين مشروعا حتى عام 1904م، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية فقد كان النمو الاقتصادي سريعا جدا وأن شركات السكة الحديدية قد لعبت دورا مهما في تطوير المناطق الصناعية، لأنها كانت مهتمة بالمنافع غير المباشرة الناتجة عن مدخلات الشحن المتزايدة، ولذلك فإنها قدمت دوافع خاصة على شكل أسعار مشتريات لمناطق صناعية، وضمانة شحن قليلة إلى الصناعات، وممولين آخرين للمناطق الصناعية التي تحتوى على مؤسسات تطوير صناعية وسماسرة مجمعات حقيقية فردية ومقاولين ومهندسين معماريين وآخرين ، و العديد من المؤسسات الغير ربحية قد طورت المناطق الصناعية كذلك، وأن المجتمع قد مول مناطق صناعية تهدف إلى تحقيق فوائد غير مباشرة والتي جلبها التصنيع إلى المجتمع على شكل توظيف أيدي عاملة، تجارة، الخدمات، والإيرادات الضريبية .....إلخ.

وقد بذلت محاولة إعطاء التوظيف إلى السكان المحليين وبنفس الوقت لتخفيض ضرائب المجمعات الصناعية الحقيقية على افتراض أن النمو الصناعي سوف يزيد من الربح المحلي بدون زيادة متناسبة في تكاليف الخدمات البلدية.

إن أكبر زيادة في استخدام المناطق الصناعية كانت قد حدثت في عام 1950م وفي الوقت الحاضر فإن صناعة الولايات المتحدة لها نظرة جديدة تتمثل في منتزهات صناعية مخططة.كما ساهم إنشاء الطرق في أوائل الخمسينيات كممر لحركة السير السريع حول بوسطن بإحداث تطور كبير في المنتزهات الصناعية الممولة بالتمويل الخاص والمتخصصة بالالكترونيات، وهذا الزخم الحالي في تطور المنتزهات الصناعية في الولايات المتحدة يعود أو يرجع إلى أن الأرض في المدن أصبحت ثمينة وبشكل متزايد والتي أجبرت الصناعة الجديدة على أن تبقى في ضواحي المناطق القريبة من العاصمة، وأن المتنزهات الصناعية المخططة تعطي نقطة محورية لتخطيط المجتمع والتي روجت وطورت أساسا بوكالات خاصة بدون أي تدخل للحكومة الفدرالية. وعلى هذا الحال فإن الحكومة

[1] - يوسف محمد ياسر يوسف الساعد،مرجع سابق ، ص 15.

القومية والحكومات المحلية قد شجعت بشكل فعال توزيع الصناعات الجديدة، وكان هناك تحقيق متنامي للمتنزهات الصناعية والتي شكلت آلية قوية لتطوير قطاع الصناعة.

3-إيطاليا :

في إيطاليا أنشئت المناطق الصناعية لتطوير الصناعة، وقد أسست المنطقة الأولى في سنة 1904م في نابولي وكانت معظم المناطق الصناعية قد أسست قبل 1950م وقد وجدت في الجزء الشمالي من البلاد الأقل تطورا اقتصاديا، وقد بذل القليل من الاهتمام للترويج للمناطق الصناعية الأقل تطورا من خلال المناطق الصناعية المخططة وفي سنة1953م فإن الحكومات الإقليمية كما في صقليا وسردينيا قد سنت قوانين تسمح بتأسيس مناطق صناعية حيث أن عددا كبيرا من الدوافع، مثل الإعفاءات الضريبية والقروض بمعدلات منخفضة، وتوفير المياه والكهرباء أصبحت متوفرة وبعد الحرب العالمية الثانية فإن حكومة إيطاليا بدأت ببرنامج تطوير اقتصادي لجنوب إيطاليا الذي أعتبر بأنه المنطقة الأقل تطورا في أوربا، وقد أوجد صندوق لجنوب إيطاليا سنة 1950 م ليمول التطوير الاقتصادي لهذه المنطقة وتطور هذا الصندوق ليمول برنامج استثمار عام في الري و استصلاح الأراضي وإعادة تشتيل الغابات وبناء الطرق وتسهيلات أخرى، وإن هذا الصندوق مسموح له أيضا أن يمنح حتى 20% من النفقات التي لها علاقة ببناء المعامل و تركيب الألأت و بناء الطرق و المجارى و المنافع الأخرى، كما أن البلديات يمكن أن تبيع أو تؤجر المواقع الفردية والبنايات وتنمح إعفاءات من الضرائب المحلية [1].

وأما اليوم فإن أكثر من 60% من المناطق الصناعية في إيطاليا موجودة في الجنوب وإن العديد من المناطق قد حددت كمناطق للتطوير الصناعي وهذه المناطق قد خططت حسب الاعتبارات التالية:

-الاعتبار الأول: مناطق تفرض نفسها لتطور آخر تحيط بالمناطق الحضرية .

- الاعتبار الثاني: مناطق تطوير كاملة حيث توجد بها الموارد الطبيعية الكبيرة و حيث الاستثمار الرأسمالي قد جهز في التسهيلات التي لها علاقة بالبنى التحتية.

- الاعتبار الثالث: مناطق التحسين حيث الموارد محدودة فيما يتعلق بالسكان وبالإضافة إلى ذلك فقد أوصى في مناطق التطوير الصناعي التي هي كبيرة نسبيا ومتجانسة على شكل مجمعات صناعية يمكن أن تنشأ كما في بريطانيا .

[1] - يوسف محمد ياسر يوسف الساعد،مرجع سابق ، ص 17.

4-اليابان :

هنالك اهتمام كبير في تأسيس المناطق الصناعية منذ الستينيات في اليابان وأن الهدف الرئيسي لترويج المناطق الصناعية هو مساعدة رجال الأعمال الصغار للانتقال كمجموعة إلى مواقع مناسبة لتأسيس المصانع بعيدا عن مناطق المدينة وإن معظم المؤسسات الصناعية التي بنيت في اليابان قد أسست على مبدأ تعاوني وأن الحكومة قد شجعت في تشكيل هذه المجمعات لاتخاذ المبادرة في تأسيس المناطق الصناعية عن طريق تقديم القروض بدون فوائد و المنح بهدف إعطاء تسهيلات الخدمات العامة و من أجل الحصول على الدعم فإن المنطقة الصناعية يجب عليها الإيفاء بهذه الشروط التي أوصت بها الحكومة والمتعلقة بمكان الموقع وعدد وحدات التعاون وتجميع المعامل ونوع المشاريع التي سوف تبنى، بحيث تؤسس المناطق الصناعية تسهيلات الإنتاج العامة و قدم الفوائد والمنافع وإنشاء المباني، وإن الوحدات التي تبنى على المناطق الصناعية هي معفية من الضرائب على الأرض أيضا فإن القروض طويلة الأجل للسكن والرفاه أصبحت متوفرة عن طريق صندوق السكن ومشروع التقاعد الخيري وأن الحكومة اليابانية قد استعملت برنامج المناطق الصناعية إلى حد كبير وبشكل رئيسي كأداة لتقليل الازدحام في المناطق القريبة من العاصمة ولمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة[1] .

الفرع الثالث:تعريف المناطق الصناعية .

تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات، وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين. وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات[2].

كما تعرف أيضا : تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبير) في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية

[1] - يوسف محمد ياسر يوسف الساعد،مرجع سابق ، ص 23.

[2] -موسى بن منصور ، البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر – دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج،17-18 ماي2010،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار[1].

فمن زاوية الاقتصاد الجغرافي تعرف بأنها منطقة واسعة داخل المدن أو المناطق المحيطة بها مخصصة للحصول على تصاريح الاستخدام الصناعي. هذا التعريف الكلاسيكي يدرج المناطق الصناعية داخل المدينة، بيد أن التوجه السائد منذ ثمانينيات القرن الماضي هو أن تموقع المناطق الصناعية ينبغي أن يكون نسبيا خارج المجال الحضري المأهول للتقليص من أضرار المخلفات الصناعية، ويمكن القول إذن أن المنطقة الصناعية هي تسمية عامة يراد بها منطقة جغرافية (خاضعة للتخطيط والتطوير) مخصصة لإقامة وحدات مخصصة للاستخدام الصناعي (المصانع والمستودعات...)، تتموقع خارج مجال السكن الحضري ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية[2].

المطلب الثاني : مقومات و مراحل إنشاء المناطق الصناعية.

الفرع الأول: مقومات إنشاء المناطق الصناعية..

لإنشاء المناطق الصناعية نسعى للاسترشاد بجملة من المقومات أهمها على سبيل المثال :

1-الموقع:

قد يؤدى الاختيار غير المناسب لموقع المنطقة الصناعية إلى فقدان خصوصيات معينة أو تغير في النظام الايكولوجي الطبيعي. فعلى سبيل المثال، قد يؤدى استصلاح الأراضي في المناطق القيمة بيئيا –كالأراضي الرطبة بهدف إنشاء مناطق صناعية –إلى تدمير الموائل الطبيعية لأنواع كثيرة من النبات والحيوان.ويستلزم اختيار الموقع الأمثل عملية تخطيط شامل، يتم خلالها دراسة المتغيرات وتحديد المواقع المتوافقة مع المحددات الحاكمة والأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية وأخيرا تقوم الإدارة بتعيين الموقع ويتطلب اتخاذ القرار لاختيار الموقع ما يلي[3]:

–البعد عن المناطق البيئية الحساسة كالأراضي الرطبة والغابات وغيره؛

–تحديد المناطق التي يمكن تخفيف التأثيرات البيئية عليها، من خلال التخطيط والإدارة السليمة؛

–اختيار الأراضي قليلة الانحدار، ذات التربة الفقيرة والمنخفضة الخصوبة؛

[1] -هويشارمعروف، تحليل الإقتصاد الإقليمي و الحضري،الطبعة الأولى، عمان،دار صفاء للنشر و التوزيع ،2006،ص343.

[2] -www.moroccokhabar.com -أطلع عليه بتاريخ 12/042012 مقال للدكتور إبراهيم المراكشي بعنوان اختيار مواقع المناطق الصناعية: مثال موقع المنطقة الصناعية "المغوغة" بطنجة... الآثار والمشاكل والحلول.

[3] -فيليب جيجو، وآخرون، **الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية**، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية، 2005 ،ص28.

–تجنب المناطق المعرضة للسيول أو ذات التربة الطينية أو المعرضة للزلازل فهي غير اقتصادية وغير مناسبة بيئيا.

–إعادة استخدام مناطق جرى تطويرها سابقا لاحتواء الزحف العمراني ولتجنب التعدي على الأراضي لزراعية والرطبة والغابات والموارد الطبيعية ذات القيمة؛

–فحص الأراضي السابق استخدامها، للتأكد من خلوها من المخلفات السامة والخزانات الأرضية والملوثات المختلفة للهواء والتربة والمياه.

2 – الأيدي العاملة:

تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية وفي العادة فان الإنتاج يتأثر كثيرا بهذا العنصر سواء من حيث الكم أو الكفاءات المتنوعة، لذلك يعتمد الموقع على الكثافة السكانية مما يزيد من عدد الطبقة العاملة، أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فنيين ذوي خبرة ومهرة وقد يكونوا من أصحاب المؤهلات العلمية والفنية. من هنا نلاحظ أهمية وجود مراكز التأهيل والتدريب في تأهيل وتدريب تلك العناصر العاملة وتطويرها حسب احتياجات الصناعة ومتطلباتها لذلك فإن وجود مراكز التدريب والمدارس والمعاهد الصناعية تساهم في إمداد احتياجات تلك المناطق من تلك الفئة العاملة والتي تمتاز بالخبرة والكفاءة[1].

3– المواد الخام:

إن المناطق الصناعية وبشكل عام تقوم على المؤسسات الصناعية التي بداخلها، وإن هذه المؤسسات تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين وصناعة مادة جديدة لخدمة منفعة البشر وإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم. من هنا نلاحظ أهمية توفر المواد الخام، ومن اجل تحقيق تلك الغاية وبأقل التكاليف حيث يعتبر عنصر المادة الخام من أعلى النفقات عادة في الصناعة لذلك نرى بان واقع الصناعة يبرز أهمية كبيرة للمواد الخام وطرق الحصول عليها[2] .

4– رأس المال:

إن قيام أي نشط اقتصادي يحتاج إلى رأس المال سواء لشراء المواد الأولية التي يعتمد عليها في العملية الإنتاجية أو للحصول على المكائن والمعدات والآلات اللازمة لانجاز العملية الإنتاجية الصناعية وبذلك يكون رأس المال أحدى أهم مستويات الصناعة الحديثة .

[1] -محمد أزهر سعيد السماك،اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى،عمان ،دار زهران،1998،ص90.

[2] - وائل وجيه رضا البظ ،محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2004،ص21.

إن أهمية رأس المال باعتباره أحدى مقومات الصناعة لا يرجع إلى أهمية النقود التي ينبغي توفرها لإجراء العملية فقط، بل ترجع بالدرجة الأساس إلى ضرورة توفير احتياجات الصناعة من الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الخام والنصف مصنعة ...الخ. فالصناعة بحاجة إلى رأس مال متغير لتأمين احتياجاتها من المواد الخام و دفع الأجور، وهي بحاجة كذلك إلى رأس مال ثابت لتأمين احتياجاتها من الآلات والمكائن وإقامة الإنشاءات والمباني، وكلما كبر حجم المشروع كلما ازدادت الحاجة إلى رأس المال، فالاحتياجات من رأس المال اللازمة لتنفيذ المشروع الصناعي تتوقف بالدرجة الأساس على طبيعة الصناعة ومدى تطور الأسلوب التقني فيها[1] .

5-الطاقة:

تعتبر الطاقة من العوامل المهمة في إنشاء المناطق الصناعية لأنها العصب المحرك للعملية الإنتاجية داخل المؤسسات، ولقد كان لتوافر الطاقة وبكميات اقتصادية كبيرة الدور المهم في انتشار دائرة التصنيع وتقدمها في بدا الأمر. ولكن مع التقدم التكنولوجي الذي ساهم بشكل كبير في تقليل من الأهمية النسبية للطاقة بوصفها عاملا محدودا في عملية تحديد موقع المنطقة الصناعية إلى حد بعيد. وذلك من خلال أمكانية إحلال بين مصادر الطاقة المختلفة و بالتالي انخفاض الأهمية النسبية لكل مصدر على حدا [2].

6-النقل:

يعتبر عامل النقل و المواصلات من العوامل المهمة بالنسبة لإنشاء المناطق الصناعية، وإن قيام وتطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام أو الطاقة فقط أو توفير خدمة النقل الجيدة، بل نقل القوى العاملة من مواقع سكناها إلى المناطق الصناعية وبالعكس. كل ذلك يجعل من خدمة النقل الجيدة والرخيصة نسبيا أهم مقومات الصناعة الحديثة واختيار مواقع المناطق الصناعية [3].

الفرع الثاني : مراحل إنشاء المناطق الصناعية .

تساهم المناطق الصناعية في إحداث تغيرات في البيئة الطبيعية والاجتماعية من أجل النهوض بالمقاييس اللازمة للمعيشة والاقتصاد، وإنشاء منطقة صناعية ذات اشتراطات بيئية جيدة، يتطلب التخطيط والتشغيل المستدام الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة المتعلقة بالتنمية المقترحة.

ولابد من التعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء المنطقة الصناعية في مرحلة التخطيط والتعرف عليها خلال مرحلة تقييم الأثر البيئي، وهى بالتفصيل كما يلي[4]:

[1] - محمد أزهر سعيد السماك،مرجع سابق ،ص 85.
[2] -نفس المرجع،ص 94.
[3] -خالد عبد الرحيم الهيتي ،أكرم أحدم الطويل، جمال محمد النعيمي، أساسيات التنظيم الصناعي ، عمان، دار زهران للنشر، 1997،ص 114.
[4] -فليب جيجو وآخرون، مرجع سابق،ص 29.

- **مرحلة التخطيط :** تشمل اختيار الموقع الأمثل، تحديد الصناعات الممكن إقامتها والتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتوقعة وتحضير الدراسة الإستراتيجية لتقييم الأثر البيئي.
- **مرحلة التصميم :** وفيها يتم الأخذ بالاعتبار تصميم المخطط الداخلي وتقسيم المناطق بطريقة فعالة والتخطيط للبنية التحتية المركزية وتقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة.
- **مرحلة التشغيل :** تتضمن إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت وتحديد وتحديث المعلومات عن نوعية البيئة للمنطقة وتقييم المنشآت للوصول إلى الالتزام البيئي.

الشكل(1): المراحل الرئيسية لإنشاء المناطق الصناعية

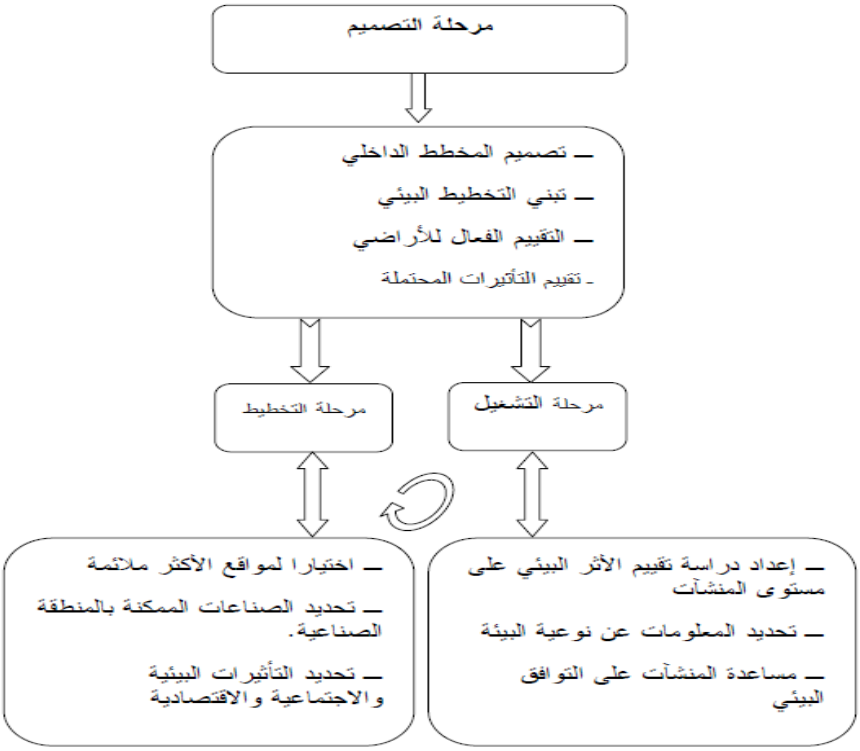

المصدر: الدليل الإرشادي لإدارة المناطق الصناعية نقلا عن الموقع بتاريخ 10-04-2010: www.seamegypt.org

المطلب الثالث : أهداف و أهمية إقامة المناطق الصناعية.

الفرع الأول: أهداف إقامة المناطق الصناعية .

إن الأهداف الأساسية من إقامة المناطق الصناعية بشكل عام يمكن اختصارها فيما يلي[1]:

- تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة والاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها؛
- تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية ومن تركز الاستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي؛
- توفر إقامة المناطق الصناعية من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة في البحث على أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم؛
- رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال و جذب الخبرات العلمية والفنية؛
- الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية[2] ؛
- تبادل المستلزمات الإنتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي؛
- جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المناطق الصناعية ومساعدتها على التطور؛
- توفير المواقع الصناعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية ؛
- تجميع المشروعات مخلق التكامل بين المصانع والمشروعات الإنتاجية؛
- تطبيق المواصفات و المعايير الدولية المتعلقة بالبيئة؛
- تحقيق الوفورات الخارجية للمصانع التي تنشأ فيها، وإذا كانت المصانع تتفاوت من حيث مقدار الوفورات الخارجية والداخلية التي تحققها خارج المنطقة الصناعية منفردة فإنه من الطبيعي أنها تتشابه من حيث مقدار الوفورات (الخارجية والداخلية) التي تحققها بفعل وجودها داخل منطقة صناعية واحدة ومن الطبيعي أن يرافق تركز الصناعات في مكان ما تدعيم لهذه المؤسسات الصناعية وتحقيق لمكاسب جماعية ما كان لها أن تتحقق وهي منفردة في مواقعها خارج المنطقة الصناعية. ومن هذه الوفورات التي تحققها

[1] - يوسف محمد ياسر يوسف الساعد،مرجع سابق،ص،26.
[2] - هويشار معروف، مرجع سابق ،ص283.

المصانع داخل المناطق الصناعية وفورات النقل الناجمة عن الوفورات في تكاليف النقل لتجميع المؤسسات الصناعية في موقع واحد و الوفورات الداخلية الكبيرة الناجمة عن تحول هذه الصناعات إلى مدينة صناعية والوفرات الخارجية الثابتة الناجمة عن إمكانية توسع المصنع وتطويره داخل المنطقة، وكذلك الوفرات الخارجية الناجمة عن تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي بفعل نمو صناعات متنوعة في مكان واحد هو المنطقة الصناعية[1].

إن الأهداف السابقة الذكر لا تنفي وجود أهداف خاصة لإقامة المناطق الصناعية حسب كل دولة.

الفرع الثاني:دور المناطق الصناعية في التنمية .

إن إقامة المناطق الصناعية يساهم في دعم العملية التنموية بصفة عامة وتنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة، ويمكن أن نجيز دورها فيما يلي[2] :

- الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة ؛
- توفير فرص العمل والاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها؛
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج ما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة.
- استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي وتنويع مصادر الدخل؛
- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية وبدن تأخير؛
- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنوعهما؛
- جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي؛
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق ؛
- تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تمركز الصناعات في بعض المناطق وخاصة حول العاصمة ؛
- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها وتزداد أرباحها؛
- تخصيص الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد على التهيئة العمرانية الجيدة[3]؛
- تنظيم التوسع الصناعي وترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبيرة[4]؛
- توفير مواقع جديدة للصناعات المضطرة لنقل مواقعها بسبب المشروعات الكبرى لتطوير المدن[1]؛

[1] - صالح حسن ،مرجع سابق،ص263.
[2] - UNIDO, Industrial Estates Principles and practices.Vienna.1997.
[3] - صبحي فارس الهيتي ، التخطيط الحضري، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،الأردن،2008،ص198.
[4] - صبحي فارس الهيتي ، مرجع سابق ،ص 198.

المبحث الثالث : أنواع المناطق الصناعية.

إن التطور الصناعي الذي حصل في القرنين التاسع عشر والعشرين أديا إلى تعدد التوجهات والمفاهيم حول المناطق الصناعية وأصبحت تقسم إلى أنواع عديدة :

المطلب الأول: النظرة التقليدية للمناطق الصناعية:

الفرع الأول:العقد الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية).

هي تجمعات (جغرافية–محلية–إقليمية أو عالمية) لعدد من المؤسسات المتقاربة جغرافياً ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين؛ وتربطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية[2].

الفرع الثاني:التكتل الصناعي الحضري.

وهو عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة، ولا يشترط تجانسها في الإنتاج أو ترابطها بمدخلات أو مخرجات تكنولوجية.

الفرع الثالث:مجمعات الاستقطاب الصناعية.

هي تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الابتكار والاندفاع، وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن لها أن تصبح مركزا لجذب العمل ورؤوس الأموال والمصانع والأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية واستطلاعات التكنولوجية الحديثة[3].

الفرع الرابع:المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا) للصناعات الصغيرة.

هي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس الموارد أو السلع شبه المصنعة، أو تخدم عقدة صناعية أو مجمعا لمنشآت كبيرة على أن تضم المجمعات مختبرات ومراكز

[1] -نفس المرجع ،ص 198.
[2] -هويشار معروف ،مرجع سابق ،ص343.
[3] -نفس المرجع،ص 343.

ومكتبات ومتاحف، تخدم البحث والتدريب والاختبار والتحليل والتقييس والتطوير، وأن تنسق بعض مهامها التسويقية والمالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية ودوائر خدماتية وطاقة ومياه ونقل ومواصلات وخزن...وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق وفرات السعة الكبيرة للصناعات الصغيرة من جهة، والمحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى.

الفرع الخامس: المجمعات الصناعية الريفية.

وهي تتكون من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة (أو المتنوعة)، وهي تتبنى السعات الكبيرة للإنتاج، وتتخذ هذه المجمعات أشكالا عديدة لتكويناتها النشاطية والتنظيمية منها[1]:

*صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق، والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام، وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة الألبان اللحوم والأعلاف.

*صناعة كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية، وتتوطن في مواقع متلاصقة أو متقاربة، وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية.

*صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي، وتكون هذه الصناعات متخصصة ومجال تخصصها أوسع من الصناعات في النوع الأول.

*مجموعة المنشآت الصغيرة متنوعة الأهداف، وتعمل في اختصاصات محددة.

المطلب الثاني : الاتجاهات الحديثة للمناطق الصناعية .

الفرع الأول:المناطق الصناعية التقنية :

لقد عرَّفت الرابطة العالمية لمجمعات العلوم (International Association of Science Parks) منطقة التقنية والعلوم بمنظومة يديرها متخصصون أكفاء غايتهم الرئيسة هي زيادة ثروة المجتمع من خلال تعزيز ثقافة الابتكار

[1] - عيسات العربي ، براهيمي حياة ،دور المناطق الصناعية في تفعيل التنمية المحلية –المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج نموذجا، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر :الواقع والأفاق14-15أفريل 2008،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج .

والتنافسية لمنشآت الأعمال المبنية على المعرفة والتقنية. ومن أجل تحقيق الغايات المنشودة تعمل المنطقة (المجمع) على[1]:

1- تحفيز وإدارة تدفق المعرفة والتقنية بين الجامعات ومعاهد البحوث والشركات والأسواق؛

2- تيسير تكوين ونمو المنشآت الاقتصادية المبنية على الابتكار من خلال آليات التحضين والانبثاق من الشركة الأم؛

3- توفير مساحات وتجهيزات عالية الجودة بالإضافة إلى خدمات ذات قيمة مضافة.

ويوجد حول العالم أنماط ومسميات مختلفة لمناطق ومجمعات التقنية والعلوم ومنها: حدائق التقنية، مجمعات العلوم، مجمعات الأبحاث، مراكز الابتكار، واحات المعرفة، التكتلات التقنية، وقرى المعرفة وتوجد في جميع مناطق التقنية مراكز أبحاث ومعامل ومنشآت تعليمية وخدمات مركزية وحاضنات الأعمال والعديد من الحوافز الاقتصادية والتسهيلات وقنوات الدعم.

ولهذا الغرض فإن ''مناطق الصناعات التقنية'' ينطبق بالتحديد على المناطق التقنية التي تكون مهيأة لاستقطاب الصناعات التقنية. وعادة ما تحفز مناطق الصناعات التقنية تكتل صناعات وأنشطة تقنية تكون مربوطة ضمن سلسة إمدادات عالمية للمنتجات التقنية، ويتمثل الاختلاف الجوهري بين مناطق الصناعات التقنية والأنماط المختلفة من مناطق (مجمعات) التقنية (والعلوم) في تركيزها على الإنتاج والصناعة وليس فقط على البحث والتطوير والأعمال والتعليم. بمعنى آخر تعتبر مناطق الصناعات التقنية مناطق مخصصة للمنشآت التي تنتج منتجات (متوسطة أو عالية) التقنية أو تقدم خدمات مبتكرة، ويمكن القول بصفة عامة أن مناطق الصناعات التقنية هي تلك التي تمتلك المقومات التالية[2]:

- مهيأة لاستقطاب المصانع (المتوسطة أو العالية) التقنية واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية المرتبطة بها؛
- معدَّة لتشجيع إنشاء وتنمية صناعات وتقديم خدمات مبنية على المعرفة والتقنية (بدلا من الاعتماد شبه الكلي على الموارد الطبيعية)؛

[1] - مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية الإقتصادية المستدامة،مجلة منتدى الرياض الإقتصادي نوفمبر2005 ،ص10.

[2] - بوزيان راضية ، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الإقتصادية المستدامة –مقاربة سوسيو اقتصادية على ضوء التجارب العالمية ، اليوم الدراسي حول : التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعريريج 18افريل 2010، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج .

- تنتج منتجات وتقدم خدمات ذات قيمة مضافة عالية (مقارنة بالصناعات التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية بصفة أساسية)؛
- تحفز التواصل العلمي مع الجامعات و مراكز البحث و المعاهد التعليمية العالية الأخرى؛
- مدارة بفريق إداري متمكن يشارك بفاعلية في نقل التقنية ومهارات العمل إلى المؤسسات المقيمة في المنطقة.

ويلاحظ أن العديد من الدراسات الاقتصادية – خصوصاً دراسات الاقتصادي مايكل بورتر– تركز على ما يسمى بالتكتلات أو التجمعات الصناعية التقنية، وتعرف منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) التكتلات أو التجمعات التقنية بالآتي: التجمعات هي روابط بين منشآت صناعية وعلمية وبحثية وخدمية واستشارية تعتمد على بعضها البعض وموصولة بالسوق وتكون مربوطة بحلقات إمداد تخلق قيمة مضافة. ولا يوجد اختلاف بين مجمعات الصناعات التقنية وبين مناطق الصناعات التقنية من حيث الغرض ويمكن اعتبار أن لهما الغرض نفسه، ويكمن الفرق بين مجمعات الصناعات التقنية وبين مناطق الصناعات التقنية في أن مجمعات الصناعات التقنية ليست محاطة بحدود وعادة ما تتطور طبيعيا إذا ما وجدت البيئة المناسبة لها، أما مناطق الصناعات التقنية فهي محاطة بحدود[1].

عالمياً هناك أكثر من 1200 منطقة صناعات تقنية، أنشئ أغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية وشمال أوروبا واليابان. وقد نبعت فكرة مناطق الصناعات التقنية في العقد الأول من خمسينات القرن الماضي 1950 م في بولي آلتو بولاية كاليفورنيا (Silicon Valley) عندما تبين لمدير جامعة ستانفورد ضرورة وجود المرافق الصناعية والخدمية والتجارية بالقرب من مراكز الأبحاث بالجامعة لربط مخرجات البحث والتطوير الجامعية بالنشاطات الاقتصادية ولتسريع عملية نقل المعرفة والتقنية. وقامت في الستينات والسبعينات الميلادية عدة مناطق صناعية تقنية أخرى أنشئت (بنفس هذا المفهوم) في أماكن بين الجامعات البحثية الكبرى مثل: مجمع الأبحاث الثلاثي (Research Triangle Park) الذي يقع بين اكبر ثلاث جامعات في ولاية كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية. أما طريق 128 (Root 128) فهو مجمع صناعي تقني يقع بين أكبر جامعتين في ولاية ماستيوستس، وفي أوروبا نجد مجمع صوفيا انتبليز (Sophia Antipolis Science Park) الصناعي التقني في جنوب فرنسا.

[1] - نفس المرجع .

ومنذ ذلك الوقت تبلورت فكرة مناطق الصناعات التقنية وبدأت تستحوذ على اهتمام المشرعين والحكومات لأنها أثبتت نجاحها كمشاريع تنموية تخدم تكوين تكتلات صناعية تقنية (علمية) حديثة مبنية على المعرفة والابتكار، وتساهم في تنمية اقتصاد الإقليم الذي توجد فيه بصفة مستدامة، وتعتبر مناطق الصناعات التقنية حاليا من أنجح وسائل التنمية التي تُفَعِّل تكاتف المثلث المعروف بـ (الحكومة–الجامعات–الصناعة) وتقوم الشراكة بين الحكومة والجامعات والصناعة على أسس التعاون في كل ما يخدم إنجاح هذه البيئة المحفزة للصناعات التقنية سواء في مجال التخطيط الاستراتيجي أو التسهيلات والدعم أو الالتزامات.

ولا يقتصر إنشاء مناطق الصناعات التقنية على الدول الصناعية فقط، إذ أن العديد من الدول شبه الصناعية والدول النامية المتميزة بنجاحها الاقتصادي قامت بتنفيذ نقلة إستراتيجية ناجحة فيما يتعلق بمستويات التقنية التي تخص صناعاتها. وقامت العديد من هذه الدول مثل الصين، ماليزيا، الهند، البرازيل، تركيا، ايرلندا، وسنغافورة بالاعتماد على ميزاتها النسبية (الموارد والإمكانيات) لصياغة رؤية واضحة تبين خطة للانتقال الاستراتيجي من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية أو الزراعة إلى الاقتصاد المعرفي عن طريق إنتاج منتجات وتقديم خدمات تقنية ذات قيمة مضافة عالية بدلاً من المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة المتدنية، وقد أنجزت تلك الدول ذلك من خلال تنفيذ نظام علمي وتقني قومي متكامل يشمل مناطق صناعات تقنية مدعومة من هذه الدولة وتوفُّر حوافز اقتصادية عديدة للمنشآت التي تقطنها.

غالبا ما تخدم أهداف مناطق الصناعات التقنية أغراضاً معينة تحددها الجهة الرئيسة المنشئة لها والتي منها[1]:

- المساعدة في إنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة ذات تقنية (متوسطة أو عالية) تمهيدا لأن يصبح بعضها مشاريع كبيرة؛
- المساعدة في إعادة الهيكلة الاقتصادية في الإقليم (باعتمادها على المعرفة بدلا من المواد الطبيعية)؛
- توجيه الاقتصاد الوطني لتبني صناعات وتقنيات معينة ذات أهمية إستراتيجية أو ميزات تنافسية أو نسبية تساهم في النمو الاقتصادي؛
- توجيه النمو الحضري والعمراني (والسكاني) إلى مناطق حضرية جديدة توفر العمل والعيش الكريم، والاستفادة منها كأداة لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى القائمة؛

[1] - بوزيان راضية ، مرجع سابق .

- نقل التقنيةمن مركز البحث إلى المؤسسة ؛
- استحداث وظائف (ذات رواتب ومخصصات عالية)؛
- استقطاب مشاريع صناعية ذات تقنية (متوسطة أو عالية) لشركات عالمية كبرى (مع اجتذاب ما يرتبط بذلك من استثمارات محلية وأجنبية).

فالجامعات –على سبيل المثال– عادة ما تهتم بنقل التقنية من الجامعة واستغلال مخرجات أبحاثها تجارياً بالإضافة إلى توظيف وتدريب الطلبة والاستفادة من أساتذة الجامعة في مشاريع الأبحاث والتطوير في المنطقة، وهذه الأهداف تختلف عن أهداف حكومة منطقة معينة والتي قد تتمثل في تنمية اقتصاد المنطقة وجذب الاستثمارات والوظائف إليها، ولذلك فإنه من الضروري أن تقوم كل جهة تدرس إنشاء منطقة صناعات تقنية بتحديد الغرض منها قبل الخوض في تفاصيل إنشائها حيث أن الغرض من إنشاء المنطقة الصناعية التقنية يؤثر بطريقة مباشرة في تصميمها وحجمها وطريقة إدارتها وفي أسلوب تمويل تطويرها وتشغيلها لاحقا [1].

ومن خلال التجارب العالمية والخبرة المتراكمة في هذا المجال سعت العديد من الدول شبه الصناعية والدول النامية المتميزة بنجاحها الاقتصادي التي دخلت في هذا المجال حديثاً مثل الصين والهند وسنغافورة إلى إنشاء مناطق صناعات تقنية، والغرض منها هو توفير البنية التحتية وما يلزم من خدمات للصناعات التقنية، وتعتبر مناطق الصناعات التقنية من أفضل الأنماط التي تستخدم عندما تكون الجهة المسئولة عن إنشائها هي الدولة، أو جهة عامة تعمل على المستوى الوطني، وليس على مستوى إقليم أو جامعة، كما يعتبر هذا النمط مناسباً عندما يكون هناك توجه قومي قوي للتحول إلى الصناعات التقنية ذات القيمة المضافة العالية[2].

الفرع الثاني: المناطق الصناعية المؤهلة.

ظهرت المناطق الصناعية المؤهلة في اتفاقية خاصة بها من قبل مجلس النواب الأمريكي عام 1996م . وبموجبها يسمح للمنتجات الصادرة من المناطق الصناعية المؤهلة بدخول السوق الأمريكي دون أي رسوم جمركية، وفي البداية كانت هذه المناطق في كل من إسرائيل و مصر و الأردن و مناطق الحكم الذاتي في فلسطين[3] .

[1] -http://www.modon.gov.sa/Arabic أطلع عليه بتاريخ 2012/03/12.
[2] -http://www.modon.gov.sa/Arabicأطلع عليه بتاريخ 2012/03/12.
[3] -طالب عوض وراد ، المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية الأداء والآثار الاقتصادية و الأفاق المستقبلية.مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة المسيلة، عدد04 ،2010،ص04.

و في العام 1997م تم توسيع تلك المناطق، حيث لم تعد محصورة بإسرائيل وجيرانها، بل بات من الممكن إنشاء مناطق الكويز في أي منطقة، شريطة أن يتم ذلك باتفاق إسرائيلي أردني، وبإشراف مستشاريه التجارة الأمريكية، على أن يتم الإعلان عنها في الجريدة الرسمية الفدرالية الأمريكية .

و تتمتع المنتجات الصادرة من مناطق الكويز والمصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء جمركي، والإعفاء من نظام الحصص والمعلوم في هذا أن السوق الأمريكي أكبر سوق مستهلك في العالم، ولا يمكن أي منتج أن يتجاهلها كما أنها معفاة من ضرائب الدخل والتأمينات الاجتماعية وغير محددة بقيود التعامل مع النقد الأجنبي، وتتمتع بحرية واسعة لنقل واسعة لنقل رؤوس الأموال والأرباح وغير مقيدة بنظام الأجور، وبعبارة موجزة أن هذه المناطق غير محددة بشروط أو قيود سوى أن تكون إسرائيل شريكة بنسبة 35% من مكونات المنتج .

كما تعمل هذه المناطق على تحقيق الأهداف التالية :

- المساعدة في دعم و تشجيع عملية السلام الشرق أوسطية ؛
- تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة للدول المشاركة ؛
- تعمل على جلب التكنولوجيا المتطورة إلى المنطقة ، وتوفرا حضا وافرا للمنافسة في الأسواق العالمية ؛

ومن خلال هذه الاتفاقية ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في البلدان العربية حيث يبلغ متوسط أجر العامل الإسرائيلي 1300دولار شهريا، بينما ينخفض في الدول العربية إلى مادون 150دولار شهريا.

الفرع الثالث: المناطق الصناعية الحرة للتصدير.

إن ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير كان نتيجة لعدة إستراتيجيات متبعة من طرف البلدان المستقبلة، وتعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي مجال محدد إداريا و أحيانا جغرافيا. يخضع إلى نظام جمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات والمنتجات الأخرى بغرض إنتاج

سلع موجهة للتصدير. هذا النظام يرافقه عادة إطار تشريعي تفضيلي خاصة في الميدان الجبائي الذي يهدف إلى جلب المستثمرين الأجانب[1] .

كما أن هناك تعريف أخر قدم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وهو أكثر شمولية من التعريف السابق " إن فكرة المناطق الحرة الصناعية للتصدير تتضمن إنشاء مصانع مانفاكتورية حديثة داخل المنطقة الصناعية. ترافقها مجموعة من الاقتراحات موجهة لتشجيع الإستثمارات، المقاولين المحليين و المقاولين الأجانب، ولأجل جلب الاستثمارات هناك تشريع يجب تبنيه حيث يقدم للمستثمرين مزايا كالإعفاء من الضريبة لمدة معينة، استيراد التجهيزات الموجه للإنتاج بكل حرية، حرية ترحيل الأرباح إلى الوطن الأصلي عند معدل تفضيلي متفق عليه وتسهيلات أخرى[2] .

إن المناطق الصناعية الحرة للتصدير تتواجد كمنطقة صناعية ماديا وإداريا خارج الحدود الجمركية وهي موجهة إلى الإنتاج بهدف التصدير. إن التسهيلات التي تعرضها تعمل على جلب المستثمرين مع سهولة إقامتهم، وعموما هذه التسهيلات تكون مصحوبة بتحفيزات أخرى.

لعبت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دورا هاما في انتشار وتنمية المناطق الصناعية للتصدير حيث قامت بتوحيد كثير من الدول النامية منذ السبعينيات لانتهاج إستراتيجية التصنيع بغرض تنمية الصادرات الصناعية كما ساعدت تلك الدول على عمل دراسات الجدوى اللازمة لإقامة تلك المناطق بها كأحد أدوات تنفيذ السياسة الجديدة. وقامت المنظمة أيضا بالترويج لهذه المناطق في الخارج ووضع برامج إرشادية للدول النامية خاصة بالنواحي الفنية والتنظيمية والقانونية لمناطق التصدير الصناعية بالإضافة إلى ذلك قامت المنظمة بتأسيس رابطة مناطق التصدير الصناعية بالعالم . وتعمل تحت إشراف المنظمة بتقديم الإرشادات الفنية والإدارية لمناطق التصدير الحرة بالدول الأعضاء.

[1] - زوينة ريال، المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزر موريس وأفاق إنشائها في الجزائر ،رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ،1997،ص21.

[2] -نفس المرجع ،ص23.

مما سبق نستخلص أن المناطق الصناعية الحرة للتصدير هي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية، وهي وسيلة للسياسة الاقتصادية مزودة بنظام للتبادلات والمراقبة بهدف جلب الاستثمارات، وهي تضع كل التسهيلات الضرورية والامتيازات لأجل تحفيز إنشاء النشاطات الاقتصادية المتعددة منها[1]:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية على استيراد التجهيزات، التركيبات والمواد الأولية ؛
- التخفيف الجبائي الجزئي أو الكلي في بعض الأحيان؛
- تخفيفات على مستوى القواعد الإدارية لأجل إقامة وسير هذه المناطق ؛
- تهيئة مناسبة للهيكل الصناعية و الخدمية ؛
- الحقوق الجمركية تكون مفروضة في حالة خروج هذه المنتجات إلى الإقليم الوطني المحمي؛
- حرية ترحيل الأرباح عند معدل تفضيلي متفق عليه .

إن أهمية المناطق الصناعية الحرة للتصدير تكمن في أنها ظهرت كحل مثالي لتحقيق ما يلي[2] :

- تساهم في خلق مناصب الشغل ؛
- تساهم في التنمية الصناعية للبلدان المستقبلة ؛
- تشجيع الصادرات للبلدان المستقبلة و الاندماج في الاقتصاد العالمي ؛
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية ونقل التكنولوجية الحديثة في مجال التصنيع.

المطلب الثالث : أهم المناطق الصناعية في العالم.

تعد الولايات المتحدة، وغرب أوربا، واليابان، وغرب الاتحاد السوفيتي سابقاً (روسيا وأوكرانيا) من أهم المناطق الصناعية في العالم :

الفرع الأول: المنطقة الأولى الولايات المتحدة.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة دول العالم الصناعية حيث تنتشر الصناعات الثقيلة في مناطق متفرقة منها، ومن أهم هذه المناطق[1]:

[1] -جايز كريم ، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية دراسة مقارنة بين الإمارات و مصر و الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة المسيلة،2012،ص 24-25.
[2] -نفس المرجع ،ص،25.

1- **منطقة الساحل الشرقي**: وهذه المنطقة أهم المناطق الصناعية في الولايات المتحدة للأسباب الآتية:

- كون الساحل الشرقي أول المراكز العمرانية التي حل بها المهاجرون إلى هذه القارة.
- وفرة الخامات المختلفة والقوى المحركة في هذه المنطقة.
- وفرة الأيدي العاملة حيث يتركز في هذه المنطقة 90% من سكان الولايات المتحدة.
- سهولة المواصلات الداخلية وتطورها.
- سهولة الاتصال بالعالم الخارجي لوقوعها على المحيط الأطلسي مما يسهل عملية النقل منها وإليها.

ومن أهم المراكز الصناعية على الساحل الشرقي: (بلتيمور، وفيلادلفيا)، (ونيويورك، وبوسطن).

2- **منطقة البحيرات العظمى**: وأهم المراكز الصناعية بها: (بتسبرج، وشيكاغو، ووترويت).

3- **إقليم غرب الولايات المتحدة**: وأهم المراكز الصناعية فيه: (سان فرانسيسكو، ولوس أنجلوس).

الفرع الثاني: المنطقة الثانية غرب أوربا.

تعد أوربا في مقدمة القارات الصناعية ومن أقدمها وأسبقها في الاتجاه نحو الصناعات الحديثة خاصة الشمال الغربي من هذه القارة. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها[2]:

- وفرة الخامات المختلفة.
- وفرة القوى المحركة،وخاصة الفحم والقوى المائية، بالإضافة إلى استيراد النفط من دول الشرق الأوسط وأفريقيا، وتستخدم بعض الدولة الأوربية مثل بريطانيا وفرنسا الوقود الذري.
- وفرة الأيدي العاملة المدربة التي تعد أساساً لقيام الكثير من الصناعات.
- وفرة رؤوس الأموال وارتفاع مستوى المعيشة.
- سهولة المواصلات ووقوع أوربا على المحيط الأطلسي، وهو أهم المحيطات من الناحية التجارية. ولقد ساعد توسط موقعها بين قارات العالم في نصف الكرة الشمالي، على سهولة إيجاد أسواق لمنتجاتها الصناعية خارج القارة. وقد اعتمدت الدول الأوربية في بداية عهدها بالصناعة على

[1] - مازن جلال خير بك ، العناقيد الصناعية و دورها في تنمية الاقتصاديات الناشئة ،www.thawra-sy.com ،أطلع عليه بتاريخ 2010/03/8.

[2] - عيسات العربي ،براهيمي حياة، مرجع سابق.

المستعمرات التي تعتبر من أحسن الأسواق لتصريف المصنوعات، كما أنها في الوقت نفسه كانت من أهم موارد المواد الخام.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المناطق الصناعية في أوربا وهي[1]:

•**مناطق صناعية ترتبط بالفحم**: وهي مناطق واسعة الانتشار تمتد بامتداد حقول الفحم من الجزر البريطانية حتى شرق أوربا، ويدخل ضمن هذه المناطق: الجزر البريطانية، وجنوب بلجيكا، وشمال فرنسا، وإقليم (الرور)، (والسار) (ولكسمبورج) (وسيليز يا).

•**مناطق صناعية ترتبط بالقوى المائية**: وتوجد في الأجزاء الشمالية والجنوبية من أوربا، وتعتمد على توليد القوى المحركة من اندفاع المياه لتعويض النقص في الفحم. ومن أهم هذه المناطق: جنوب السويد، والنرويج، والنمسا، وشمال غرب أسبانيا، ومنطقة (البرانس)، (والألب) الفرنسية وكذلك سويسرا وشمال إيطاليا.

• **مناطق صناعية لا ترتبط بمصدر من مصادر القوى المحلية**: وهي المدن الرئيسة والعواصم، كما هو الحال في لندن، وباريس، والموانئ الأوربية على البحر المتوسط. وأكثر اعتماد هذه المناطق على القوى المحركة المستوردة كالنفط، وتعد المناطق الصناعية المرتبطة بحقول الفحم أهم المناطق الصناعية جميعها وأكثرها إنتاجاً.

وعلى الرغم من انتشار الصناعة الحديثة في أوربا عموماً، إلا أن فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا أكثر تقدماً من غيرها في القارة. هذا وإلى جانب تنوع الصناعات وتطورها في دول أوربا إلا أن هناك أصنافاً معينة تشتهر بها بعض الأقطار الأوربية أكثر من غيرها، فعلى سبيل المثال: تشتهر سويسرا بصناعة الساعات، وبريطانيا بالمنسوجات الصوفية، وألمانيا بالصناعات المعدنية، وفرنسا بالعطور وأدوات الزينة.

الفرع الثالث: المنطقة الثالثة اليابان.

تتكون اليابان من مئات الجزر المنتشرة في المحيط الهادي، وأهم هذه الجزر: (هنشو، وهوكايدو، وكيوشو، وشيكوكو)، وقد ساعد اليابان على تقدمها الصناعي وفرة الأيدي العاملة الرخيصة المدربة، إضافة إلى وجود الأسواق الواسعة خاصة في شرق آسيا.

[1] -- عيسات العربي ،براهيمي حياة، مرجع سابق ذكره .

أهم المراكز الصناعية في اليابان: منطقة (طوكيو، وأوزكا، وناجوبا)، وشمال (كيوشو)، وغرب (هنشو)، وجنوب (هوكايدو).

وأهم الصناعات اليابانية: صناعة المنسوجات المختلفة، ثم صناعة الحديد، والصلب، وما يرتبط بها من صناعات هندسية كثيرة كصناعة بناء السفن التي تعد الأولى في صناعتها على مستوى العالم، ثم تأتي بعد ذلك الصناعات الكيماوية، والكهربائية، والالكترونية.

الفرع الرابع: المنطقة الرابعة روسيا وأوكرانيا.

حيث ورث هاتان الدولتان المكانة الصناعية للاتحاد السوفيتي السابق، وكانت تتركز بهما الأقاليم الصناعية الكبرى كمنطقتي: (موسكو) (ولينغراد)، ومنطقة جبال (أورال).

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتوطين الصناعي والمناطق الصناعية، وعليه فالصناعة عملية معقدة وهي عبارة عن تجسيد أفكار الإنسان التي تراوده لتحسين حياته اليومية، فهي بذالك تطورت مع تطور البشرية وزيادة متطلباتها الأساسية، وعلى هذا أصبحت الصناعة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية، تعمل على تلبية الحاجيات الضرورية للإنسا. من هنا عمل الإنسان على توطين الصناعة بالقرب من التجمعات الحضرية التي يقيم فيها إلا أن تطور الوعي بخطورة المخلفات التي تنتجها المؤسسات داخل المناطق مما أدى إلى إعادة النظر في توطين هذه المناطق وفق أسس و معايير محددة .

ومن السمات الحديثة للتوطين الصناعي ظهرت ما يسمى بالمناطق الصناعية التي عبارة عن رقعة جغرافية محدودة تتجاور فيها أكثر من مؤسسة صناعية، حيث تتسم هذه المناطق بمتطلبات أساسية لقيام المصانع .

إن اختيار مواقع هذه المناطق أصبح يخضع إلى عدة معايير للتوفيق بين المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية و مراعاة المسؤولية البيئية التي أصبحت ضرورية للحفاظ على الوسط الذي نعيش فيه .

ومن خلال استعراضنا لأهم المراحل الأساسية لإنشاء وتطوير المناطق الصناعية، ومع ا التطور الصناعي الحاصل أديا إلى تعدد التوجهات والمفاهيم حول المناطق الصناعية وأصبحت تقسم إلى أنواع عديدة ومتخصصة فظهر ما يعرف بالمناطق الصناعية التقنية و المناطق الصناعية الحرة للتصدير....الخ.

الفصل الثاني

دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد :

إن الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة، والإقبال الكبير والمتزايد نحو تبني فكرة الاستدامة التنموية من طرف هيئات شعبية ورسمية، وفي مختلف أنحاء المعمورة سرع بدوره في تصحيح الاعتقاد الذي كان سائدا من قبل، حيث ظهرت في الأفق نظريات تنموية تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا تصف التنمية بأنها ذات أبعاد مترابطة، بل إن أي نشاط اقتصادي يجب أن يرتبط بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

كما أن العملية التنموية مع بداية التطور الصناعي والتكنولوجي الذي شهده العالم في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين ونتيجة لتداخل عوامل عدة، أدت إلى استنزاف الموارد الطبيعية واستغلال الأراضي في بناء المدن والمصانع وشق الطرق، نجم عنه أثار سلبية كبيرة مما أدى بحكومات الدول إلى سن جملة من القوانين تنظم العملية التنموية لتكون وفق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكي تحقق التوافق بين الحاضر والمستقبل.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى الدور الذي تلعبه المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة وتأثير متطلبات هذه الأخيرة على المناطق الصناعية، وذلك من خلال مناقشتها في المباحث التالية :

*ماهية التنمية المستدامة .

* المسؤولية الاجتماعية للمناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة .

* الإدارة البيئية للمناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة.

سنحاول في هذا المبحث إبراز مفهوم التنمية الاقتصادية وتطورها التاريخي وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التعرف على أبعادها، أهدافها ومبادئها، ونحاول كذلك إبراز مؤشرات القياس.

المطلب الأول : النمو والتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول :تعريف النمو الاقتصادي.

للنمو الاقتصادي تعاريف عديدة، لكن الملاحظ لهذه التعاريف يجد أنها تشترك وتتفق عادة في المعنى الإجمالي رغم أنها تلتقي في نقاط وتختلف في أخرى. ففي بعض الأحيان يعرف النمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[1]، كما أن هناك من يرى أن" النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"[2]، وبالتالي تبرز هنا الحاجة والضرورة لتحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية كالدخل الوطني، الناتج الوطني، العمالة، الاستهلاك، الادخار وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاهية للأفراد. وهناك أيضا من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي[3]، وبصفة أخرى فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية [4].

الفرع الثاني : التنمية الاقتصادية.

اختلفت تعريفات التنمية فيما بين الاقتصاديين والكتاب باختلاف المذاهب الاقتصادية، ولكنها تشترك في "التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع "،وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية. فقد عرفها البعض بأنها :" العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي[5]" .

مما تقدم يمكن سرد التعاريف المختلفة للتنمية الاقتصادية فتعرف على بأنها":عملية مجتمعية واعية موجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي الاجتماعي تكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي إلى

---

[1] ARROUS Jean. Les théories de la croissance .Paris : éditions du seuil, 1999, P.9.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية. اتجاهات حديثة في التنمية. الدار الجامعية، 2003، الإسكندرية ، ص 11.

[3] مدحت مصطفى محمد وعبد الظاهر أحمد سهير. النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 39.

[4]-مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية :نظريات و سياسات وموضوعات،دار وائل للنشر، عمان ،2007،ص124-125.

[5]-نفس المرجع ،ص 122.

تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى القصير وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة، وتعميق متطلباته واستقراره في المدى الطويل"[1].

الفرع الثالث: التفريق بين النمو و التنمية .

يجب التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بحيث يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [2]. والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها المهمة، بإضافة إلى حدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية[3]، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف. ولهذا فإن التنمية أشمل من النمو، إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى إحداث التغيير .

الفرع الرابع :مراحل تطور مفهوم التنمية .

يمكن إيجاز مراحل تطور مفهوم التنمية في الجدول التالي :

[1]طلال البابا،قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث،دار الطليعة، بيروت،1983،ص78.
[2]-محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية : دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية،مصر، 2003،ص71.
[3]-إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص17-18.

الجدول(2) رقم : **مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية**

المصدر : عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها ،دار صفاءللنشر والتوزيع،عمان،2007،ص39.

المطلب الثاني : ظهور التنمية المستدامة و مفهومها .

الفرع الأول: ظهور فكرة التنمية المستدامة.

لعل مقولة التنمية أمست اليوم محورا مشتركا لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها، وقد عرّف إعلان" الحق في التنمية "الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986 عملية التنمية بأنها" عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد ". ولقد نتج عن مشروعات التنمية التي يقوم بها الإنسان لتحسين حياته وتطويرها نحو الأفضل، واستخدامه لكل الموارد والوسائل والأدوات والمعرفة المتاحة، أن نفذ خططا للتنمية في الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية وأحدث كثيرا من الإنجازات والنجاحات نذكر منها[1]:

- زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة في الاستهلاك؛
- تحسين في مستويات المعيشة في العالم بشكل عام وارتفاع نصيب الفرد نسبيا مع الناتج القومي الإجمالي؛
- زيادة معدلات العمر المتوقع للإنسان؛
- نقص في معدلات وفيات الرضع والأطفال؛
- تخلص العالم من عدد الأوبئة؛
- زيادة نسبة السكان الذين يتمتعون بمياه الشرب ووسائل الصرف الصحي؛
- زيادة نسبة المتعلمين في مراحل التعليم؛
- زيادة عدد الأسر ذات السيارتين و المنزلين...الخ .

ولكننا نشهد على الجانب الآخر إضرارا بالمحيط الحيوي، كقطع الغابات، تدهور الأرض،استنزاف المعادن، الإسراف في استهلاك المياه والمعدلات الخطيرة لفقد التنوع البيولوجي...الخ. وإزاء هذه المشكلات والمخاطر البيئية فإنه لابد من الوقوف والتأمل لمقارنة ما حققته سياسات التنمية المتبعة من مكاسب ومضار هدامة، وأمام الحقائق

[1]- سحر قدوري الرفاعي. التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية إشارة خاصة للعراق. المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، سبتمبر 2006، تونس، جامعة الدول العربية بالقاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص 22.

التي ذكرت كان لابد من إيجاد نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو على الأقل أسلوب لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج وعلاقته مع البيئة. ومن هنا كانت التنمية المستدامة مسار جديد للتنمية[1].

ولم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته بل بين عام 1972 وعام 2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة،الأول عقد في ستوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والثالث إنعقد في جوهانسبورغ(جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، تغير أسماء المؤتمرات يعبر عن تطور مفاهيم العالم واستيعاب العلاقة بين الإنسان و المحيط الحيوي الذي يعيش فيه و يمارس نشاطات الحياة فيه[2].

وفي عام 1972 صدر تقرير" حدود النمو "الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة(المزارع، المراعي، الغابات، مصايد الأسماك) والموارد غير المتجددة،رواسب المعادن، حقول النفط والغاز الطبيعي، طبقات الفحم يهدد المستقبل.

و في عام 1973 هزت أزمة البترول العالم و نبهت إلى أن الموارد محدودة الحجم، أما في عام 1980صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصيانة، نبهت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة وقدرة النظم البيئية على العطاء، وفي عام 1987 أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تقريرامستقبلنا المشترك،كانت رسالة هذا التقرير الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية تلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية، ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام 1992 ، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي، ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة(برنامج العمل في القرن الحادي والعشرين) تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة ،الصناعة، الموارد الطبيعية) والتنمية الاجتماعية (الصحة، التعليم)، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها[3].

---

[1]- حرفوش سهام ،صحراوي إيمان،بوباية ذهبية، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، 2008، ص،99.

[2]-سحر قدوري الرفاعي ،مرجع سابق، ص،22.

[3]-نبيلة فالي، التنمية :من النمو إلى التنمية، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، 2008، ص،231.

وفي 2002 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ليراجع حصيلة إستجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية 1992 إلى فكرة التنمية المتواصلة 2002، ينطوي على تقدم ناضج، ذلك أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على أثار حالة البيئة على صحة الإنسان كما كان يعتقد في 1972 ، إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده وبما حصله من المعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروات، فتحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية[1].

الفرع الثاني :مفهوم التنمية المستدامة.

لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة نتيجة النقص الملحوظ في النماذج السابقة للنمو الاقتصادي والتنمية التي لم توفر قاعدة عريضة بصورة كافية يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات، واتجهت بدلا من ذلك إلى التركيز على المكاسب قصيرة الأجل على حساب الطموحات في المدى البعيد.

1– التعريف المادي للتنمية المستدامة:

رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها" المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية[2].

2 – التعريفات الاقتصادية:

تم وضع التعريف الأكثر شيوعا عام 1987 من قبل لجنة برنتلاند التي أشارت بأن التنمية المستدامة هي" التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها"، وقد حددت اللجنة أيضا ثلاثة عناصر قالت أنه من الواجب الموازنة بينها لضمان التنمية المستدامة، والعناصر الثلاثة (المعروفة أيضا بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة)هي: الناس،الكوكب، والربح. وبمعنى آخر فإن الدافع نحو تحقيق الرخاء الاقتصادي يجب ألا يطغى على الإدارة الفاعلة للبيئة(الكوكب)أو على حساب أعضاء المجتمع(الناس)الذين يشملون الموظفين والمجتمعات المحلية، فيجب أن تؤخذ جميع هذه العناصر الثلاثة في الحسبان في الوقت نفسه.

وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

[1]-http://islamfin.go-forum.net اطلع عليه بتاريخ 2012/02/15

[2]- نبيلة فالي، مرجع سابق. ص232

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل، وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها. وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها.

لكن هذه التعريفات الاقتصادية لا تفرق بشكل صريح بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث يتم النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه ضروري للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية وبالتالي للحيلولة دون مزيد من التدهور في البيئة، لكن القضية هي قضية نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية من الملاكين الرأسماليين، فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة.

كما أن التنمية الاقتصادية وإن كانت تراعي المعايير البيئية للموارد الطبيعية أو تعمل على التقليص من إنتاج النفايات، فإنها لا تكون كافية للحيلولة دون انهيار البيئة في الأجل الطويل، فالقيود التي تكبل السلوك البشري تسري أيضا على كرة أرضية محدودة لا يمكن أن ينمو سكانها بلا نهاية.

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد الوراثية الحيوانية لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية،وتعرف بأنها استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.

كما أن التنمية المستدامة هي تلك التي تلبي حاجات الحاضر دون التعرض لقدرة الأجيال في المستقبل على تلبية الحاجات الخاصة بها. والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة ولكنها عملية تغير والتي من خلالها يكون استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتنمية الاقتصادية والتنمية الإيكولوجية والتغيرات المؤسسية، يتم بطريقة تتوافق فيها متطلبات الحاضر مع المستقبل. ومن هنا فان هناك ثلاثة عناصر أساسية في محتوى التنمية المستدامة وتتمثل فى الآتي[1]:

-إدماج الأطر البيئية والاقتصادية فى صنع القرار؛

[1]-مصطفى طلبة ، إلياس بيضون، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، المجلد الأول ،الدار العربية للعلوم ،الطبعة الأولى بيروت ،2006،ص415.

-توسيع المشاركة الاجتماعية فى إدارة النظام البيئى؛

-تعميم صنع السياسات البيئية على الصعيد الدولي.

فيما يتعلق بالعنصر الأول، وهو عنصر الإدماج فيقصد به الأوجه المتعددة التي يمكن للأبعاد البيئية الدخول من خلالها والتفاعل مع صنع القرار الخاص بالمجتمع على كافة المستويات .ويتضمن أيضًا تقييم الأخطاء البيئية وإدارتها فيما يتعلق بالعناصر الطبيعية مثل الهواء والماء والتربة .وأخيرًا إدماج الإطار البيئي داخل مسئوليات واهتمامات الأجهزة العامة على كافة الأصعدة، أما بالنسبة للعنصر الثاني وهو المشاركة العامة فهو يميل أكثر إلى التحكم المعقول في النظام البيئي وفيما يخص العنصر الثالث، فهو اشتراك الحكومات في صياغة نظم دولية وعمليات تفاوضية بغرض التحكم في المخاطر والأعباء البيئية على مستوى العالم.

3 –تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة

لقد انتهت اللجنة في تقريرها المعنون" بمستقبلنا المشترك "إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد، والتنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة سنة 1987 تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[1]

وتعترف جميع هذه التعاريف بأن استدامة النشاطات التي تحقق رفاهية البشر تعتمد على المحافظة على الوظائف البيئية التي تسهم هي ذاتها، بطرق مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق رفاهية البشر، ويشير ذلك إلى قدرة العمليات الطبيعية وعناصرها على توفير السلع والخدمات التي تلبي احتياجات البشر.

وتركز وجهة النظر هذه على النظم الايكولوجية تجاه التنمية المستدامة على المحافظة على استقرار ومرونة النظام الايكولوجي، وتعترف التنمية المستدامة بتكافل الاقتصاديات البشرية مع بيئتها، وتبرز الحاجة إلى فهم علمي لطريقة عمل النظام الايكولوجي وما يتعرض له من تغيير.

[1]-محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك إعداد اللجنة العالمية للبيئة و التنمية ، عالم المعرفة ،1990،ص264.

المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة.

فمع نهاية القرن العشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية شاملة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على عشر مبادئ أساسية[1]:

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية :اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل. فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية(سابقا)التي أعدها البنك العالمي والاتحاد الأوروبي، وكل البلدان الأعضاء في المنطقة تمثل جهدا رائدا ومؤثرا في هذا الصدد، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة. وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية. ففي دراسة جرت سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد ثم مشكلات الأمينات، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص، والآن حوالي 50 دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي.

المبدأ الثاني :الاستفادة من كل دولار :كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية، ومن ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل(التشيك، الشيلي، المكسيك). إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث :اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف :بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة، والحد من الفقر، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على لاستخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع. فعلى سبيل المثال انخفض الدعم بمقدار النصف للطاقة في البلدان النامية، انخفض الدعم على مياه الري التي تبلغ أكثر من 80 % من كل المياه المستخدمة ، إجراء بعض الدول مثل (جنوب إفريقيا، الفيليبين، كولومبيا).إصلاحات زراعية تعتمد وتستند على قواعد السوق ويتم عن طريق التفاوض، ويتوقع أن تكون له آثار مفيدة على البيئة.

[1]-أندروسيتر ،المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة ،مجلة تمويل التنمية ،ديسمبر 1996،ص5-6.

المبدأ الرابع :استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا :إن الحوافر القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج. تفرض الصين رسوما على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتقوم تايلندا وماليزيا بفرض نفس رسوم على النفايات.

المبدأ الخامس :الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية :يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل : فرض ضرائب على الوقود، أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى سبيل المثال اندونيسيا سنة 1996أدخلت نظاما يتكون من خمس نجوم لتقييم الأداء البيئي، ومثل هذه الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام يكون لها غالبا تأثير أقوى من النهج الأكثر تقليدية[1].

المبدأ السادس : العمل مع القطاع الخاص :يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة،توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة.

المبدأ السابع : الإشراك الكامل للمواطنين: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة ، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي؛
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة؛
- إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

المبدأ الثامن : توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا :يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل : (الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، وغيرها) وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع : تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية : فبوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، ومن أمثلتها ففي دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع

[1] - أندروسيتر ،مرجع سابق ،ص7.

صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 80%إلى 60 %بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع استثمارات قليلة، وفي مصر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوأ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.

المبدأ العاشر : إدماج البيئة من البداية :عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة. كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية[1].

مما سبق نستنتج أن المبادئ العشرة يسترشد بها الآن جيل جديد من صانعي السياسة البيئية في العالم، والعقيدة البيئية الجديدة التي تتميز بمزيد من التشدد في إدماج تكاليف ومنافع البيئة في تقرير السياسة ويجعل من السكان مكان الصدارة في الاستراتيجيات البيئية، ويشخص ويعالج البواعث السلوكية للإضرار بالبيئة.

كما أن هذه المبادئ تعتبر تحديا عاجلا للغاية، وهو تحد يتطلب من الاقتصاديين وكل رجال العلم والمسئولين المشاركة على نحو كامل في مجابهته.

الفرع الثاني :أبعاد التنمية المستدامة .

إن معظم التقارير و الدراسات و التقارير تؤكد على أربع أبعاد وتشمل البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد السياسي ويمكن تلخيصها على النحو التالي[2]:

- **البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة** : يستدعي إعادة النظر في كافة مراحل النشاط الاقتصادي بداء من مرحلة توزيع واستخدام مصادر الثروة، توزيعا يراعي حقوق الأجيال المجتمعية، ومرحلة الاستثمار الذي يخضع لقواعد الاستدامة ويراعي في جوانب دراسات الجدوى المعايير الجديدة للتنمية المستدامة، ومرحلة الإنتاج بمكوناته الفنية الاقتصادية. ومدخلاته الأساسية التي تخضع لمعايير الاستدامة وتظهر المسؤولية المؤسسية في مراعاتها، ومرحلة الاستهلاك التي تتطلب تغيير السلوك الحالي لينسجم مع متطلبات السلوك الاستهلاكي المستدام، ومرحل توزيع الدخول وعوائد عوامل الإنتاج التي تراعي جوانب الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعني الوصول إلى النشاط الاقتصادي المستدام في السوق

[1] - أندروسيتر ،مرجع سابق ،ص8 .

[2]- صالحي الصالح، التنمية الشاملة المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، 2008، ص،872.

الموجهة فيحقق السلوك الاستثماري المستدام، والنشاط الإنتاجي المستدام والتوزيع المستدام للموارد والثروات والنموذج الاستهلاكي المستدام وما يرتبط به من نشاط تسويقي مستدام في تكامل مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة .

- **البعد الاجتماعي والثقافي**: لأن عملية التغيير التنموية المستدامة وسيلتها الأساسية وهدفها المحوري هو استمرارية الحياة الإنسانية بمكوناتها الاجتماعية والثقافية التي في إطارها تتجسد ميادين العدالة وتكافؤ الفرص والإنصاف والحد التفاوت وما يرتبط به من فقر وحرمان ومرض وجهل وأمية وفساد ،وتمييز عنصري وجنسي داخل الدولة الواحدة وعلى المستوى العالمي، ليتمكن الإنسان من تحصيل الاحتياجات التي تضمن له مستوى الكفاية وحد الكرامة الإنسانية وحماية الخصوصيات الاجتماعية والثقافية وتطويرها.
- **البعد البيئي**: الذي يتطلب الحفاظ على الموارد الاقتصادية و النظام البيئي المناخي ، وحماية المحيط والاستغلال العقلاني للإمكانيات المتاحة في إطار أولويات محددة تضمن تأمين احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرات الأجيال اللاحقة في تحقيق إحتياجاتها و تندرج هنا التغيرات اللازمة في الأساليب الاقتصادية و الممارسات الاجتماعية للحفاظ على مصادر الثروة من أراضي و مياه وغابات و أنهار و بحار ونظم بيئية .....و غيرها.

و لا أعتقد أن هذه الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة يمكن أن تتجسد دون البعد المحوري الذي لم يحض بالأهمية في التحليل التكاملي للتنمية المستدامة و هو البعد السياسي الوطني و الإقليمي والدولي وما يرتبط به من مهام و مسؤليات و تعاون و تضامن .

- **البعد السياسي**:يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد مبادئ الحكم الراشد و إدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية و المشاركة في إتخاذ القرار و تنامي الثقة و المصداقية و توالي السيادة و الاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة . فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي ، والاجتماعي و الثقافي و البيئي و يمكن التأكيد على تلك الأبعاد في الشكل التالي :

الشكل 02 أبعاد التنمية المستدامة

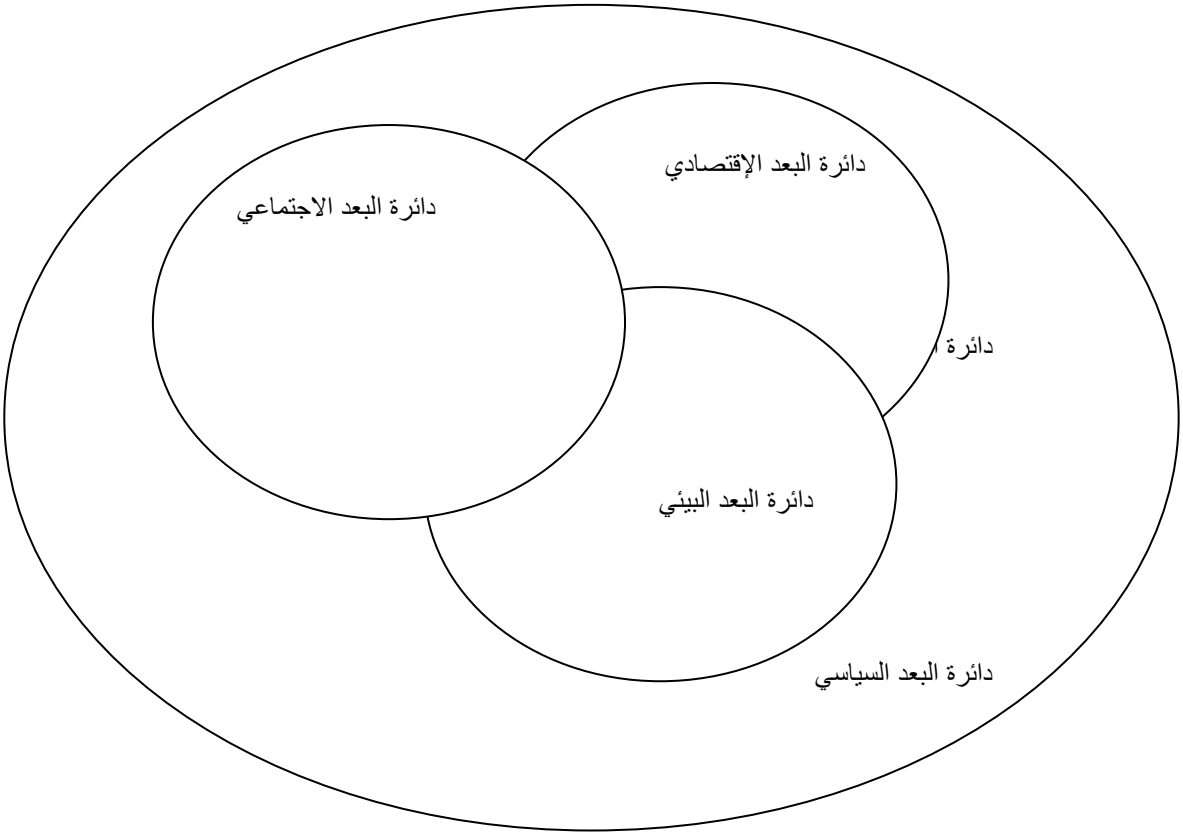

المصدر: صالحي الصالح، التنمية الشاملة المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، 2008، ص872

المطلب الرابع : مؤشرات و خصائص وأهداف التنمية المستدامة .

الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة.

لقياس التنمية المستديمة اعتمد الاقتصاديون على عدة مؤشرات بالاعتماد على معايير مختلفة،

ولعل أهمها يتمثل فيما يلي:

1- المؤشرات الاجتماعية :

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:

1-1 **المساواة الاجتماعية :**تمثل نوعية ومستوى الحياة العملة المشتركة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وتحقيق العدالة للأجيال

المستقبلية والحالية . صنف هذا النطاق تحت معالجة مشكلة الفقروشؤون المرأة والطفولة والشباب وغيرها .وتتمثل أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة في هذا السياق فيما يلي[1]:

الجدول رقم (02) أهداف ومؤشرات لتحقيق المساواة الاجتماعية.

الهدف	المؤشر
*القضاء على الفقر المدقع: -تخفيض نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف في الفترة 1980 إلى2015 . -تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة من 1990إلى2015 .	-نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد. -نسبة السكان الفقراء(النسبة المئوية دون خط الفقر الوطني). -معدل فجوة الفقر(انتشار الفقر لإمداده). - حصيلة أفقر 5/1 في الاستهلاك الوطني . -عدد الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر.
*تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة: -إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، في موعد لا يتجاوز 2015	-نسبة الإناث إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. -نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة بين سن 15 و 24 سنة. -حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجل في القطاع غيرالزراعي. -نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

المصدر :أديب نعمة، أهداف الألفية الانمائية، كيف ولماذا؟ ص4 -5. www.surf-as.org أطلع عليه بتاريخ 2011/12/15

يلاحظ أن أغلب الدول لم تصل إلى مستويات جيدة في توزيع الموارد، حيث ارتفع عدد الفقراء في العالم من 800مليون نسمة عام 1980 إلى 1000 مليون نسمة عام 1992 وإن هذا العدد في ازدياد مستمر.

2-1 الصحة العامة :هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة :حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة [2].

وتتمثل الأهداف الصحية ومؤشراتها فيما يلي:

[1]- www.surf-as.orgأديب نعمة، أهداف الألفية الانمائية، كيف ولماذا؟ أطلع عليه بتاريخ 2011/12/15.

[2]-www.alnoor.se/article.aspفلاح حسن شفيع، التنمية المستدامة. بتاريخ 22. /2008/02 .

الجدول رقم(03) : أهداف ومؤشرات لتحقيق الصحة العامة.

الهدف	المؤشر
-تخفيض معدل وفيات الأطفال	-معدل وفيات الأطفال دون الخامسة. -معدل وفيات الرضع. -نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة، والملقحين ضد الحصبة.
-تحسين صحة الأمهات.	- نسبة وفيات الأمهات. -نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص.

المصدر:أديب نعمة، أهداف الألفية الانمائية، كيف ولماذا؟ ص4 -5. www.surf-as.org أطلع عليه بتاريخ 2011/12/15

1-3التعليم :يعد من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم مع التقدمالاجتماعي والاقتصادي المتحقق في أي مجتمع، ويتمثل هدف مؤشر التعليم في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، ويتم قياسه بالمؤشرات التالية:

-صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي.

-معدل الإلمام في القراءة و الكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من 25 إلى 24 سنة.

فقد بلغ عدد الأميين عام 1992 حدود 2000 مليون نسمة منهم 1000 مليون نسمة من المسلمين.

1-4 السكن :يتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين، وواضعي خطط لاستيعاب الحاجات المتزايدة للسكن، ويبلغ عدد الأفراد الذين يعيشون في أكواخ أو بيوت غير لائقة في عام 1992 حدود 500مليون نسمة .ويقاس السكن بمؤشر حصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية.

1-5النمو السكاني :يكون ذلك من خلال إيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة، وتواجه الدول النامية خطر الانفجار السكاني وقصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية، ويتمثل المؤشر المستخدم للقياس في النسبة المئوية لنمو السكان[1].

1-6 دليل التنمية البشريةHDI : يعد أحد أهم المؤشرات الاجتماعية، حيث يعبر عن مدى توجيه الموارد المالية للبلد أو الدولة باتجاه التنمية البشرية .ويتم حساب هذا الدليل بدلالة ما يسمى بمعدل الحرمان أو القصور في كل من المكونات الثلاثة للتنمية والمتمثلة في، العمر المتوقع عند الميلاد، التحصيل العلمي، الدخل[2].

[1] فلاح حسن شفيع،التنمية المستدامة،مرجع سابق ،ص4-5.

[2] - زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييميه، رسالة ماجستير منشورة،جامعة الجزائر، 2007 ،ص130 .

2-المؤشرات الاقتصادية:

هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين هما[1]:

2-1البنية الاقتصادية :التي يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية ، ويعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم إمكانية إظهار البعد الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحادث في دولة ما، لذا يحاول الباحثون في مجال التنمية المستدامة دراسة مدى تأثير التطور الاقتصادي من جهة، وانعكاساته على الجانب البيئي والاجتماعي من جهة أخرى، ولعل أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي[2]:

- **الأداء الاقتصادي :**ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛
- **التجارة :**وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات؛
- **الحالة المالية :**وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.

2-2أنماط الإنتاج والاستهلاك :يعد من أهم العوامل في التنمية المستدامة، إذ أن العالم يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في دول الشمال أو الجنوب .ويرى مختصوا البيئة أن القدرة الطبيعية لموارد لكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، فلا بد من تغيير هذه الأنماط بهدف المحافظة على تلك الموارد، وجعلها متاحة لكل سكان العالم للحفاظ على الموارد بشكل متساو، وضمان بقائها للأجيال القادمة .ويقع الجزء الأكبر من المسؤولية في الحفاظ على الموارد الطبيعية على الدول الصناعية المتقدمة التي تستنزف الموارد الطبيعية(من خلال الإنتاج المكثف، والعادات الاستهلاكية)، في حين أن دول الجنوب كانت تسعى لتأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها .

وتتمثل أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة في:

-**استهلاك المادة :**وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية؛

[1]-باتر محمد علي وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، مرصد البيئة العربية، 12 نوفمبر2006
www.arabenvironment.net/arabic/archive بتاريخ 2011/12/20 ص1

[2]--باتر محمد علي وردم،نفس المرجع.ص3

-**استخدام الطاقة :**يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة؛

-**إنتاج وإدارة النفايات :**وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة،وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات،

-**النقل والمواصلات :**تقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية،...الخ).

3-المؤشرات البيئية:

يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة من كل جوانبها،ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى بمؤشر الاستدامة البيئية ESI الذي تم انجازه لصالح 142 دولة، والذي يستند بدوره إلى 20 مؤشر كل منها يحتوي من 2 إلى 8 مؤشرات فرعية، بحيث يكون مجموع المؤشرات الفرعية 68 مؤشر .ويأخذ مؤشر الاستدامة البيئية بعين الاعتبار الانجازات البيئية للدول والبنية المؤسساتية[1]، بالإضافة إلى القدرة الاقتصادية ،إذ أن انجاز التنمية البيئية المستدامة يرتكز على ما تملكه هذه الدول من قدرات اقتصادية تتيح لها تحقيق هذه التنمية ، وهناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية هي[2]:

-**الأنظمة البيئية :**تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية،وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور.

-**تقليل الضغوطات البيئية :**تكون دولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.

-**تقليل الهشاشة الإنسانية :**تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر استدامة.

-**القدرة الاجتماعية والمؤسسية :**تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

-**القيادة الدولية :**تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا في تحقيق

[1]- www.4eco.com/مؤشر الاستدامة البيئية : 2002 الأردن الأول عربيا والكويت الأخيرة عالميا بتاريخ2011/12/21

[2]-باتر محمد على وردم ، مرجع سابق،ص،4.

الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

وتشمل المؤشرات البيئية مايلي [1]:

1-الغلاف الجوي :تندرج ضمنه عدة نقاط منها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء.وتأثير ذلك على صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، والعوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الإنسان للفحم الحجري ومصادر الطاقة الملوثة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية الأخرى .وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي هي:

***التغير المناخي :**يتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛

***ترقق طبقة الأوزون :**يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون؛

* **نوعية الهواء :**يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية؛

2 – الأراضي :إذ تتكون من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها .وبالتالي فطريقة استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة .إذن فيجب المحافظة عليها وعدم استنزافها وحمايتها من التلوث والتدهور والتصحر، وأهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي تتمثل في:

* **الزراعة :**يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية؛

***الغابات :**يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، ومعدلات قطع الغابات؛

***التصحر :**يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛

***الحضرنة :**يتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة؛

3– البحار والمحيطات والمناطق الساحلية :حيث أن البحار والمحيطات تمثل نسبة % 70 من مساحة الكرة الأرضية وأكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها،خاصة أن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائل كسب العيش لسكان المناطق الساحلية .وتواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل

[1]- باتر محمد على وردم ، مرجع سبق ذكره،،ص3-8.

البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، وتلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل .أهم مؤشراتها هي:

***المناطق الساحلية :**وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية؛

***مصائد الأسماك :**وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية؛

4-**المياه العذبة :**المياه هي عصب الحياة الرئيسي، ومن أكثر العناصر أهمية للتنمية، ومن أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية، إذ تعد من الأولويات البيئية والاقتصادية في التنمية المستدامة، ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين **هما:**

* **نوعية المياه :**تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه؛

* **كمية المياه :**تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية؛

5-**التنوع الحيوي :**يتم من خلاله حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات لتأمين التنمية المستدامة، فتوسع التنمية مرتبط بجودة البيئة .فعلى سبيل المثال 75 % من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، كما أن ضمان التنوع يضمن بقاء الأنظمة البيئية وتوازنها واستقرار المناخ، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين **هما:**

* **الأنظمة البيئية :**يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، مساحة الأنظمة البيئية الحساسة؛

***الأنواع :**يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

4- المؤشرات المؤسسية :

عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، وتتضمن هذه المؤشرات في هذا المجال القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم التنمية المستدامة، وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يلي[1] :

1- **تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة :**يتم من خلاله معرفة عدد الدول التي صادقت على

[1]- عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، 26-28.

الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة كالتصديق على بروتوكول قرطاج بشأن السلامة، و التصديق على السلامة الاتفاقية الإطارية بشأن تبدل المناخ، وبروتوكول كيوتو المنبثق عن الاتفاقية الإطارية بشأن تبدل المناخ.

2- **البحث والتطوير :**يتم من خلاله معرفة مدى اتفاق الدول على البحث والتطوير واستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة، ويتم قياسها من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي؛

3-**الاستخدام التقني :**الذي يعبر عن مدى استخدام الأفراد للتقنيات العلمية ويتم قياسها من خلال:

-عدد أجهزة الراديو أو التلفاز لكل 1000 شخص، ومستخدمو الانترنت لكل 1000 شخص؛

-استخدام الهواتف الخلوية النقالة لكل 1000 شخص وغيرها من طرق القياس.

الفرع الثاني : خصائص التنمية المستدامة .

إن للتنمية المستدامة خصائص عدة تتمثل فيما يلي [1]:

- **الاستمرارية** : بحيث يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه،حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد .
- **تنظيم إستخدام الموارد** :بحيث يتطلب تنظيم إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة .
- **تحقيق التوازن البيئي** : وذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة، و إنتاج الثروات المتجددة، مع عدم استنزاف الثروات الغير متجددة .

بناءا على ماسبق، فإن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار و الاستقرار من حيث إستخدامها للموارد الطبيعية ، التي تتخذ من التوازن البيئي محورا ضابطا لها، بهدف رفع المستوى المعيشي من جميع جوانبه، مع تنظيم الموارد الطبيعية والعمل على تنميتها.لذلك ثمة علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة و البيئة ،بحيث تشكل البيئة عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي وتؤثر في توجهات التنمية و إختيار أنشطتها و مواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة .

[1]-ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 46 مارس 2009 ، ص116،

وللتنمية المستدامة جوانب إيجابية، وبعض الجوانب السلبية. أما الجوانب الإيجابية، فهي تتضمن التقدم المادي الكبير، والتحسن في مستويات المعيشة، وحدوث تقدم تكنولوجي يخفف من معاناة الإنسان، بالإضافة إلى زيادة الترابط بين أنحاء العالم بفضل ثورة المعلومات و الاتصالات . أما الجوانب السلبية للتنمية المستدامة ، فهي تتضمن كسر حاجز الرغبات،فالتقدم السريع وما يصاحبه من تطور مادي كبير في وسائل إشباع الحاجات أديا إلى عدم الاستقرار عند مستوى معين لإشباع الحاجات .ونظرا إلى التقدم التكنولوجي السريع في الدول المتقدمة ، تبقى الدول النامية تابعة لها دائما، أضف إلى ذلك تدمير البيئة بما يصاحب التنمية من تلوث هوائي و مائي وصوتي، بالإضافة إلى القضاء على الروابط الاجتماعية و إحداث تفكك أسري[1] .

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها بما يلي:[2]

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وروحياً من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية وبصورة عادلة ومقبولة.

2- احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة كي تكون علاقة تكامل وانسجام.

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

4- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق

[1]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**مرجع سابق** ،ص30-31.
[2]- ماجدة أحمد أبوزنط ،عثمان محمد غنيم ،مرجع سابق ، ص 19-20.

أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6- إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع: ويتم ذلك بطريقة تلاءم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية كافة، ووضع الحلول الملائمة لها.

المبحث الثاني : المسؤولية الاجتماعية للمناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة .

سنحاول في هذا المبحث التعرف على المسؤولية الاجتماعية للمناطق الصناعية من خلال التطرق إليها على مستوى المؤسسات التي تعتبر المسؤول الأول لتطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية

الفرع الأول:مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

رغم أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية له جذور تاريخية تعود إلى ما قبل الثورة الصناعية إلى أنه مازال يحيط به الغموض، حيث أن المؤسسات كانت تسعى جاهدة لتعظيم أرباحها وبشتى الوسائل. ولكن مع تزايد النقد المستمر الحاصل لمفهوم تعظيم الأرباح فقد ظهرت بوادر لأن تتبنى المؤسسات المسؤولية الاجتماعية، وفي هذا الإطار سنوجز مراحل التطور الفكري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية[1]:

1-الثورة الصناعية : ارتبطت فكرة نشوء المسؤولية الاجتماعية بمرحلتها الأولى مع قيام المشاريع الصناعية أثناء الثورة الصناعية، فالثورة الصناعية كانت تمثل الحدث البارز في الحياة الإنسانية حيث كانت بداية استخدام المخترعات العلمية في المؤسسات التي تركز جهودها على تحسين أدائها الاقتصادي ومحاولتها لكسب أكبر كمية من الأرباح، ليشغل جزء منها في التوسع أو إنشاء مصانع جديدة. وفي هذه المرحلة كان هناك استغلال غير عقلاني لجهود العاملين والموارد البشرية، وتشغيل الأطفال والنساء وعموم العاملين لساعات في ظروف عمل قاسية وأجور متدنية وغيرها، وكان الاهتمام في هذه الفترة بمعايير العوائد والأرباح على حساب جميع المعايير الأخرى،كما لم يكن هناك أي وعي بالجوانب البيئية لأن الثورة الصناعية كانت في بداياتها مع وفرة الموارد الطبيعية لم تنتبه للخطر البيئي المحتمل . وبدافع زيادة كفاءة استغلال الموارد خصوصا القوى العاملة اندفع البعض من رجال الأعمال والمالكين للمصانع لدراسة كيفية تحسين إنتاجية العاملين عن طريق دراسة الوقت والحركة وطريقة إنجاز

[1] - طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، عمان ،الأردن ،2005 ، ص 54.

العمل الأفضل مع التركيز على تحفيز العاملين بالوسائل المادية وذلك من خلال تحسين الأجور المدفوعة للعاملين ولكن مقابل جهد كبير يبذلونه لإعطاء إنتاج أكبر، وهنا نستطيع القول أن غدارات المؤسسات قد أدركت جانبا بسيطا من المسؤولية الاجتماعية تتجسد في تحسين أجور العاملين.

2-**مرحلة العلاقات الإنسانية** :في هذه المرحلة كان الاهتمام أكثر بالعاملين للوضع المأساوي للعمال، حيث أدى هذا إلى بروز تيارات تطالب بتأمين السلامة والأمان في العمل وتقليص ساعات العمل أي ضرورة إعادة النظر في ظروف العمل من أجل توفر ظروف عمل مادية أفضل للعاملين لغرض زيادة الإنتاج أي زيادة الربحية للمالكين ومن هنا نجد أن المسؤولية الأساسية للمؤسسة هو تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية.

3-مرحلة ظهور خطوط الإنتاج و تضخم حجم المؤسسات:و تميزت هذه المرحلة بزيادة عدد العاملين ضعيفي المهارات الإنتاجية، فضلا عن التلوث البيئي الناتج عن جراء العمليات التصنيعية التي انعكست بمجملها على صحة وسلامة أفراد المجتمع، كذلك لا ننسى بداية الاستنزاف الفعلي الموسع للموارد الطبيعية وهذا يعني عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات .

4- **مرحلة تأثير أفكار الاشتراكية :** التطور المهم في هذه المرحلة يتمثل في كون أفكار الاشتراكية ما هي إلا تحدي للمؤسسات الخاصة بضرورة تحمل مسؤولية أطراف أخرى بالإضافة إلى المالكين، حيث هذه الأفكار من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية، حيث كانت من أبرز مطالب العاملين ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل والاستقرار الوظيفي.

5-**مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكينزية :** حصول الكساد العالمي الكبير وانهيار المؤسسات الصناعية وتسريح آلاف العاملين أدى إلى اضطرابات كثيرة مما تطلب تدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص عمل بديلة لهم، حيث ظهرت نظرية كيتر الشهيرة التي تدعو إلى تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي ويرجع ذلك أساسا إلى إهمال إدارة المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها لبعض مسؤولياتها تجاه أطراف متعددة من المستفيدين جعلها في تضارب مع مصالح هؤلاء بحيث أن هدفها كان تسويق أكبر كمية من المنتجات دون الأخذ في الاعتبار المستهلك ومصالحه المتعددة.

كل ما سبق ذكره علاوة على تأثير أفكار الاشتراكية التي بدأت تنتشر أدى إلى بناء أرضية للتوجهات الأولى لتأصيل أفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية.

6-مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي : تعزز في هذه المرحلة دور النقابات والضغط بالمطالبة بتحسين ظروف العمل وسن القوانين التي تحمي العاملين وتعزز مشاركتهم في مجلس الإدارة كما تعزز في هذه المرحلة أيضا النظام الاشتراكي. إن هذه الأحداث انعكست بشكل كبير على المؤسسات حيث تم تحديد

حد أدنى للأجور وإشراك العاملين بالإدارة ونظم التأمين الاجتماعي والصحي وقوانين معالجة حوادث العمل وظهور جمعيات حماية المستهلك خاصة في الدول الغربية، وهذا ما يفسر نقلة نوعية في تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات وليس طرحا نظريا فقط.[1]

7-مرحلة جماعات الضغط : تجسدت الاحتجاجات في المراحل السابقة إلى بروز جماعات الضغط، حيث أصبحت في الفترة الأخيرة قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسات، حيث تمثل جماعات الضغط مصالح شريحة واسعة من المستفيدين كجمعيات حماية المستهلك، جمعيات حماية البيئة، جمعيات السلام الأخضر ..الخ..، إن تأثير هذه الجماعات يتمثل في فرض خياراتها لكي تأخذ بعين الاعتبار من قبل المؤسسات مباشرة أو في شكل ضغط على الحكومات ينعكس على المؤسسات بشكل غير مباشر، أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة أكثر تجسيدا حيث تم تطوير معايير واضحة ومؤشرات قياس كمية تطلبها كثير من المنظمات الدولية خصوصا تلك التي تتعلق بالتنمية المستدامة.

8-مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية : تتسم هذه المرحلة بتغير طبيعة الاقتصاد وبروز ظواهر مثل العولمة والخصخصة واتساع نمو قطاع الخدمات وازدهار تكنولوجيا المعلومات وانتشار شبكات المعلومات، حيث ولدت صناعة المعلوماتية وشبكة الانترنت قيما وجرائم جديدة وأنواعا من الانتهاكات والتجاوزات التي ترتبط بالطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد.

كل هذا أدى بالمؤسسات الاقتصادية باتجاه تطوير مبادراتها الاجتماعية خصوصا وأن انهيار بعض المؤسسات العملاقة في الاقتصاد الأمريكي نتيجة عدم التزامها بالمسؤولية الاجتماعية من حيث الإفصاح المحاسبي عن موقفها المالي وأصول حقيقية وتضخيمها بهدف تعظيم قيمة السهم بشكل غير صحيح الأمر الذي ألحق أضرارا بالمالكين والمستهلكين والمجتمع على حد سواء[2].

الفرع الثاني :تعريف المسؤولية الاجتماعية

حتى وقتنا الراهن، لم يتم تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي إنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية . ومن هنا فقد تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة البيئة المحيطة، ونطاق نشاط الشركة وأشكاله، وما تتمتع به كل شركة من قدرة مالية وبشرية، وهذه المسؤولية بطبيعتها

[1] - طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، عمان 2005 ، ص 56
[2]- نفس المرجع، ص 57.

ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[1].

هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية المؤسسات، تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية، فالبعض يراها بمثابة تذكير للمؤسسات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها المؤسسات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع. ويرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات، إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها" الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد[2].

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تتطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على مبادرات رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم[3].

المطلب الثاني: أنماط المسؤولية الاجتماعية

لقد أسهمت متغيرات عديدة في زيادة تأثير المؤسسات في البيئة التي تعمل فيها، وأوضح مثال على هذه المتغيرات هو ضخامة حجم المؤسسات وزيادة عدد العاملين فيها، وتعقد تكنولوجيا الإنتاج وبالتالي زيادة نفوذها وتأثيرها في القرارات الحكومية بأشكال مختلفة . إن هذا الأمر وغيره كان قاعدة لانطلاق انتقادات كثيرة للمؤسسات وأرباحها الضخمة التي لم يحصل منها المجتمع على ما يسهم في تطويره وتحسين نوعية الحياة فيه بما يتوافق مع مقتضيات التنمية المستدامة . لقد بادرت المؤسسات كرد فعل على هذه الانتقادات بتحسين وضع العاملين والاهتمام بما يمكن أن نطلق عليه الآن الأداء الاجتماعي الداخلي، ومن الصور الأخرى لهذا الأداء الداخلي هي تحسين نوعية حياة العاملين وتطوير ظروف بيئة العمل وتوفير ا لعدالة الوظيفية وإتاحة فرص التقدم

[1] - عبد الله صادق دحلان، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم العمل، العدد 49 ، بيروت مارس2004 ، ص20

[2] - المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال، http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0609/p50.htm بتاريخ :2011/11/02.

[3] -http://www.nefdev.org/phil/ar/page بتاريخ 2011/11/03

للعاملين وغيرها من الأمور بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة، لكن بالرغم من هذه الاستجابة فإن المؤسسات كانت تستخدم هذه المبادرات الاجتماعية الداخلية لتحسين أرباحها وموقعها التنافسي أي التركيز على الجانب الاقتصادي. وفي بداية الستينات من هذا القرن وبعد تزايد الانتقادات فقد بادرت المؤسسات بتبني ما يمكن أن نسميه أداء اجتماعيا خارجيا، حيث بدأت بالإسهام في الأنشطة الاجتماعية ودعم البني التحتية وغيرها من الأمور.

ويمكن أن نلاحظ أن وجهتي نظر متعارضتين شكلتا نمطين متناقضين في إدراك إدارة المنظمة للدور الاجتماعي الذي يجب أن تمارسه[1]:

الفرع الأول : النمط الأول (المسؤولية الاقتصادية).

إن جوهر هذا النمط هو أن هو يجب أن تركز على هدف تعظيم الربح بغض النظر عن أي مساهمة اجتماعية، وأن المساهمات الاجتماعية ما هي إلا تحصيل حاصل أو نواتج ثانوية لتعظيم الربح. وأن أبرز أن أنصار هذا النمط هو الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبلMilton Friedman ، حيث يشير إلى أن المدراء هم محترفون وليس مالكين للأعمال التي يديرونها لذلك فهم يمثلون مصالح المالكين وعلى هذا الأساس فإن مهمتهم هي إنجاز أعمالهم بأحسن طريقة ممكنة لتحقيق أعظم الأرباح للمالكين. وإذا ما قرروا إنفاق الأموال على الأهداف الاجتماعية فإنهم سوف يضعفون ديناميكية السوق وبالتالي سوف تنخفض الأرباح نتيجة هذا الصرف على الجوانب الاجتماعية وهذا يلحق خسارة بالمالكين، ولو تم رفع الأسعار للتعويض على ما ينفق على الجانب الاجتماعي فإن المستهلكين سيخسرون أيضا وإذا امتنعوا عن شراء هذه المنتجات فإن المبيعات ستنخفض وبالتالي تتدهور المنشأة.

الفرع الثاني :النمط الثاني(الاجتماعي).

إن هذا النمط يقع على النقيض تماما من النمط الأول ويحاول أن يعرض المؤسسات كوحدات اجتماعية بدرجة كبيرة تضع المجتمع ومتطلباته نصب أعينها في جميع قراراتها، ولعل جماعات (جماعة السلام الأخضر) أو الجماعات الأخرى التي تقدم نفسها كأحزاب اجتماعية صرفة تمثل هذا النمط وتحث المؤسسات على تبنيه .

[1] - طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري ، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و شفافية نظام المعلومات :دراسة تطبيقية لعينة منى المصارف التجارية الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية ،عمان ،العدد2005،36،ص216

وبالمقابل تجد المؤسسات صعوبة في موازنة متطلبات أدائها الاقتصادي ومزيد من الالتزامات في هذا الاتجاه الاجتماعي سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد الأداء الخارجي.

الفرع الثالث : النمط الثالث (الاقتصادي-الاجتماعي).

وهو النمط الأكثر توازنا حيث يرى أن الوقت قد تغير وأن إدارات المؤسسات لا تمثل مصالح جهة واحده- المالكين - فقط وإنما هناك جهات عديدة أخرى مثل الحكومة والمجتمع ترتبط معها بالتزامات معينة، ومن أهم الأفكار التي تدعم هذا الاتجاه تلك القائلة بأن اتساع عمليات الخصخصة أدى إلى تطلع المجتمعات إلى مؤسسات لكي تتحمل مسؤوليتها في تقديم ما كانت تضطلع به الحكومات تجاه المجتمعات والبيئة.

وإذا كان الأمر يمثل بالنسبة للعالم المتقدم حالة طبيعية وذلك لنضج المؤسسات وإداراتها فإنه يمثل مشكلة كبيرة في دول العالم النامية. حيث تم عرض الموضوع بكون النموذج الأول يمثل مؤسسات القطاع الخاص التي لا هم له سوى مزيد من تحقيق الأرباح حتى لو كان على حساب مصلحة باقي الأطراف مما يثير إشكالية بينهما. لذلك يمكن النظر إلى النموذج الثاني باعتباره يمثل ردة فعل من قبل الدولة وهي المسيطر الرئيسي في العالم الثالث، حيث قدمت مؤسساتها على أنها خلايا اجتماعية تهدف إلى تقديم مزيد من الخدمات إلى المجتمع حتى لو كان ذلك على حساب أدائها الاقتصادي وتحملها خسائر بررت بكونها تمثل متطلبات اجتماعية حتى لو كانت تمثل ضعفا في الأداء أو أنها تخفي فسادا إداريا مستشريا.

وفي ضوء هذا النموذج يظهر أن هناك تقاربا في وجهات النظر ظهر من خلال النموذج الثالث (المتوازن) باعتباره ممثلا لحالة أكثر واقعية بشأن الأداء على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ويراعي جميع جوانب التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: أهمية المسؤولية الاجتماعية .

هناك عدة اختلافات حول تبني المؤسسة للمزيد من الدور التنموي الاجتماعي، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي[1] :

الفرع الأول: بالنسبة للمؤسسة .

-تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة؛

[1] - طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، عمان 2005 ، ص52

-من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل،كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

-تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛

-كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

الفرع الثاني:بالنسبة للمجتمع.

-الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛

-تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛

-ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛

-الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

الفرع الثالث :بالنسبة للدولة .

-تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛

-يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛

-المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار .

على الرغم من أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلا أنه هناك جدلا بخصوص تبني المؤسسات لمزيد من الدور الاجتماعي، دون أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي حول عدد من الأسئلة الرئيسية أهمها :

-كيف يمكن توزيع موارد المؤسسة بشكل يساعد في حل المشاكل الاجتماعية؛

-ما هي المشاكل التي يجب على المؤسسة أن تعنى بها بشكل خاص؛

-ما هي الأولويات التي يتوجب اعتبارها؛

-هل المسؤولية الاجتماعية تقتصر على نشاطات المؤسسة واستجابتها للقوانين أم أنها تتعلق أيضا بالنشاطات التطوعية التي تمتد إلى ما هو أبعد من المتطلبات القانونية؛

-ما هي الأهداف والمعايير التي يمكن اعتبارها كافية أو ملائمة؛

-ما هي المعايير والمقاييس التي يجب استخدامها لتقرير ما إذا كانت المؤسسة مسؤولة أو غير مسؤولة اجتماعيا.

وقد ركز المؤيدون للمسؤولية الاجتماعية مناقشتهم حول القضايا الرئيسية التالية[1]:

-تحقيق الأرباح يجب أن ينظر إليها بمنظور الأجل الطويل وليس بمنظور الأجل القصير كما كان في الماضي، حيث إنفاق المؤسسة لحل المشاكل الاجتماعية والذي يؤدي إلى خفض الأرباح في الأجل القصير من شأنه خلق ظروف بيئية ملائمة لبقائها ونموها واستمرار تدفق أرباحها في الأجل الطويل؛

-كسب صورة جيدة للمؤسسة؛

-المؤسسة التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية عادة ما تتجنب وطأة التشريعات والقوانين الحكومية؛

-تحويل المشاكل الاجتماعية إلى فرص مربحة للمؤسسة؛

-المؤسسة مصدر المشاكل الاجتماعية حيث تخلق مشكلة تلوث البيئة وأماكن عمل غير صحية.

المطلب الرابع : مساهمات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة .

تساهم المؤسسات في تفعيل المسؤولية الاجتماعية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال جوانب عدة منها [2] :

الفرع الأول: الجانب الثقافي.

- تعمل المؤسسات الراعية لمبدء المسؤولية الاجتماعية على أن تدعم و تحترم حقوق الإنسان المعلنة عالميا؛
- دعم التطور الثقافي والحضاري ؛
- نشر ثقافة الالتزام بالأنظمة والقوانين في المجتمع ؛
- تعزيز الثقافة الوطنية والتاريخية؛
- التواصل الثقافي العالمي .

الفرع الثاني : الجانب الاجتماعي .

[1]-الطاهر خامرة ، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمةالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سوناطراك" ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2007،ص86.

[2] - صالح السيحياني،المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية :حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ، المؤتمر الدولي حول ((القطاع الخاص في التنمية : تقييم واستشراف)) بيروت، 23-25-مارس2005.

- احترام الأنظمة والقوانين الثقافات المختلفة ؛
- تعزيز القيم الأخلاقية والتكافل الاجتماعي؛
- مواجهة الكوارث والأزمات ؛
- دعم الأنشطة الرياضية و الصحية.

الفرع الثالث: الجانب البيئي .

- المساهمات البيئية الصحيحة في العملية الانتاجية؛
- تطوير بيئة العمل؛
- الالتزام البيئي على المستوى المحلي والدولي .

الفرع الرابع: الجانب الاقتصادي.

- دعم الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية ؛
- الالتزام بالأنظمة و القوانين في ممارسة العملية الإقتصادية –الجانب الأخلاقي-؛
- الاهتمام بالموظفين من خلال تدريبهم و تطويرهم و التعامل معهم من خلال مبدأ تكافىء الفرص و المساواة .

الفرع الخامس : الجانب القانوني.

- الالتزام بالقوانين المحلية والوطنية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي ؛
- مراعاة القوانين العالمية و الدولية ؛
- الشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية للإطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى .

المبحث الثالث: الإدارة البيئية للمناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة.

تعتبر الإدارة البيئية للمناطق الصناعية من أهم المتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة لكون هذه الأخيرة تحتوي المؤسسات التي تعتبر الملوث الأول للبيئة، و لهذا سنعمل في هذا المبحث على مبادئ الإدارة البيئية وأهم العناصر الضرورية المعنية بها هذه الإدارة على مستوى المناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول:مفهوم الإدارة البيئية .

الفرع الأول : تعريف الإدارة البيئية.

اختلف الباحثون والكتاب في إعطاء تعريف للإدارة البيئة، فقد عرفت بأنها :إدارة الموارد الطبيعية والبشرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة المتواصلة للإنسان ومجتمعه في أي مكان وبما يضمن جودة تحسين حياته وحياة الأجيال المستقبلية في مجتمعه. وعرفت كذلك بأنها إدارة للمنظمة لتبقى واعية لتفاعلات سلعها وأنشطتها مع البيئة وذلك لغرض التحسين المستمر لمستوى الأداء المرغوب. يؤكد هذا المفهوم على إدراك التكامل بين أنظمة الإدارة المختلفة والاستفادة من الأنظمة الحالية [1].

جاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة حول البرامج البيئية، إن مفهوم الإدارة البيئية في إطار المنشآت الصناعية يقوم أساسا على وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمنشأة الصناعية، على أن تشمل المراحل الإنتاجية كافة انطلاقا من الحصول على المواد الأولية ووصولا إلى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة به. وتقوم أيضا على تنفيذ الإجراءات الرقابية، مع الأخذ في الحسبان جانب التكاليف والأثر البيئي لهذه الإجراءات أيضا، إضافة إلى كيفية استخدام الموارد ولابد من توضيح الأدوات والطرق المتبعة لمنع التلوث وللاستخدام الرشيد للموارد [2].

تعبر الإدارة البيئية عن طرق إدارة المؤسسة وتنظيمها بهدف مراعاة تأثير المنطقة الصناعية وأنشطة المؤسسات على البيئة بشكل منهجي ومنتظم، وتقييم هذا التأثير والحد منه. يمكن القيام بمسعى للإدارة البيئية على مستويات مختلفة، والذي يوصل إلى وضع نظام للإدارة البيئية (S.M.E)يسمح بصياغة سياسة وأهداف تراعي المتطلبات

[1] -يوسف جحيم الطائي وآخرون –انظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية – دار اليازوري –عمان ألأردن .2009ص 120.
[2] - نجوى عبد ا لصمد – الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث - المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء والتميز للمنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 08-09 مارس 2005. ص 134

القانونية والمعلومات المتعلقة بأهم التأثيرات البيئية، وبالتالي فإن هذا المسعى المنهجي يمكن القائم على إدارة المنطقة الصناعية من تنظيم أعماله ضمن هذا النظام.

الفرع الثاني :كيفية تنفيذ الإدارة البيئية:

يمر اعتماد نظام للإدارة البيئية بالخطوات التالية[1]:

- **القيام بتشخيص بيئي ابتدائي:** القيام بجرد للقوانين السارية والجوانب والتأثيرات البيئية للمنطقة الصناعية ثم انتقاء التأثيرات المهمة والتي يمكن التحكم فيها.
- **وضع إستراتيجية بيئية:**تحديد مختلف الأهداف ووسائل تحقيقها.
- **وضع برنامج للأعمال البيئية:**وضع الأهداف والإمكانيات البشرية والتقنية والمالية التي تسمح ببلوغها والجدول الزمني لتحقيقها.
- **تنفيذ الأعمال وتفعيل النظام:** تنظيم الهياكل اللازمة لضمان عمل الإدارة وفعاليتها.
- **متابعة النتائج وتقييمها عن طريق عمليات التدقيق:** برمجة عمليات التدقيق الداخلية أو الخارجية بهدف التحقق من النتائج.
- **مراجعة الأهداف من أجل التحسين المستمر:**من خلال مراجعة نظام الإدارة لضمان ملاءمته الدائمة وفعاليته ومن ثم تحديد أهداف جديدة لتحسينه.

المطلب الثاني: التحديات الأساسية للإدارة البيئية للمناطق الصناعية.

الفرع الأول:التحديات الاقتصادية.

إن خلق المناطق الصناعية يعد وسيلة للتنمية الاقتصادية لأنها تسمح بخلق مناصب الشغل وضمان الثروة المستدامة، والأولوية ليست لعدد المؤسسات المنشأة وإنما لديمومة وتطور المؤسسات الموجودة. ومن أجل تحقيق ذلك، تتطلب التنمية الاقتصادية القيام باستثمارات تؤدي إلى تحقيق فوائد خلال فترة معينة. بالنسبة للمنطقة الصناعية يمكن لهذه الفوائد أن تكون مباشرة (بيع قطع أرضية، ضريبة احترافية) أو غير مباشرة (أجور العمال، الأنشطة الملحقة). وعليه فإن الأمر بالنسبة للمنطقة الصناعية يتعلق بالحفاظ على نوعيتها ومدى جاذبيتها ومضاعفتها مع الزمن، ولذلك فإن اعتماد الإدارة البيئية عند إنشاء المنطقة الصناعية، يسمح بتفادي إمكانية

[1]- عز الدين دعاس ، آثار تطبيق نظام الادارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010،ص 45.

الاستثمار مستقبلا في إعادة التأهيل، وبالنسبة للمؤسسات الراغبة في خلق نشاطاتها على مستوى المنطقة لا ينبغي لاستثمارها العقاري أن يقابل بخسائر مالية عند إعادة البيع، حيث ترتبط قيمة السلع بعاملين مؤثرين هما: نوعية الإقليم الذي أنشأت فيه ونوعية السلعة في حد ذاتها[1].

الفرع الثاني:التحديات البيئية.

إن المناطق الصناعية لها تأثيرا مزدوجا على البيئة: أولا من خلال إنشائها والاستحواذ على المساحات ثم من خلال تركيز الأنشطة على مستوى نفس الإقليم، حيث يمكن ملاحظة الفرق الكبير بين وسط المدينة والمنطقة الصناعية، إذ يتم بذل الجهود لتحسين نوعية الحياة بالأماكن الواقع على مستوى مراكز المدن بينما تتعرض الجهات المحيطة بها إلى التدهور بشكل عام. الهدف من الإدارة البيئية هو مراعاة التأثيرات البيئية بشكل شامل أي من دون الاقتصار على حدود اقليم معين وبشكل خاص حيث تكون المخاطر كبيرة. وبالتالي فإن تطبيق الإدارة البيئية يسمح بإعطاء نظرة عن السياسة البيئية الجيدة للإقليم.

وبالمقابل فإن عدم إدارة هذه الفضاءات يمكن إن يؤدي إلى نتائج وخيمة: تدهور مداخل المدن، التلوث الناجم عن النشطة الصناعية، رحيل المؤسسات...الخ.

وبالتالي فالهدف يتمثل في الوعي بهذه التحديات البيئية من أحل الحد من تأثيرات الأنشطة على البيئة والتحكم في المخاطر وتبيعاتها، وتنتج عن الإدارة الجيدة للجانب البيئي مزايا اقتصادية، على سبيل المثال لو نتخذ مجموعة من المؤسسات، لكل واحدة منها مصدر مختلف للتخلص من نفاياتها، يمكن أن تستفيد من فوائد كثيرة عند تجمعها مع مؤسسات أخرى: يمكن اختيار مصدر وحيد من تخفيض التكاليف المدفوعة، كما يمكن اعتبار التحديات الاقتصادية التالية:

- التحكم في التكاليف (تخفيض كميات النفايات المعالجة، ترشيد الاستهلاك من المواد الأولية والمياه...)؛
- الاقتصاد في استهلاك الطاقة؛
- إمكانية التخفيض من الضرائب والرسوم؛
- تفادي الغرامات المالية؛
- ضمان قيمة الذمة المالية للمؤسسة؛

[1] - Alexandra Robasto, Guide de GestionEnvironnementaled'une Zoned'Activités, Centre Tecnologique Ti Tech, Union Européenne;2007.p23

- الحصول على أسواق جديدة.

الفرع الثالث: التحديات الاجتماعية.

يسمح تطوير المنطقة في المقام الأول بخلق مناصب الشغل، ومع ذلك فمن الإجحاف أن يقتصر اعتبارنا على هذه النقطة فحسب، فالمنطقة الصناعية بكونها مكانا لإقامة الأنشطة المتنوعة (ورشة تجميع، مركز بحث...)، فإن تجعل المؤسسات توظف أشخاصا ذوي خصائص احترافية مختلفة، فالنسيج الاجتماعي للمنطقة يرتبط كثيرا بهذه الأنشطة، كما أن إيجاد خدمات جديدة على مستوى المنطقة الصناعية (غسل السيارات، غسل الملابس، الحضانة، النشاطات الرياضية والثقافية...) يسمح بخلق فضاء حقيقي للحياة، وبالتالي فإن الإدارة البيئية للمناطق الصناعية تسمح بتحسين السمعة لدى السكان المجاورين، الجمعيات، السلطات والمجتمع.

الشكل رقم (3): التحديات الثلاثة للإدارة البيئية للمنطقة الصناعية

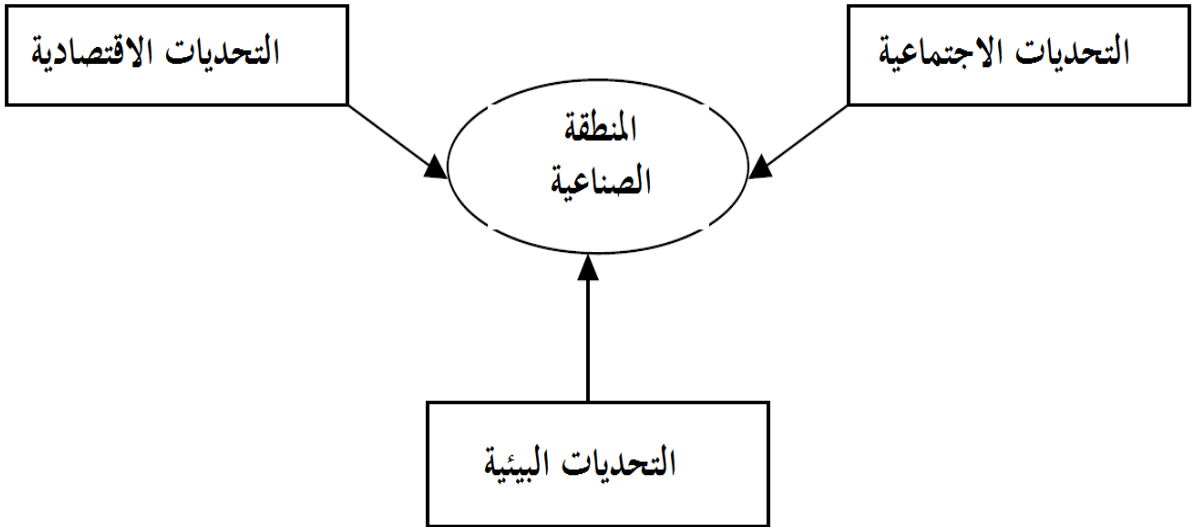

المصدر: Alexandra Robasto, Guide de Gestion Environnementale d'une Zone d'Activités, Centre Tecnologique Ti Tech, Union Européenne2007, p 6

المطلب الثالث: مجالات الجودة البيئية للمناطق الصناعية

يمكن تصنيف مختلف المسائل التي يمكن معالجتها في المناطق الصناعية إلى أثنى عشرا موضوعا:

التنشيط والحياة للمنطقة الصناعية، المنظر والإطار المعيشي، وسائل النقل و البنى التحتية، المخاطر الصناعية والطبيعية، النفايات، المياه، الهواء، الضوضاء، التربة، التخزين، الطاقة، الورشات.

الفرع الأول: التنشيط والحياة للمنطقة الصناعية[1].

1- الهيكلة التسييرية: ينبغي تحديد المسير بوضوح من اجل ضمان تسيير في الآجال المحددة للمشروع، ولكي يلعب دور المحاور بين المؤسسات، وينبغي أن يمتلك الإمكانيات الفنية والمالية من أجل القيام بمهامه المختلفة؛

2- استقبال المؤسسات ومرافقتها: يمكن تشكيل لجنة الاستقبال والمتابعة، وتتكون من المسؤول عن التهيئة، ممثلي الجماعات المحلية، مهندس معماري عند إنشاء مؤسسة جديدة بالمنطقة الصناعية، ومن الضروري التحسب والاحتياط بشأن دمج المتطلبات البيئية في الوثائق القانونية والتعاقدية المقترحة على المؤسسات الجديدة (عقد البيع، دفتر شروط التنازل)،

عند مرحلة الاستقبال ينبغي السعي من أجل المعرفة الجيدة لأنشطة المؤسسات والتحديد الجيد لما تحتاجه والتأسيس لحوار بناء يساعد الاستقبال والمرافقة على الاندماج البيئي والاقتصادي داخل المنطقة.

استقبال المؤسسات الجديدة:

- تسهيل انشاء المؤسسات: يمكن وضع مايلي :

- دفتر استقبال، وتهدف هذه الوثيقة إلى مساعدة تزويد رئيس المؤسسة بالمعلومات التي يمكن أن يحتاجها: المسير، مختلف الفاعلين الاداريين أو الاقتصاديين والبيئيين، خطوات الإدارة البيئية، المعايير النوعية الواجب اقتراحها، الخدمات المتوفرة في المنظقة، التعريف بالمؤسسات الموجودة في المنطقة وعناوينها ومختلف الشبكات،...
- لجنة الاستقبال وتتضمن الأطراف الفاعلة الأساسية: المسير، المستشار المعماري، خبير بالمناظر الطبيعية،...الخ

[1] - Alexandra Robasto, Guide de GestionEnvironnementaled'une Zoned'Activités, Centre Tecnologique Ti Tech, Union Européenne2007.p25.

- إقامة تظاهرة للاندماج مع المؤسسات الأخرى،
- تقديم عرض استقبال ملائم: المباني الايجارية، المشاتل، المحاضن،...

- عروض الخدمة: تشكل الخدمات المقترحة على مستوى المنطقة ميزة حقيقية بالنسبة للمستعملين والمؤسسات، يمكن تنظيم هذه الخدمات على مستوى المنطقة في حد ذاتها، كما يمكن تطويرها مع الاقليم الذي تتواجد فيه المنطقة، ويسمح تسيير هذه الخدمات بتوحيد المؤسسات وتطوير اشكال التكامل بينها وتسهيل اندماجها من خلال تسهيل اشكال الحوار فيما بينها؛

3-التنشيط، الإعلام والاتصال: يجب أن تكون المنطقة مكانا للحياة وليس مجرد منطقة عبور، لذلك فإن تنشيط المنطقة يعد مسعى مهما لصالح حياة المؤسسات، ومن الضروري التأكيد على الإعلام والاتصال، ولكن كذلك اعتبار المنطقة الصناعية كمحرك اقتصادي محلي، يتوجب على المسير أن يضمن التحسيس بالأعمال البيئية من أجل ضمان نجاح المشروع وتسهيل اللقاءات بين المؤسسات.ولتنظيم عملية تنشيط داخل المنطقة يمكن القيام بمايلي:

- توفير مكان للقاء والتبادل لتنظيم الاجتماعات، الحفلات، التظاهرات،...الخ؛
- تنظيم التظاهرات والأحداث؛
- الإعلام والاتصال بشأن الحياة داخل المنطقة وأنشطتها؛
- أدوات الإعلام، دفتر الاستقبال، ملصقات ترويجية، موقع على الانترنت،...الخ.

الفرع الثاني: المنظر وإطار المعيشة:

الاندماج في المنظر وتسيير الفضاءات الخضراء:

1- التهيئة الحضرية: من أجل الاستجابة للمتطلبات المكملة للتهيئة يمكن القيام بـ: وضع الحواجز والموانع المضادة للضوضاء، والغبار والتلوث البصري،...

2- الأسقف الخضراء، الفضاءات الخضراء على الطرقات (موقف السيارات، الشوارع، مفترقات الطرق،,,,)

أما الممارسة المتعلقة بالتهيئة الحضرية فيمكن أن تكون: المروج، حواشي، الفضاءات الخضراء المتعلقة بالتهيئة؛

إن إنشاء وحدات نشاطية يكون لها انعكاسات مهمة على المنظر الطبيعي، ولذلك فإن تبني الفضاءات الخضراء يمكن أن يكون بمثابة عمل تلطيف وترويح فعال من حيث المظهر البصري، حيث يخلص من رتابة المظهر ويساهم بالتالي في إنتاج تأثيرات إيجابية على البيئة[1]:

- تعديل المناخ المحلي (Microclimat) للمنطقة، ولا سيما درجات الحرارة القصوى في فصل الصيف.
- حماية التربة والمياه الجوفية.
- تصفية وتطهير الهواء من الغبار والملوثات مثل أكسيد النحاس والآزوت وأول أكسيد الكربون، الشوائب والمواد الكيميائية مثل (HAP: Hydrocarbure Aromatiques Polycycliques)
- التخفيف من التلوث السمعي (الضجيج).
- خلق فضاء للاستراحة النفسية.
- حماية البيئة وصون المناطق المتدهورة أو الحساسة بشكل خاص (الجرف، المندحر، المناطق المنزلقة).
- تقديم الخدمات الترفيهية والاجتماعية بإيجاد الحدائق العمومية، الأرصفة، وتشجير الشوارع للمساعدة على راحة العمال والزوار.

قد تكون إدارة المساحات الخضراء في المنطقة الصناعية مهمة معقدة ومكلفة، خاصة فيما يتعلق بالصيانة، ما لم يراعي المشروع الوسائل المناسبة لتقديم الدعم الاقتصادي في هذا الشأن منذ البداية.

ولذلك يجب التخطيط للمساحات الخضراء وبرمجتها مع مراعاة الخصائص المادية (الطبيعية) والمناخية للموقع، نوعية التربة، أنواع النباتات المستعملة ووظيفة المساحة الخضراء، حيث يسمح دمج كل الإمكانيات المتوفرة بالحصول على إدارة أكثر اقتصادا.

كما تتطلب المساحات الخضراء كميات مناسبة من المياه لصيانتها، ويحث هذا الجانب المهم على وضع أنظمة للاقتصاد في استهلاك المياه منذ بداية المشروع. وكذلك يتطلب استعمال الأنواع النباتية القليل من الرعاية، ويسمح زرع الأرصفة بالنباتات ذات الجذور مختلفة الأعماق والقدرات المتباينة على تغطية التربة باستعمال المياه بأكثر كفاءة، ولاختيار النباتات ينبغي مراعاة ما يلي:

- سرعة النمو.
- المساحة المغطاة وأغصان النبات وامتدادها.

[1]Olanrewaju B. Smith et Als ,Développement durable de l'agriculture urbaines Afrique francophone, Centre de coopération internationales recherche agronomique pour le développement, Paris, France, p 67

- مقاومة التلوث.
- الفعالية في التخفيض من التلوث.
- الصيانة المحدودة.

كما يُفضل دائما اختيار الأنواع الأصلية بالنسبة للمنطقة، ومع ذلك يمكن استخدام النباتات الأجنبية التزينية إذا كانت تضمن إدارة غير مكلفة اقتصاديا، كما يسمح استعمال عدد كبير من النباتات المختلفة بضمان تنوع في المنظر الطبيعي للموقع وتحقيق توازن أمثل للبيئة.

3-انسجام المنظر الطبيعي: إن البحث عن التوافق والانسجام أمر مطلوب على الدوام, ولذلك ينصح بغرس النباتات الخضراء، غير أن ذلك يتطلب القيام بعمليات الصيانة بشكل دوري.

4-تهيئة مداخل المناطق الصناعية: تعد مداخل المناطق الصناعية أول العناصر المرئية بالنسبة للزبائن، الزوار والمستعملين والتي تستقبلهم لدى ووصلهم إلى المنطقة، وعليه ينبغي تصميمها وصيانتها لكي تعطي صورة إيجابية.

الفرع الثالث: وسائل النقل و البنى التحتية.

تتسبب وسائل النقل للسلع والأشخاص -لاسيما البرية منها- في ضغط كبير على البيئة، حيث تعد أهم مصدر للتأثيرات المتمثلة في انبعاث الملوثات في الهواء والضوضاء[1]، وهي أكبر العوامل التي يلاحظها السكان المحليون، كون شبكة المواصلات تمر بجانب المدن وتضاعف من الزحام في حركة النقل المحلية، كما ينجم عن وسائل النقل تأثير غير مباشر، يتمثل في تضاؤل الفضاءات لإنشاء الطرقات، كما أنه في غياب طرق الربط بالسكك الحديدية، البحرية أو النهرية، والتي تعتبر وسائل نقل ذات تأثيرات أقل، فإنه من الصعب وضع الاستراتيجيات الفعالة للحد من التأثيرات الناجمة عن وسائل النقل. ومع ذلك فإن تنسيق النشاطات على مستوى المناطق الصناعية ، يفرز تأثيرات يمكن ملاحظتها بشكل مباشر، وإن اقتصرت في البداية على عدد محدود من المؤسسات، كم أنها تساهم -من جانب آخر- بشكل كبير في تحسين صورة الإدارة بشكل عام، وتمس مجالات العمل ما يلي:

- إنشاء البنى التحتية؛
- تنظيم حركة النقل؛
- استخدام وسائل النقل البديلة؛
- وضع نظام فعال لإشارات المرور؛
- إدارة فضاءات الاستراحة.

[1]Yvette Lazzerl, Le développement durable *Du concept à la mesure*, L'harmattan, France 2008, p 106

يعد وجود شبكة فعالة للمواصلات،أحد الشروط الأساسية والمطلوبة من طرف المؤسسات عند اختيارها لموقع إنشائها، وذلك لما تمثله من حيوية فعالة وحقيقية، من خلال الربط المباشر بالطرق السريعة والنقاط المفصلية من حيث التموين والإمداد التي تعد شرطا لا غنى عنه للمناطق الصناعية،وزيادة عن ذلك فإن التنظيم الفعّال للطرق بالمنطقة الصناعية في حد ذاتها، يمكن أن يساهم كثيرا في الإدارة الجيدة للبيئة، حيث توجد العديد من وسائل التنقل داخل المنطقة (المشي، السيارات الخفيفة، نقل الأوزان الثقيلة). إن تنظيم حركة النقل البرية بالموازاة مع الصيانة الفعالة ونظام الإشارات الذي يساعد على مرونة حركة المرور وتخفيض المخاطر، تعد أهدافا أساسية للمشروع، كما يُفضل دائما استعمال وسائل النقل البديلة للنقل البري، وإن كان ذلك يبقي مقتصرا على المناطق المتوفرة على منافذ للسكك الحديدية أو البحرية، كما ينبغي على المسير أن يقوم –بالتعاون مع المؤسسات– بدراسة حول وسائل نقل السلع والعمال، وتحديد مسؤول عن العمل لإدارة حركة التنقل، ويمكن لهذه الأعمال أن تمس تحسين السير وإشارات المرور، تنفيذ مخططات المرور التي تسهل الوصول إلى المؤسسات، تنسيق سياسية مشتركة بين المؤسسات للتموين، من خلال تحديد مواقيت موحدة للدخول مثلا، أو التفاوض الجماعي مع جهة واحدة بشأن خدمات النقل والاتفاق على أسعار مناسبة. إن تحديد مخططات فعالة للمواصلات باستعمال وسائل النقل العمومي، استخدام برامج مشتركة مع الهيئات العمومية لتحسين ظروف النقل، وإنشاء بنى تحتية فعالة، تشجع على استعمال وسائل النقل البديلة مثل (موقف للدراجات، مواقف للنقل العمومي، عربات القطارات، محطات عمومية للتموين بالوقود) التي تعد إجراءات تساعد على تحسين نظام النقل.

1– التنقلات والتوقف:

تمس حركة النقل وسائل مختلفة، كما تتعلق بتسهيل الوصول إلى المنطقة والمؤسسات داخلها، وتوفير السلامة وذلك باحترام البيئة، حيث تساعد صيانة الطرقات على مرونة حركة المرور، والحد من الحوادث وتقديم صورة إيجابية عن المنطقة، وتعتبر الأماكن المخصصة لتوقف السيارات ومساحات التسليم عناصر أساسية.

2– تأمين وسائل النقل الخاصة بالمواد الخطيرة: للحد من مخاطر الحوادث والتأثيرات على البيئة يمكن القيام بالأعمال التالية [1]:

- وضع مخطط ومواقيت لدخول وسائل نقل المواد الخطيرة مع المؤسسات المعنية.
- وضع قواعد صارمة لحركة تنقلها.

[1]Bernard Barthélemy Philippe Courrèges, Gestion des risques, 2e édition, Éditions d'Organisation, 2004,p 218

- تحسين أو وضع نظام لاسترجاع التسربات.
- تحسين الآجال الضرورية لانقطاع مختلف الشبكات.
- السهر على احترام القوانين وإشارات المرور وملصقات وسائل النقل البرية.
- تدوين الإجراءات الواجب إتباعها في حالة وقوع حادث.
- تنظيم التمارين والتكوين داخل المؤسسات.

3- وسائل النقل البديلة:

لتخفيض الانبعاثات الجوية الناجمة عن وسائل النقل البرية، يفضل التحفيز على استعمال وسائل النقل البديلة، وعليه ينبغي أن نرتقب إجراء تهيئة لتسهيل حركة النقل على اختلاف أشكالها، ولذلك يجب تحسين وسائل النقل داخل المنطقة الصناعية بهدف تنويع وسائل النقل والحد من التأثيرات البيئية و يمكن القيام بما يلي:

- اعتماد وسائل النقل البديلة: وسائل النقل الجماعية، الدراجة، السيارات الكهربائية، الاشتراك في السيارات...
- تحسين شبكات الطرق الداخلية لتحسين استعمال مختلف وسائل النقل.
- أشغال التهيئة الخاصة: أرصفة لإعادة الشحن للسيارات الكهربائية، حظائر الدراجات...
- إقامة تظاهرات للتحسيس وإعلام المستعملين.
- وضع صندوق للنقل من أجل التشارك في السيارات.
- الإدارة الجماعية لوسائل نقل السلع والعمال.

4- الإشارات:

يجب أن تكون إشارات المرور واضحة، دقيقة ومتجددة، كما ينبغي أن تتكون من لوحات استقبال على مستوى المداخل، اللوحات لتعيين الحدود بالمداخل الثانوية...

الفرع الرابع: المخاطر الصناعية والطبيعية:

1- **الإغاثة (الإسعاف)**: يجب على المنطقة الصناعية أن تكون بالقرب من مركز للتدخل والأمن من الانفجاريات والحرائق والانبعاثات الملوثة[1]، وإلا فيمكن إنشاء هذا المركز بداخل المنطقة في حد ذاتها، كما يمكن وضع"مخطط تدخل خاص".

2- الحماية من الحرائق:

من المهم توفير الإمداد بالمياه بشكل كاف في المنطقة الصناعية، كما يجب إجراء اختبارات سنوية على التجهيزات الموردة للمياه لإخماد الحرائق، وبناء حوض "للكوارث" يحوي مياه إطفاء الحرائق أو الفضلات الناجمة عن تلوث عرضي مفاجئ.

3- المخاطر المتعلقة بالتركيز الصناعي:

من أجل تفادي انتقال الحوادث وانتشارها ينبغي معرفة النشاطات بشكل جيد، كما يمكن لتركيز المؤسسات أن يكون له تبعات جد كارثية على البيئة.ولهذا يجب إدارة المخاطر الناجمة عن التركيز الصناعي من أجل تحديدها والحد منها يمكن القيام بما يلي:

- تحديد المؤسسات التي تشكل مخاطر صناعية وتحديد طبيعة و تبعات هذه المخاطر.
- تقييم أفعال التحسين التي يمكن اعتمادها من طرف المؤسسات.
- تدوين الإجراءات المتبعة في حالة وجود خطر.
- تحسين نوعية الإغاثة.
- إيجاد الموانع المادية للتصدي لانتشار الخطر وانتشاره .
- تنظيم التمارين ودورات التكوين داخل المؤسسات.
- تحسيس المستعملين، السكان المجاورين والمؤسسات.

الفرع الخامس: النفايات.

تعتبر حماية الموارد والقدرة على استغلال النفايات من عوامل تحقيق التنمية المستدامة[1]، وتستلزم مختلف الأنواع لبقايا المنتجات (النفايات الساكنة، النفايات الصناعية العامة (DIB)، النفايات الصناعية الخاصة (DIS)، النفايات السامة بكميات مشتتة(DTQD) إيجاد فروع مناسبة للتخلص منها أو إعادة استغلالها.

[1]J.L. Bobin et als, L'énergie de demain, EDP Sciences,techniques - environnement – économie,France 2005,p 255.

يمكن للإدارة الجماعية للنفايات، التي يتم تنظيمها على مستوى المنطقة الصناعية،أن تقدم مزايا واضحة سواء للهيئات العمومية أو للمؤسسات،حيث يساهم هذا التكامل في تحسين هذه الفعاليات، كما أن هناك ميزة يمكن أن تنشأ عن تبني الأنظمة الجماعية لتسليم الانبعاثات الصناعية، النفايات المهضومة والنفايات الحضرية إلى فرع إعادة التدوير، وتتمثل في الرفع من مؤشرات الفعالية للخدمة المحلية، مع التخفيض من مخاطر العقوبات التي تطبق على المؤسسات التي لا تحترم الإجراءات المنصوص عليها في القوانين.

من جانب آخر، يمكن لتخزين الفضلات الصناعية بشكل مراقب في "مفارغ جماعية مؤقتة" أن تضمن مستوى ممتاز من الأمن، مقارنة بالتخزين على مستوى كل مؤسسة على حدا: ومن خلال هذه الطريقة، يمكن تفعيل إجراءات الوقاية من التفريغ التلقائي أو مظاهر التلوث، من خلال استثمارات أقل.

وتتمثل صعوبات تحقيق هذه الأفعال أساسا في ما يوجبه القانون الذي يمنع تفريغ أو تخزين النفايات على أرض ليست ملكا للمؤسسة المنتجة للنفايات، كما أن التفريغ المؤقت لا يتطلب أي ترخيص، لكنه أكثر حزما بشأن أحجام النفايات والتخلص منها. ومن أجل المساعدة على تحقيق العمل الجماعي ومراعاة الغموض القانوني بهذا الشأن، من المناسب أن تكون إدارة العمليات من مهمة مؤسسة أو هيئة عمومية، تملك التراخيص الضرورية،كما أن هناك عائقا آخر (يتعلق بالمعايير) وهو إمكانية إعادة تدوير النفايات، لأنه حتى اليوم لا يوجد أي مرسوم يشرع لتنظيم الأنشطة بشأن "التخلص الذاتي" من النفايات،ولإدارة النفايات يمكن القيام بما يلي:

- إنجاز هياكل التجميع الجماعي للنفايات وتسليمها لأنظمة التخلص منها إجباريا (المنتجات المشتقة من السيليلوز، المواد البلاستيكية، الخشب، الزيوت) أو فروع (شُعَب) أخرى (التسميد للأرض)؛
- استرجاع الطاقة في عين المكان، خاصة بإحراق النفايات غير المعالجة لصناعة الخشب؛
- إمضاء اتفاقات بين المؤسسات وموفر خدمات واحد لإدارة النفايات الصناعية التي لا يمكن إعادة تدويرها؛
- تنفيذ مخططات الإيكولوجيا الصناعية وإنجاز سوق لـ"المواد الأولية المعاد استعمالها".

يمكن تمثيل عملية تنفيذ "نظام إدارة النفايات" في المنطقة الصناعية من خلال المراحل التالية:

- دراسة "طبيعة النفايات" من أجل تحديد حجم النفايات المنتجة وفقا لتصنيفها؛
- إنشاء مجموعة ذات مصلحة مشتركة بين إدارة المنطقة الصناعية، المؤسسات والهيئات العمومية تشارك كل منها في المبادرة وتنشطها؛
- إنشاء فروع إعادة التدوير، سواء في المنطقة أو بضواحيها بدل التخلص من النفايات بالمفرغات؛

[1]Jean-Claude Van Duysen Et Stephanie Jumel,Le Développement Durable, L'harmattan, France 2008, p 17

– اختيار خدمات من الجهة ذات الكفاءة التقنية والتراخيص الضرورية؛
– مراقبة كميات وطبيعة النفايات المنتجة داخل المنطقة الصناعية؛
– مباشرة أعمال التكوين والإعلام حول الإمكانيات التقنية وإدارة التموين.

- **إدارة النفايات بالمساحات المشتركة:**

تعتبر إدارة النفايات من أهم القضايا البيئية للتنمية المستدامة[1]، حيث ينبغي على سياسة إدارة النفايات أن تكون في صالح فروع التثمين (إعادة التدوير، إعادة الاستعمال، خلق الطاقة...) وتخفيض النفايات من الأصل، يمكن لوحدة لـ"تسميد التربة" أن تستقبل النفايات الناتجة عن صيانة المساحات الخضراء، ويمكن للإدارة أن يتبنى تجهيزات خاصة مثل أكياس القمامة...

- **إدارة النفايات داخل المؤسسات:**

إن الإدارة العقلانية للنفايات داخل المؤسسات،تساعد على القيام بعملية الانتقاء،التي تقوم على مختلف الفئات: DIB،DIS ،DTQD والنفايات الساكنة. فيما يخص DTQD،DISينبغي اتخاذ عدد من الاحتياطات الخاصة من أجل التخزين والنقل، حيث تتكفل المراكز المختصة بعمليات الفرز والمعالجة، كما يجب أن تكون مساحات تخزين النفايات نظيفة وفي مأمن من الريح والتقلبات الجوية، وعند اختيار فرع التخلص من النفايات،يجب مراعاة المسائل المتعلقة بإعادة التدوير، إعادة الاستعمال، تسميد التربة، الأكسدة، استرجاع الطاقة...

- **الإدارة الجماعية للنفايات على مستوى المنطقة الصناعية:**

تسمح هذه العملية المقترنة لإدارة النفايات المنتجة من طرف العديد من المؤسسات بالاقتصاد في التكاليف، من خلال تحسين تكاليف الاستثمار والاستغلال، بفضل التفاوض بشأن الأسعار الممكنة مع الشركاء موفري الخدمة، ويمكن أن نتصور حلولا تقنية مختلفة: ما قبل الفرز الانتقائي داخل المؤسسة، متبوعا بعمليات تجميع انتقائية على مستوى جميع المؤسسات، التجميع في مفرغ مخصص للنفايات، وإنشاء مركز للفرز يجمع بين المؤسسات، وعلى كل حال لا يمكن معالجة مسألة النفايات بشكل جذري، إلا بالتغيير الحقيقي لمنظومة الإنتاج والاستهلاك[2].وتنظيم عملية الإدارة الجماعية للنفايات الصناعية لتحسين عمليات المعالجة، يمكن القيام بالأعمال التالية:

[1]Jacques Fialaire, Les stratégies du développement durable, L'Harmattan, Paris 2008, p 65

[2]Hassan Zaoual, Développement Durable Des Territoires Économie Sociale, Environnement & Innovations, L'harmattan, France 2008, p 26

- التحسين في وضع تجهيزات التجميع وضمان صيانتها؛
- تنظيم الإدارة الجماعية من طرف المؤسسات؛
- إنجاز دراسات للنفايات مع المؤسسات (أنواع وكميات النفايات)؛
- تعميم البيانات والبحث عن الحلول التقنية؛
- تطوير أشكال التكامل بين المؤسسات (جعل نفايات البعض منتجات أو مواد أولية لأخرى)؛
- وضع السيناريوهات المرتقبة واقتراح التوصيات؛
- الانتقاء الجماعي للحلول التقنية؛
- اختيار نمط التعهد مع الشركاء: اتفاقية، ميثاق؛
- تدوين دفتر الشروط؛
- اختيار الجهات الموفرة للخدمات؛
- تحسيس وتكوين عمال المؤسسات بشأن الممارسات الجيدة.

الفرع السادس : المياه.

يعد استعمال المياه في المواقع الإنتاجية أحد العوامل المؤثرة على البيئة، لكن القليل فقط من هذه المواقع يتمتع بشبكات تموين بالمياه المخصصة للعمليات الصناعية، وغالبا ما تستمد المؤسسات حاجتها بشكل مباشر من المياه الجوفية والسطحية باستعمال المياه الشروب للقنوات الحضرية، وبالإضافة إلى تبديد هذه الموارد القيمة، فإن هذه الظروف لا تسمح بالمعرفة الدقيقة لكميات استهلاك المياه بالمواقع الإنتاجية، حيث لا يتم تحديد الكميات المستهلكة في أغلب الحالات، مما يشجع على الاستعمال غير المعقول لهذا المورد، حيث يحدث استعمال المياه السطحية أو الجوفية تأثيرات بيئية على مستوى إقليمي واسع، مثل التخفيض من مدى لمجاري المائية إلى مستويات أقل مما يكفل التوازن الحيوي للأنهار أو التخفيض من مستويات المياه الجوفية.

قد ينافس الاستعمال الصناعي للمياه استخدامات أخرى، لاسيما تلك التي تقوم بشكل كبير على المياه، مثل الزراعة التي تمثل أهم أشكال استهلاك المياه، حيث بينت إحدى الدراسات أنه من المرتقب أن يعرف حوض المتوسط أزمة للمياه؛ فالطلب الكبير عليها من شأنه أن يؤدي إلى حالات من نقص التموين ومظاهر التنافس، ولكن أيضا إلى الارتفاع المحسوس في الأسعار.

من الناحية البيئية، تشكل الإدارة الفعالة للمياه على مستوى المناطق الصناعية ، إحدى نقاط القوة لتحقيق أهداف الاستدامة، حيث تهدف أحدث التوجيهات التشريعية الوطنية و الجهوية إلى تشجيع الاستعمال المستدام للموارد المائية. إن الأولوية في استهلاك المياه بالمناطق الصناعية تعطي للعمليات الإنتاجية، لكن مع ذلك هناك

نقاط استهلاك معتبرة مثل "مياه الخدمة" أي تلك الموجهة للاستعمال المضاد للحرائق، تنظيف الهياكل والطرقات، وسقي المساحات الخضراء. أما استهلاك مياه الشرب والمياه الصحية (المرحاض والحمّام...) فعادة ما تكون أقل حجما، لكن نتائج الاستعمال النسبي قد تتغير بين مختلف المواقع ووفقا لصنف المؤسسة.

تتغير كميات وأصناف المياه الضرورية للمواقع الإنتاجية وفقا لصنف المؤسسة، فهناك قطاعات تتطلب الموارد المائية بشكل خاص، مثل قطاعات الكيمياء أو الصناعات الغذائية، وبالمقابل لا يتطلب قطاع الخشب سوى كميات محدودة مقارنة بهما، ومع ذلك فمن المهم ملاحظة أنه من بين القطاعات التي تتطلب الموارد المائية بشكل كبير، فإن قطاع الصناعات الغذائية يتطلب مياه بمعايير ممتازة من حيث صلاحيتها للشرب، بينما يحتاج قطاع الكيمياء إلى مياه بجودة أقل. وعليه، فإن هناك فروقات كبيرة من حيث جودة المياه الضرورية، مما يقود إلى تصور سيناريوهات مختلفة للإدارة على مستوى المناطق الصناعية،لضمان التموين الضروري للمؤسسات مع مراعاة الجانب البيئي.

فيما يتعلق بالمياه الموجهة لـ "الخدمة" من الممكن –غالبا– استعمال مياه ذات نوعية أقل، وهناك بعض المناطق الصناعية التي تتمتع بموارد تموين بديلة لهذه الاستعمالات، مثل استرجاع مياه الأمطار أو مياه الغسيل، حيث تم في إيطاليا مؤخرا تعزيز أنظمة التموين بمياه المعالجة، التي تقوم على إعادة استخدام المياه، والتي تعد طريقة فعّالة، حيث تتم معالجة المياه عبر أنظمة التصفية بدل تبديدها، بعد تحسين نوعيتها لتصبح جزء من الدورات الإنتاجية والاحتفاظ بالموارد واستعمالها لأهداف أخرى، ولكن هذه التقنية لا يمكن تطبيقها دائما، لأن المياه "المسترجعة" تتطلب معالجات للتصفية لكي يمكن إعادة دمجها في الإنتاج وأنظمة التوزيع.

قد تكون هذه الأنظمة أقل نفعا بالنسبة للمناطق الصناعية التي لا تتطلب كميات كبيرة من المياه، وبالنظر لتشجع القوانين السارية على إعادة استعمال المياه، إلى جانب الاعتبارات التكنولوجية والمعيارية ، فإن إدارة المياه الصناعية المراعية للبيئة، يجب أن تضطلع بدورٍ فاعلٍ في تحديد متطلبات المؤسسات بالمنطقة الصناعية، وأحد الأهداف الأولى لهذه الإدارة هو تحديد كمية المياه المستهلكة، من خلال وضع أنظمة قياس قادرة على مراقبة كميات المياه المستعملة، ووفقا للمؤشرات الاقتصادية الأساسية. وبوضع إطار مرجعي يجب تقييم فعالية أنظمة التوزيع التي يمكن أن تتسبب في إضاعة كميات كبيرة من المياه بسبب الانقطاعات أو التسربات، ولذلك فمن شأن الإدارة أن تستمر من خلال زيادة فعالية الاستعمالات المختلفة لمياه الخدمة، ثم جعل المؤسسات تتعهد بتحديد نقاط الضعف في عمليات الإنتاج، ويمكن التدخل على هذا المستوى للحصول على تخفيض كميات المياه المستخدمة، وهو الهدف الأول من الإدارة الفعالة احتراما للبيئة.

1- التحكم في استهلاك المياه:

يساهم تحسين استهلاك المياه في حماية البيئة، كما يمكن من الاقتصاد في الموارد المالية، والمشكلة الأساسية لا تكمن في ندرة هذه الموارد بقدر ما هي في سوء إدارتها[1]، ولتفادي ذلك يمكن القيام بتشخيص للشبكات و التسربات الضائعة وإعداد دراسة حول تجهيزات الاسترجاع، المخصصة لإعادة استعمال مياه الأمطار، كما تمكن عملية التقييم الدقيق من تحديد الحاجات الكمية للمؤسسات، وتفادي استعمال مياه الشرب عند عدم الحاجة لذلك، كما يمكن تركيب أجهزة متابعة ومراقبة المياه الجوفية بالمنطقة الصناعية.**ولترشيد استهلاك المياه** بطريقة مثلى يمكن القيام بما يلي:

- اقتراح شبكة للمياه الصناعية والمياه الشروب بالمنطقة الصناعية؛
- إنجاز دراسات بالشراكة مع المؤسسات حول استهلاك المياه؛
- تقييم إمكانيات تحسين الاستهلاك بفضل تجهيزات مقتصِدة: حنفيات مقتصِدة، ...
- اعتماد أجهزة قياس لكشف التسربات والتبذير؛
- المراقبة المنتظمة للتسربات في شبكات التموين؛
- تنويع مصادر التموين (مياه الأمطار المسترجعة) واعتماد إدارة عقلانية (مواقيت، كميات، تقنية...)؛
- تكوين وتحسيس العمال والمؤسسات.

2- إدارة الانبعاثات السائلة:

تتميز الانبعاثات السائلة للمؤسسات بخصائص جد متنوعة من حيث الكمية والنوعية، ومن المهم التمييز بين أنماط معالجة النفايات وفقا لطبيعتها، من خلال اعتماد شبكات فاصلة على سبيل المثال، ولكون النفايات الصناعية ذات طبيعة خاصة، فإنها توجه نحو محطات تصفية مناسبة يمكن إدارتها بشكل جماعي من طرف مؤسسات المنطقة الصناعية.

لترشيد معالجة الانبعاثات السائلة من أجل المعالجة وإعادة الاستعمال للانبعاثات السائلة، يمكن القيام بما يلي:

- تحليل انبعاثات المؤسسات وحالة نظام التجميع والمعالجة؛
- تقييم القدرات الداخلية للمؤسسات على تخفيض كمية الانبعاثات وضررها: ترشيد الاستهلاك، جعل العمليات في شكل حلقات مغلقة، اعتماد التكنولوجيا النظيفة، التكامل مع مؤسسات أخرى...

[1]Racey Strange et Anne Bayley, Le développement durable À la croisée de l'économie, de la société et de l'environnement, OCDE 2008, p 14

- من أجل تجميع المياه المستعملة: القنوات، الشبكات الفاصلة (مياه المطر/المياه المعالجة)، الطرقات (طرق ذات هيكل بخزان)، تجميع مياه المطار لإعادة الاستعمال.
- من أجل معالجة المياه: الاشتراك بين المؤسسات في تركيب تجهيزات المعالجة.
- تقييم إمكانية إعادة استعمال المياه المعالجة في الاستخدامات الصناعية أو سقي المساحات الخضراء.
- إمضاء معاهدات للانبعاثات مع المؤسسات واعتماد الوسائل البشرية والتقنية لمراقبة الانبعاثات داخليا.
- تكوين وتحسيس العمال في المؤسسات.

3- إدارة مياه الأمطار:

تساهم مياه المجاري مساهمة كبيرة في التخفيض من التلوث،ولهذا ينبغي ترشيد أبعاد المنشآت المخصصة لاسترجاعها من أجل تخفيض تكاليف الاستثمار، الصيانة وتفادي مخاطر الفيضانات، بتهيئة عدد من القنوات لاستقبال مياه الأمطار[1]،واستعمالها في المجالات التي لا تستدعي مياه الشرب: سقي المساحات الخضراء، تنظيف السيارات...

الفرع السابع: الهواء

تشكل السيارات، التركيبات المختلفة مثل (المدفأة، المحارق...) والطرائق الصناعية الخاصة،مصدرا لمختلف المركبات الخطيرة في الجو مثل CO2، CO، SO2 وNOx ، COVالتي ينبغي الحد منها.

1- إدارة الانبعاثات الجوية:

ينبغي التأكيد على المعلومات التالية: معرفة إن كانت انبعاثات انتشارية أو عبر القنوات، طبيعة الانبعاثات ومداها، الكميات المنبعثة ووتيرة تكررها،وللحد من انتشار التلوث الجوي والتسبب في مضايقة السكان المجاورين والمستعملين، يمكن إنشاء المؤسسات ذات الانبعاثات الجوية الخاصة في مواقع تناسب الموقع الجغرافي واتجاه الرياح في المنطقة الصناعية، بحيث تجعل التلوث المحتمل بعيدا عن مضايقة الجوار، كما يمكن اعتماد نظام للمراقبة يسهر على احترام حدود الانبعاثات، كما يكون لممارسات ترشيد وسائل النقل انعكاسات إيجابية في الحد من التلوث الجوي.

[1]Patrick Widloecher et Isabelle Querne, Le guide du développement durable en entreprise,Groupe Eyrolles, France 2009, p 121

2- التحسيس للحد من الانبعاثات الجوية:

يمكن للمسير أن يؤدي دور إعلاميا وتحسيسيا لدى المؤسسات بشأن الممارسات الممكنة للخفض من الانبعاثات الجوية.ولتحسيس المؤسسات بالحد من الانبعاثات في الجو من أجل تخفيض هذه الانبعاثات والتحكم فيها يمكن القيام بما يلي:

- تعيين الحدود القصوى في مخطط التهيئة والقانون الحضري وفقا للقانون المعمول به.
- اعتماد مراصد للقياس.
- التقليل من استعمالات المواد الملوّثة.
- استعمال الطاقات الأقل تلويثا.
- استعمال وسائل النقل الجماعية و البديلة.
- الحد من مصدر انبعاثات الغبار.
- اعتماد أجهزة للمعالجة، التصفية والتوزيع.
- توفير دورات تكوينية للوقاية من الأضرار وتحسين نوعية الهواء.

الفرع الثامن: الضوضاء.

يمكن تقسيم الضوضاء إلى نوعين أساسيين ينبغي مراعاتهما: أشكال الضوضاء المنبعثة من المؤسسات بالمنطقة الصناعية، والضوضاء المنبعثة من المنطقة الصناعية في حد ذاتها.

1- التخفيض من الأضرار الصوتية:

من أجل الحد من تأثير الأضرار السمعية الناجمة عن مختلف النشاطات، يمكن إيجاد عدد من الحلول من حيث التموقع والتركيب، التهيئة وتخفيض هذه الأضرار من الأصل، كما يمكن تحديد مستويات قصوى للضوضاء السمعية كشرط لإنشاء أي مؤسسة جديدة.

2- تهيئة المنطقة الصناعية:

من الممكن أن نتصور إنشاء المؤسسات المحدثة لأكبر قدر من الضوضاء في مواقع خاصة، في مركز المنطقة الصناعية مثلا، أمّا المؤسسات الأقل صخبًا،فيمكن أن تكون بمثابة حواجز أمام الانبعاثات السماعية للأنشطة المضجّة، كما يمكن لبعض أعمال التهيئة أن تخفف من الأضرار السماعية: جدران ومواد كاتمة للصوت...

الفرع التاسع: الأتربة والتخزين.

يمكن لتلوث الأتربة أن ينجم عن الأنشطة الصناعية، فقد تنجم أشكال التلوث هذه عن التخزين السيء، التسربات، أو التفريغ العَرَضِي بسبب حادث مثلا، أو حتى جراء أنماط معينة لوسائل النقل[1].

1- تقييم أخطار التلوث:

يمكن للمسير أن يجري دراسة وثائقية حول هذا الموضوع بالمنطقة كاملة، ويمكن لهذا البحث أن يركز على:

- تاريخ الأنشطة الممارسة على كل قطعة في المنطقة.
- تاريخ الحوادث والأحداث التي كان لها تأثير على البيئة.
- حساسية البيئة: عمق المياه الجوفية، المناطق المحمية...
- درجة المخاطر عند شحن وتفريغ المواد الخطيرة.
- مخاطر التسربات من الصهاريج والبراميل وغيرها.

2- الوقاية من أخطار تلوث الأتربة: يعتبر الإعلام و التحسيس لعنصرين أساسيين لحث المؤسسات على اعتماد التدابير الوقائية.

الوقاية من تلوث الأتربة: للحفاظ على جودة الأقبية يمكن القيام بما يلي:

- تقييم إمكانيات التخفيض الداخلي لمخاطر التلوث بالشراكة مع المؤسسات: ترشيد عملية التخزين، البحث عن حلول المعالجة، اعتماد أحواض الحفظ والإحاطة؛
- مراقبة المؤسسات ذات الأخطار الخاصة؛
- إزالة كل المفارغ الفوضوية والوقاية من ظهورها؛
- معالجة التربة على مستوى المساحات العمومية؛

[1]Commission de coopération environnementale de l'Amérique du Nord, Les effets environnementaux du libre-échange, Canada2002, p 340

- تأمين نقل المواد الخطيرة؛
- التكوين و التحسيس لفائدة المؤسسات.

الفرع العاشر: الطاقة.

يسمح التحكم في استهلاك الطاقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة (الفحم، البترول، الغاز) وكذا الحد من التأثيرات على البيئة بالحد من الانبعاثات الجوية.

1- **استهلاكات الطاقة:** يمكن إجراء عملية تقييم على مستوى المنطقة الصناعية بأكملها لتحديد أنواع وكميات الطاقات المستهلكة،ولترشيد الاستهلاكات الطاقوية وبالتالي تخفيض التكاليف، ويمكن ترشيد الإنارة باستعمال المصابيح الأقل استهلاكا أو جعل الإضاءة الليلية لمباني تعمل بشكل آلي، ومن الممكن ان نشهد في السنوات المقبلة تطورات كبيرة في هذه التقنيات[1].

2- **تنويع المصادر الطاقوية:** من الأفضل استعمال الطاقات المتجددة، ولهذا يمكن للمنطقة الصناعية أن تقترح تركيبات من أجل: الغاز الحيوي، الطاقة الحيوية، الطاقة الشمسية، الكهرباء المنتجة من قوة المياه أو الرياح.

الفرع الحادي عشر: ورشات العمل .

تفرز كل ورشة للعمل أخطارا على البيئة، سواء تعلق الأمر بورشة للتهيئة، للبناء، لإعادة التأهيل، للهدم، للتجديد أو التدمير، ولذلك فإن الإدارة البيئية على مستوى ورشات العمل تهدف إلى الوقاية من المخاطر عبر تنظيم أنشطة إدارة الورشة، الذي يضمن تطورا ملموسا ومنتظما للأعمال مع خفض التأثيرات السلبية على البيئة، ومن هذا المنطلق فإن الأهداف المراد بلوغها هي:

- المراقبة الدائمة والتحقق المستمر من التأثيرات البيئية، وخاصة في مراحل الإنجاز الحرجة؛
- ضمان جودة الأعمال واحترام الآجال وفقا للإجراءات والتوجيهات الخاصة؛
- تحسيس المؤسسات تجاه القضايا البيئية؛
- إعلام العمال وتكوينهم بغية تأهيلهم لتطبيق قواعد السلوك السليم؛
- وضع تنظيم قادر على إدارة الورشة بالانسجام مع البيئة.

[1]Bernard Wiesenfeld, L'énergie en 2050Nouveaux défis et faux espoirs, EDP Sciences, France 2005, p 176

1- الورشات المقامة بالمساحات العمومية:

يجب التنسيق في كل ورشات العمل بين صاحب المشروع، منفذ المشروع، المؤسسات وربما "المنسّق البيئي" إن وجد، حيث تسمح مرحلة الدراسة بتحديد التأثيرات والأضرار الناجمة عن الورشة، وكذا القوانين لتقرير الحدود المقبولة، بينما يقوم صاحب المشروع والفاعلين المعنيين بتحديد أهداف الجودة البيئية لإنجاز الورشة.

إنجاز ورشة عمل بأضرار محدودة: من أجل السماح بقبول جيد لورشات العمل يمكن القيام بما يلي:

- وضع مخطط لحركة المرور ونظام إشارات خاص بورشة العمل.
- فرز النفايات وتثمينها.
- التحكم في الأضرار السماعية، البصرية و انبعاثات الغبار: وضع سياج (حاجز) حول الورشة مثلا.
- تخزين المواد الخطيرة واستعمالها بشكل مناسب.
- اللجوء إلى أنشطة بديلة: أعمال بدون حفر...
- تكوين وتحسيس الأشخاص القائمون بإنجاز الورشة.

2- ورشات العمل على المساحات الخاصة:

يجب على المسيّر أن يقوم بإعلام، تحسيس ومرافقة المؤسسات بشأن الورشات المقامة على المساحات التابعة لها، كما يمكن أن يستعلم عن الفروع الموجودة المخصصة للتخلص من البقايا وحول الحلول التقنية والممارسات الجيدة للحد من الأضرار.

الفرع الثاني عشر :النوعية البيئية للمباني.

عند إضافة منشأة صناعية، من غير المناسب الاقتصار على مراعاة الجوانب التشغيلية التكنولوجية للإنتاج، وإنما كذلك اعتبار الجانب الوقائي للبيئة، مما يمكّن الاقتصاد في استهلاك الطاقة بفعل التخفيض من التأثيرات البيئية، ويمكن تلخيص الأهداف من وراء إنجاز مشروع مستدام بيئيا في أربعة نقاط:

- ضمان فعاليات طاقوية جيدة؛
- ضمان فعاليات سمعية جيدة؛
- ضمان الظروف الجيدة للرفاهية الداخلية؛
- ضمان رؤية جيدة للبيئة.

1- **ضمان فعاليات طاقوية جيدة:** إن الإدارة السليمة للطاقة تحدد انطلاقا من المشروع ووفقا للمبادئ البيولوجية والمناخية والمتعلقة بالاقتصاد في الطاقة، ومن بين الجوانب الأساسية، نجد ما يلي:

- اختيار اتجاه المنشآت من أجل الاستغلال الأمثل للخصائص المناخية للموقع؛
- انتقاء مواد وتقنيات البناء التي تضمن اقتصادا في استهلاك الطاقة، مع التركيز بشكل خاص على العزل الحراري؛
- اعتماد أنظمة فعالة لتوزيع الحرارة؛
- الحصول على أكبر قدر من الإنارة الطبيعية، بمضاعفة المساحات الزجاجية وربطها بتشغيل أنظمة الإنارة الفعالة التي تعدل الضوء بشكل آلي وتماشيا مع الإنارة الطبيعية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل خلاصنا إلى أن التنمية الاقتصادية كانت في بداياتها تراعي فقط جانب المردود الاقتصادي و الاستغلال غير عقلاني للموارد الطبيعة لتحقيق أكبر ربح . مما أدى إلى تدهور الكوكب الذي نعيش فيه ، وأصبحت المنظمات الحقوقية و جمعيات المجتمع المدني تطالب بمراجعة العملية التنموية ووضع أسس لها تراعي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، أي المطالبة بتطبيق ما يعرف بمبادئ التنمية المستدامة.

كما أن المسؤولية الاجتماعية تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة،و العمل على تحسين نوعية المعيشة للقوى العاملة و عائلاتهم ، بأسلوب يخدم كل الأطراف المشاركة في العملية التنموية .

إضافة إلى أن الإدارة البيئية للمناطق الصناعية تلعب دورا بارزا لتحقيق التنمية المستدامة، وتواجه تحديات داخل المناطق الصناعية، و التي تعمل الإدارة البيئية على تحقيقها و فق ما يعرف بمبادئ التنمية المستدامة .

الفصل الثالث : المناطق الصناعية في المنطقة الأورومغاربية

دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر

تمهيد :

إن التوجهات العالمية المعاصرة نحو التركيز والتكتلات الاقتصادية أصبحت ضرورة لمواجهة المنافسة العالمية واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق، فقد ظهرت التكتلات الإقليمية والدولية في هذا العصر من أجل تدعيم المنافسة واكتساب مزايا تنافسية تدعم اقتصاد الدول وذلك من خلال الاستفادة من المزايا التي يملكها أعضاء التكتل وتظهر تلك التكتلات في شكل اتحادات أو عقد شراكات بين دولتين أو أكثر من أجل تعظيم المكاسب الاقتصادية المشتركة والحصول على مزايا جديدة.

في هذا السياق تندرج اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مستقرة نامية بشكل دائم وذلك من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة عبر إعادة هيكلة اقتصاد دول جنوب المتوسط والتي تتطلب مساعدات مالية وتقنية تحقق خلالها اندماج دول جنوب وشرق المتوسط في هذا الفضاء الجديد مع الاتحاد الأوربي. .

فالعالم اليوم يشهد تحولات عميقة وسريعة في اقتصاد السوق والعولمة, إلى جانب محاولة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يفرضون على الاقتصاد الجزائري تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات في فضاء أكثر اتساعا لزيادة المبادلات والتكامل، وعليه أضحت حتمية في ظل الفضاء الأورومغاربي لما يتمتع به هذا الفضاء من خصوصيات اقتصادية واجتماعية وطبيعية متماثلة.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التعرض بالدراسة والتحليل لدراسة المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع التطرق لدولتين هما (الجزائر كبلد نامي يقع في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وفرنسا كبلد صناعي متقدم يقع في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط).

ومنه نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : سياسة المناطق الصناعية في فرنسا لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : إستراتيجية المناطق الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: تقييم الإستراتيجيتين الجزائرية والفرنسية في مجال المناطق الصناعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول : سياسة المناطق الصناعية في فرنسا لتحقيق التنمية المستدامة.

مما لا شك أنّ الفضاء الأورو مغاربي هي علاقة بين طرفين غير متكافئين: شمال متقدم وجنوب متأخر أو في طريق النمو. إذ توجد فجوة كبيرة بينهما: فجوة اقتصادية واجتماعية في دخل الفرد (معدل دخل الفرد الأوروبي يساوي 12 ضعف دخل الفرد في الدول العربية المتوسطية)، وعمره، وتعليمه، وما يُنفق عليه في المجالات الصحية والثقافية ... الخ. وكذلك في الإنتاج، الناتج القومي الإجمالي (36 % من الشركاء الأوروبيين يملكون 95 % من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقتين)، درجة الانكشاف الاقتصادي، نسبة الصادرات إلى الواردات[1].

المطلب الأول : خصوصيات الاقتصاد الفرنسي

عرف الاقتصاد الفرنسي تطورا ملحوظا بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد، الذي يرتكز على فلاحة وصناعة قوية الإنتاج. تبلغ مساحة فرنسا 549192كلم2 وعدد سكانها 65 م.ن. وتتميز بظروف طبيعية وبشرية ملائمة للنشاط الاقتصادي[2]:

الفرع الأول: الظروف الطبيعية.

تتميز التضاريس الفرنسية بطابع الانبساط؛ في الشرق توجد السلاسل الجبلية: الجورا، الألب، البرانس. وفي الشمال الشرقي تمتد كتل قديمة بها جبال متوسطة الارتفاع(الفوج، الأردين). وفي الوسط والشمال والغرب تمتد سهول واسعة حيث يوجد حوض باريس في الشمال وحوض الأكيتان في الجنوب. وهضاب واسعة: الكتلة الوسطى والكتلة الأرموريكية.

ويتميز المناخ بالاعتدال والتنوع نظرا لموقع البلاد بين المؤثرات المحيطية والمتوسطية: ففي الجنوب الشرقي المناخ متوسطي. وفي الواجهة الغربية المناخ محيطي، يتدرج نحو الشرق ليصبح قاريا، وفي الجبال والهضاب الوسطى المناخ جبلي وينعكس هذا التنوع على الغطاء النباتي وجريان الأنهار.

الفرع الثاني:الظروف البشرية.

أدت سياسة تحديد النسل وخسائر الحربين العالميتين إلى شيخوخة السكان وقلة اليد العاملة، وبعد الحرب العالمية الثانية شجعت الدولة على الزيادة السكانية فارتفع عدد السكان من44م.ن سنة1962 إلى حوالي 65م.ن سنة 2011. وأغلب السكان بالمدن70%، ويتوزعون بشكل غير منتظم حيث تضم باريس وحدها 1/5 الفرنسيين.

[1] -عبدالله تركماني –العرب والشراكة الأورمتوسطية -موقع :www.mokarabat.com بتاريخ 2012/04/29.

[2] - www.madariss.fr اطلع عليه بتاريخ 2012/04/26.

الفرع الثالث:القطاع الفلاحي.

1- دور الدولة:

يعاني قطاع الفلاحة من انتشار الاستغلاليات الصغرى والمتوسطة حيث تمثل الاستغلاليات الكبرى(+50هكتار) حوالي 1/3 مجموع الاستغلاليات. وتحتل أزيد من45% من الأراضي المزروعة وتقدم أزيد من40% من الإنتاج الوطني، ويسبب اختلاف الاستغلاليات في المساحة في اختلاف أساليب الإنتاج والمردودية وتكاليف الإنتاج، وبالتالي تفاوت مداخيل الفلاحين وتدخلت الدولة لتحديث البنية العقارية للزيادة في الإنتاج الذي يواجه المنافسة داخل الاتحاد الأوربي، وساعدت على توسيع الاستغلاليات بضم الاستغلاليات الصغرى وتشكيل تعاونيات، وشجعت بعض الشركات على تكوين ضيعات واسعة مثل(سافيرsafer وكوما cuma). وعملت الدولة على تكوين الأطر في مجال الفلاحة، وتجهيز البادية بالكهرباء واستصلاح الأراضي وتوفير وسائل السقي، مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج الفلاحي.

2- الإنتاج الفلاحي:

تحتل الفلاحة الفرنسية المرتبة الأولى داخل الاتحاد الأوربي، وتعتبر الحبوب والكروم أهم المزروعات في فرنسا ومنها القمح 30م طن. يوجد في جميع المناطق وخاصة في حوض باريس والشمال، ويتميز بارتفاع المردودية. الذرة13م طن، الشعير8م.طن، بالإضافة إلى مزروعات أخرى كالأرز والخرطال وتنتشر زراعة الكروم في المناطق المتوسطية وعلى ضفاف الأنهار. ويعتبر الشمندر أهم المزروعات الصناعية: حوالي29م.طن تنتج منه 3/4 في حوض باريس، بالإضافة إلى الخضر والفواكه المرتبطة بالمدن وعلى طول الأنهار وطرق المواصلات.

وتساهم تربية المواشي بنسبة47% من مداخيل الفلاحة، وتأتي الأبقار في الصف الأول ب20م.رأس ثم الأغنام 11,4م.رأس و الخنازير13م.رأس،بالإضافة إلى تربية الدواجن والثروة السمكية.

الفرع الرابع: القطاع الصناعي[1].

تشغل الصناعة حوالي28% من السكان العاملين وتساهم ب29% في الناتج الوطني الإجمالي، استفادت من تدخل الدولة فأصبح إنتاجها يتطور باستمرار، رغم أن المواد الأولية ومصادر الطاقة لا تسد حاجياتها.

[1] -www.madariss.fr اطلع عليه بتاريخ 2012/05/01

1- دور الدولة:

إن تدخل الدولة في الاقتصاد لا يمس بجوهر النظام الرأسمالي، حيث يتم بطرق غير مباشرة رغم وضع مخططات جهوية أو إقليمية توجيهية بالنسبة للقطاع الخاص وإلزامية بالنسبة للقطاع العمومي. وقامت الدولة بتأميم عدة شركات صناعية بعد الحرب العالمية الثانية مثل شركة رونو وشركة فحم فرنسا. وتملك أسهما في شركات كبرى مثل الشركة الفرنسية للبترول والشركات التي تصنع السفن والطائرات والأسلحة وغيرها. وقامت بخوصصة بعض شركات القطاع العام في السنوات الأخيرة. ونظرا لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شجعت الدولة عل إدماجها لتشكيل مؤسسات كبرى مثل ساسيلورSACILOR في مجال صناعة الصلب و أوزينورUSINOR في مجال صناعة الألمنيوم، وبلغت الشركات الفرنسية درجة هامة من حيث التركيز الرأسمالي، لكنها لم تصل بعد مستوى المؤسسات الأمريكية واليابانية.

2- الإنتاج الصناعي: يتطور باستمرار رغم قلة الثروات الطبيعية.

2-1- المواد الأولية ومصادر الطاقة: أهم مصادر الطاقة الفحم الحجري بلغ إنتاجه 7,4م.طن، يوجد في الشمال والشمال الشرقي، بالإضافة إلى مناجم ثانوية بالكتلة الوسطى، تستورد فرنسا منه13م.طن نتيجة ضعف جودة الفحم المحلي وارتفاع تكاليفه، البترول2,7م.طن يوجد في حوض باريس والجنوب الغربي حيث يوجد الغاز الطبيعي3,5مليار متر3، وتستورد فرنسا76 م.طن من البترول من الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وبلغ إنتاج الكهرباء 475 مليار كوس77% منها نووية، ويعتبر الحديد والبوكسيت أهم المعادن بفرنسا. يوجد الحديد باللورين والكتلة الأرموريكية، بلغ إنتاجه724ألف طن وتستورده خاصة من السويد وموريطانيا،كما تستورد باقي المواد الأولية الأخرى.

2-2- الإنتاج الصناعي: تشهد مختلف الصناعات تطورا مستمرا، لكن بعضها تعترضه بعض المشاكل، وأهم الصناعات الكيماوية تتركز بيد شركات كبرى مثل أوجين وبيشيني، وتنتشر في حوض باريس والموانئ والمدن الكبرى، ومنها تكرير البترول والمطاط والبلاستيك والأدوية والأسمنت ثم الصناعة الميكانيكية وأهمها صناعة السيارات(4م.وحدة) تتركز بيد رونو، بوجو، ستروين وسيمكا. وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في أوربا في صناعة الطائرات والدراجات النارية، ثم الصناعات المتطورة التي استفادت من البحث العلمي وأهمها الإلكترونية والكهربائية والفضائية والصناعات الحربية.

أما الصناعات التي تعاني من بعض المشاكل، فأهمها صناعة الصلب(18م.طن)، فرغم تحديث تجهيزاتها فإنها تعاني من المنافسة الأجنبية وقلة الحديد والفحم ثم صناعة النسيج الطبيعي التي ينافسها النسيج الاصطناعي.

الفرع الخامس: قطاع التجارة .

1–التجارة الداخلية:

تعتمد على شبكة هامة من طرق المواصلات: الطرق النهرية8000 كلم، توجد في الشمال والشمال الشرقي. السكك الحديدية +38ألف كلم، تهيمن عليها الشركة الوطنية للسكك الحديدية الفرنسية، الطرق المعبدة 935 ألف كلم أغلبها مزدوج، أما الطيران فيستعمل أساسا في التجارة الخارجية إلى جانب الملاحة البحرية. وساهمت هذه الشبكة من الطرق وشبكة وسائل الاتصال ، من تمكين فرنسا من تطوير تجارتها الداخلية نتيجة دور الشركات والبنوك ومستوى عيش السكان المرتفع.

2– التجارة الخارجية:

حاجة فرنسا إلى المعادن والنفط، وفوائضها من الإنتاج الفلاحي والصناعي، تدفعها إلى التعامل التجاري من الخارج. واغلب المبادلات تتم مع دول الاتحاد الأوربي 65% ، وتحتل المرتبة 4 في المبادلات الدولية. وميزانها التجاري إيجابي منذ 1992، وتتم المبادلات الخارجية عبر الخطوط الجوية والموانئ الكبرى مثل:مرسيليا و لوهافر ودانكرك.

المطلب الثاني: المناطق الصناعية في فرنسا.

الفرع الأول:سياسة التوطين الصناعي.

تواصل فرنسا جهودها من اجل التوزيع الجغرافي للصناعات الفرنسية منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي فأول منشور صدر في هذا المجال سنة 1954م، وقد اتبع بإنشاء صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان الغرض منه تحقيق هدفين رئيسيين[1]:

- الهدف الأول : محاولة إخراج النشاطات الصناعية التي لا تحتاج إلى البقاء في باريس من الناحية التقنية إلى جهات أخرى، حيث كانت مدينة باريس إلى غاية 1950 تستحوذ على 50% من النشاطات الصناعية الوطنية.
- الهدف الثاني :الرغبة في بعث التنمية الريفية والجهوية، ووضع حد لتفريغ باقي الجهات من السكان بسبب النزوح الريفي.

1– الإجراءات المشددة: لتجسيد الهدفين السالفي الذكر اتخذت جملة من الإجراءات[2]:

[1] -محمد بومخلوف-التوطن الصناعي في الفكر والممارسة-دار الأمة –الجزائر ،2000،ص77.

[2] -محمد بومجلوف ،مرجع سابق ،ص78.

1-1- الحد من التوسع الصناعي بالمنطقة الباريسية، حيث لا تمنح الموافقة على على توطين أية صناعة قي هذه المنطقة إلا بعد دراسة الطلب من طرف لجان متخصصة ووفق معايير محددة(التكنولوجيا-المساحة المطلوبة-عدد الوظائف).

1-2- إخضاع التوطينات الصناعية إلى المراقبة على كافة التراب الوطني بمعنى توسيع الإجراء المطبق على المدن الكبرى مثل مدينة باريس وليون.

2-الإجراءات المشجعة :وتنقسم بدورها إلى نوعين[1]:

2-1 النوع الأول : يتمثل في المساعدات المالية التي تقدم للصناعيين في صور مختلفة من أجل توجيه التوطين الصناعي نحو الجهات المراد تطويرها وذلك مثل : تقديم القروض طويلة الأجل ونسب فائدة منخفضة، وتقديم تعويضات عن نفقات الاستثمارات التي تساهم في توفير فرص عمل جديدة في المناطق التي تحظى بالأولوية. تقديم تعويضات عند الخروج من المنطقة الباريسية ويمكن أن تصل إلى 60%من نفقات تفكيك ونقل وإعادة تركيب الورشة الإنتاجية شريطة تحرير500م^2 ، ومساعدة الحصول على الأرض الصناعية المزودة بالكهرباء والغاز والتسهيلات الضرورية الأخرى.

2-2 النوع الثاني : يتمثل في المساعدات الجبائية التي يستفيد منها الصناعيون، مثل الاستفادة من تخفيضات في قيمة الحقوق المستحقة عن مختلف أنواع العقار، الإعفاء من بعض الضرائب.

وقد لعبت هذه السياسة دورا هاما في توزيع الصناعات على التراب الوطني، وتتمثل خاصة فيما تتميز به اليد العاملة الريفية من خصائص: مثل الاستقرار والقبول بأجور أقل مع قلة مطالبها، وهذا إلى جانب التشجيعات التي توفرها الدولة لهم.

خلاصة لما سبق ذكره فإن هذه الإجراءات تدل على الأهمية التي توليها الدولة الفرنسية لتوطن الصناعة وللمناطق الصناعية، وتوزيعها بدلا من تركيزها وذلك من أجل بعث التنمية الريفية والجهوية من جهة، وفك الخناق عن المراكز الحضرية والصناعات الكبرى من جهة أخرى.

الفرع الثاني:توزيع المناطق الصناعية.

تتوزع الصناعة الفرنسية في عدة مناطق منها :

1- **منطقة باريس** :تعتبر منطقة تمركز الصناعات الأساسية والصناعات التجهيزية والمتطورة عالية التكنولوجيا

[1] -نفس المرجع،ص78.

كصناعة الطائرات والمعلوماتية , والصناعة الاستهلاكية وصناعة النسيج وصناعة السيارات والأثاث المنزلية والصناعات الكيماوية, مستفيدة من موقعها السياسي والاقتصادي وتوفر مراكز البحث العلمي وكثافة شبكة المواصلات ووجود سوق استهلاكية هامة ومن أهم مدنها باريس,روان ولوهافر .

2- **منطقة الشمال و الشمال الشرقي** : تتوفر على صناعة النسيج وصناعة السيارات وصناعة التغذية وتكرير البترول و المطاط، وكذلك صناعة عالية التكنولوجيا، مستفيدة من التحديث الذي عرفته المنطقة، والاعتماد على التركيز الرأسمالي، وإنتاج الصناعة الكهربائية النووية ووجود بعض الثروات الطبيعية (الفحم و الحديد) وتطور شبكة المواصلات، ومن أهم مدنها دانكرك، ليل، نانسي، سترانسبوغ.

3- منطقة الرون و الالب : تتوفر على صناعة النسيج والصناعة الكيماوية كالمطاط والبلاستيك والصناعة العالية التكنولوجيا كالإلكترونيك و المعلوماتيات وصناعة السيارات ،مستفيدة من سهولة المواصلات ووجود اليد العاملة و طاقة كهربائية مهمة ومن أهم مدنها ليون، غرونوبل، وكليرمون فران.

إلى جانب هذه المناطق الرئيسية تتوفر فرنسا على مناطق أخرى تتوفر فيها صناعات متطورة و متنوعة كمنطقة الجنوب (مرسيليا) و منطقة الغرب و الجنوب الغربي...

تبقى الصناعة الفرنسية حاضرة بقوة داخل الاتحاد الأوربي حيث تساهم بأكثر من 29 في المائة من الناتج الداخلي الخام و تشغل أزيد من 28 في المائة من اليد العاملة.

المطلب الثالث:دراسة حالة المنطقة الصناعية (روسات–اكس اون بروفانس)

(Zone industriel de Rousset-france)

إن طبيعة الدراسة وتنوع المناطق الصناعية فإننا نسلط الضوء على منطقة واحدة من مجموع المناطق الصناعية في الاقتصاد الفرنسي لتكون أساسا للمقارنة مع عينة من المناطق الصناعية في الجزائر.

الفرع الأول:البطاقة التقنية للمنطقة الصناعية روسات(Zone industrielle de Rousset –FRANCE–)

إن المنطقة الصناعية محل الدراسة تمتاز بجملة من الخصوصيات كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (04) بطاقة تقنية للمنطقة الصناعية

مجالات نشاطها	**بعث النشاطات للمنطقة الصناعية والمناطق المجاورة**
الموقع الجغرافي	**17كم شرقا –مدينة اكس اون برفنس**
المساحة الإجمالية	**170هكتار**
نوعية النشاطات	**الإنتاج وخدمات مرتبطة بالصناعة**
عدد المؤسسات المتواجدة	**95**
عدد العمال	**6500**
حجم المؤسسات	**الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
نوعية النشاطات	**ميكرو الكترونيك–الصناعة الزراعية الغذائية–الصيدلانية–التموين–البلاستيك ومشتقاته**

source : MED Zone pour une performance durable des Zones d'activités en Méditerranée Etude N° 19 Juin2010 –Edition chambre de commerce et industrie -Marseille2011.p211

الفرع الثاني:الإستراتيجية التنموية للمنطقة الصناعية.

يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (05): استراتيجية التنمية

الأهداف	تطوير النشاطات الصناعية
تاريخ الإنشاء	1961
الإستراتيجية التجارية	إعادة تأهيل المناطق الصناعية لجعل التنقل أكثر أمنا–(تحديد السرعة–رجال الدرك–مفترق الطرق–...ألإنارة)
الإدارة المسئولة عن إنشاء المنطقة	اويار

source : MED Zone pour une performance durable des Zones d'activités en Méditerranée Etude N° 19 Juin2010 –Edition chambre de commerce et industrie -Marseille2011.p212

الفرع الثالث:تسيير المنطقة الصناعية.

فالجدول الموالي يبين :

جدول رقم (06): تسيير مختلف النشاطات

الهيئات المكلفة بالتسيير	المجلس الحضري لمنطقة أيكسAIX
القوانين	تخضع لقوانين بلديات ومابين البلديات لمنطقة الحضرية ، إضافة للجمعية النقابية لملاك الصناعيين-بيني
الجهات المستفيدة	المجلس العام لمنطقة بوش دي رون الجالية الحضرية لمنطقة ايكس أون برفنس المجلس الجهوي لمنطقة ألب –كوت داتير غرفة التجارة والصناعة لمدينة مارسيليا.

source : MED Zone pour une performance durable des Zones d'activités en Méditerranée Etude N° 19 Juin2010 –Edition chambre de commerce et industrie -Marseille2011.p213

الفرع الرابع:تنشيط المنطقة الصناعية.

يتم تنشيط المنطقة من قبل جمعية الصناعيين لمنطقة" أوت فالي "التي أنشئت سنة 1994وتضم 60مؤسسة اقتصادية تقدم خدمات ومنتجات مختلفة،إضافة إلى أنها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف :

- تجميع المؤسسات الواقعة في منطقة" **أوت فالي**"؛
- الإعلام والاستماع للانشغالات والاقتراحات المقدمة من قبل الجماعات المحلية؛
- المساعدة والتطوير لشروط العمل لمختلف مستعملي المنطقة الصناعية؛
- التنسيق والتعاون مع مختلف المناطق الصناعية في فرنسا؛
- تنظيم اجتماعات دورية تتمحور حول عالم الشغل والتكوين، تحسيس بأهمية نوعية البيئة، الإطلاع على المستجدات الجديدة في عالم التكنولوجيا؛

-منح الأولوية للمعارف مع تحسين نوعية التكوين للمؤسسات المتواجدة في المنطقة وذلك بالتنسيق بين المعاهد والثانويات من جهة والمؤسسات من جهة أخرى، وتنظيم زيارات خاصة في إطار العلاقة (مدرسة- مؤسسة).

إضافة إلى ذلك فإن هذه الجمعية تقدم خدمات متنوعة للمؤسسات المتواجدة على مستوى المنطقة الصناعية:

-الخدمات الصحية،الأمن، النظافة بالتعاون مع صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد؛

-تكوين المؤطرين للحصول على شهادة الجودة الشاملة :ISO9001 و ISO 14001 ؛

- تجميع نفايات المؤسسات المتواجدة بالمنطقة[1].

ففي سنة 2009 تم التوقيع على ميثاق بين جمعية الصناعيين و17 مؤسسة متواجدة على مستوى المنطقة الصناعية يتمحور حول التشغيل، والتحسيس بالمشاركة في تنشيط المنطقة الصناعية.

الشكل رقم (04) : المخطط الجغرافي للمنطقة الصناعية روسات

source : MED Zone pour une performance durable des Zones d'activités en Méditerranée Etude N° 19 Juin2010 –Edition chambre de commerce et industrie -Marseille2011.p218

[1]: MED Zone pour une performance durable des Zones d'activités en Méditerranée Etude N° 19 Juin2010 –Edition chambre de commerce et industrie -Marseille2011.p215

الفرع الخامس :جمع النفايات ومعالجتها.

إن جمعية الصناعيين لمنطقة" أوت فالي(GIHVA)"بالتنسيق مع مختلف الوحدات الاقتصادية المتواجدة على مستوى المنطقة الصناعية تعمل على تجميع النفايات الناتجة عن العمليات الإنتاجية ومعالجتها.

إن عملية التجميع هذه تشمل جميع المؤسسات الاقتصادية على أن تأخذ في الحسبان جميع تكاليف جمع ومعالجة النفايات، تحسب على حجم المجموع الكلي .على أن تستفيد جمعها متماثلة في الأرباح.

كما أنها تنظم نشاطات إعلامية وتحسيسية لفائدة عمال المؤسسات بكل المستجدات على المستويين المحلي والدولي[1].

فعلى سبيل المثال قامت الجمعية سنة 2006 بتجميع ما يقارب 645 طن من النفايات من المؤسسات المنخرطة في التجمع وإعادة تقييمها، مما سمح لهذه المؤسسات بتخفيض تكاليف إنتاجها.

المطلب الرابع :التسيير المستدام للمناطق الصناعية في فرنسا

يهدف التسيير المستدام للمناطق الصناعية في فرنسا إلى إحداث تنمية مستدامة متكاملة لجميع المناطق على مستوى الاقتصاد الفرنسي.

الفرع الأول :محاور التسيير المستدام

وفي هذا الإطار فان التسيير المستدام لهذه المناطق يرتكز على ثلاث محاور رئيسية(اقتصادية –اجتماعية –بيئية)[2]:

1–المحور الاقتصادي:يهدف إلى تأمين النجاح الدائم والمستمر للمناطق الصناعية من الناحيتين الاقتصادية والتجارية ، مع إعطاء الأولوية لتطوير وترقية مختلف نشاطات المؤسسات المتواجدة على مستوى المنطقة.

2–المحور البيئي : يسعى إلى المحافظة على البيئة الطبيعية، و تخفيض التأثيرات السلبية لنشاطات المؤسسات من خلال إعداد مخطط لتهيئة وتسيير نشاطات المنطقة الصناعية من جهة ، ومساعدة المؤسسات الاقتصادية للقيام بمهامها في إطار بيئة طبيعية خضراء من جهة أخرى.

3–المحور الاجتماعي : العمل على امتصاص البطالة وتسهيل دخول عالم الشغل للقوى العاملة النشيطة الجديدة ،مع تحسين شروط العمل على مستوى التراب الوطني.

[1]MED Zone pour une performance durable des Zones d'activités en Méditerranée Etude N° 19 Juin2010 –Edition chambre de commerce et industrie -Marseille2011.p217.

[2] -OLIVIER WELSER ET CHERLYNE VOELKEL-LAGESTON DURABLE DES ZONES D'ACTIVITES-GUIDE PRATIQUE-WALLONNE-2010 .P8.

لضمان نجاح التسيير المستدام يتوجب التنسيق بين مختلف المتعاملين المتواجدين على مستوى المنطقة الصناعية والاقتصاد الوطني من(مؤسسات وعمال ونقابات). مع القيام بجملة من الخطوات الرئيسية كما موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (07): الخطوات الأساسية لتحقيق التسيير المستدام على مستوى المناطق الصناعية.

المشاكل	الأهداف (الحلول)
1–المحور الاقتصادي: – صورة سلبية للمنطقة الصناعية. – صعوبات الحركة والنشاط داخل المنطقة. – صعوبات مرتبطة بإنشاء المؤسسات وتوطينها. – عدم تلبية الحاجات الأساسية لمختلف المتعاملين على مستوى المنطقة : من مؤسسات وعمال وغيرهم. – خدمات محدودة على مستوى المنطقة.	– تحسين صورة المنطقة. – جذب مؤسسات جديدة والمحافظة على المؤسسات القائمة وتحسينها. –تسهيل العمل اليومي للمؤسسات. – العمل على تلبية ومضاعفة الحاجات مع تخفيض التكاليف، وتحسين شروط التنافسية. – خلق والمحافظة على مناصب الشغل على مستوى التراب الوطني
2–المحور البيئي : –التأثير على البيئة الناتج عن تهيئة ونشاطات المناطق الصناعي(رمي النفايات، النقل ...غيرها). –عدم التكامل بين أنشطة المؤسسات المجاورة (الدخان ، الضجيج ، الروائح ...وغيرها). –غياب حلول جذرية ومثلى على مستوى الوحدات الإنتاجية (غياب المعالجة الجيدة للنفايات، غياب المسؤولية البيئية).	–إعطاء الأولوية للتكامل بين المنطقة الصناعية ومحيطها مع تخفيض حالات التلوث وغيرها. – مساعدة المستعملين بما فيها المؤسسات وتدنية تأثراتها السلبية على البيئة. –تحسين شروط العمل
3––المحور الاجتماعي: –صعوبات الدخول .	–تسهيل عمليات الدخول لمختلف العاملين. – تحسين شروط العمل ونوعية الحياة آخذين في

-غياب الخدمات الضرورية -غياب فضاء حيوية في المنطقة مشكل أمن الأفراد والممتلكات. غياب التنسيق بين المتعاملين	الحسبان الحاجات المتنامية للمتعاملين والعمال. - إعطاء الأولوية لخلق مناصب شغل جديدة. - تحديث الطاقات في مجال التكوين وخلق مناصب الشغل.

source : OLIVIER WELSER ET CHERLYNE VOELKEL-LAGESTON DURABLE DES ZONES D'ACTIVITES-GUIDE PRATIQUE-WALLONNE-2010 .P8

الفرع الثاني:فوائد التسيير المستدام على مختلف المتعاملين.

1-مسيرو المنطقة الصناعية: يتجسد من خلال :

-تحسين صورة المنطقة؛

-تسهيل مختلف النشاطات التجارية والصناعية؛

-المحافظة على المؤسسات المتواجدة؛

-تدنية تكاليف الصيانة وإعادة تأهيل المنطقة؛

—تحصيل مختلف الإيرادات مثل الإيجار ومختلف الرسوم للمحافظة على تواجد المؤسسات؛

- تنمية علاقات جيدة بين مختلف المتعاملين.

2-البلدية : تتمثل في :

-تخفيض التأثيرات السلبية على البيئة ونشاطات المنطقة الصناعية؛

-إعطاء الأولوية لتوطين مؤسسات جديدة مع المحافظة على المؤسسات القائمة ومنه خلق مناصب شغل جديدة؛

-زيادة الاندماج والتكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة على تراب البلدية لإحداث تنمية اقتصادية؛

-تحسين العلاقات بين مكونات تراب البلدية.

3-المؤسسات: يظهر من خلال :

-الاستفادة من صورة نوعية من خلال مكان تواجدها؛

-تحسين شروط العمل للعمال وغيرهم؛

- الاستفادة من تخفيض التكاليف وإيجاد حلول مثلى لمختلف المشاكل العالقة؛

-الاستفادة من الخدمات النوعية.

4–العمال: يظهر من خلال ما يلي :

– العمال في إطار نوعي؛

– سهولة الانضمام للعمل وبتكاليف منخفضة؛

–الاستفادة من تحسين الخدمات اليومية(إطعام ، نقل ...غيرها)؛

–ضمان مناصب العمل الدائم؛

— الاستفادة من مناصب شغل جديدة؛

– بعث الحوار بين المؤسسات والعمال[1].

المطلب الخامس : مكانة المناطق الصناعية ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة للفترة 2010–2013.

إن الإستراتيجية الفرنسية للتنمية المستدامة (من أجل اقتصاد أخضر وعادل)المصادق عليه بتاريخ 2010/07/27،يبين بوضوح الإستراتيجية في مجال التنمية المستدامة للفترة 2010–2013. وأسندت مهام تنفيذ ها لكل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، وعلى وجه الخصوص المناطق الصناعية المنتشرة عبر التراب الفرنسي التي أسندت لها أدوارا محورية، ومنظمات المجتمع المدني والجماعات المحلية.

إن هذه الإستراتيجية تسمح برؤية واضحة ومشتركة للتحديات والآفاق على المدى المتوسط، وتعريف التوجهات الإستراتيجية ذات الأولوية للقطاعين العام والخاص. وعليه فإنها تقترح جملة من المواضيع التحليلية منسجمة وقابلة للتطبيق من طرف الجميع، آخذة بعين الاعتبار مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنظيمية والمؤسساتية .

شهدت الساحة الدولية سنة 2011 عدة هزات اقتصادية ومالية وتكنولوجية، فالأزمة المالية أفقدت الثقة في المستثمرين وجعلت اقتصاديات الدول ومؤسساتها أكثر هشاشة، جعلت التموين بالمواد الأولية عرضة للتقلبات في الأسعار الدولية، والتحولات الجيو ستراتيجية للدول والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، مع محدودية الموارد الطبيعية الغير النقاش مما فرض على الدولة الفرنسية التفكير المعمق لإعداد هذه الإستراتيجية[2].

وعليه فإن الإستراتجية الفرنسية ترتكز على 9 تحديات أساسية نوجزها فيما يلي[3] :

[1] OLIVIER WELSER ET CHERLYNE VOELKEL-LAGESTON DURABLE DES ZONES D'ACTIVITES-GUIDE PRATIQUE-WALLONNE-2010 .P11

[2] - Mise en œuvre de la stratégie national du développement durable-2010-2013,1er Rapport au parlement Octobre2011 .p3

[3] - Mise en œuvre de la stratégie national du développement durable-2010-2013,1er Rapport au parlement Octobre2011 .p5

1-الاستهلاك والإنتاج المستدام . 2-مجتمع المعرفة. 3-الحوكمة.4-التغيرات المناخية.5-النقل والمواصلات.
6-المحافظة على التنوع البيولوجي.7-الصحة العمومية والوقاية من الأخطار.8-الديمغرافيا والهجرة.
9-التحديات الدولية .في مجال التنمية والمستدامة والفقر في العالم.

وسنحاول شرحها باختصار.

الفرع الأول: الاستهلاك والإنتاج المستدام.

إن أنماط الإنتاج والاستهلاك ترجمت في الفترة الأخيرة بالاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. وبالاستهلاك الواسع للسلع المرتبطة أساسا بالإنتاج القصير الأمد، مما يؤثر على سلبا على الموارد الطبيعية.

أما على المستوى العالمي فإن الضغوطات على البيئة تزداد من يوم لآخر نتيجة للنمو السكاني المرتفع في الدول النامية والذي يؤدي حتما إلى ارتفاع الاستهلاك الفردي. وفي الصدد فإن التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الفرنسي توجيه طرق الإنتاج والاستهلاك على اقتصاد أكثر استدامة، والذي يحد من التأثير على البيئة وتحسين التنافسية وإحداث طفرة تنموية معتمدة على التكنولوجيا الخضراء أو ما يعرف بالنمو الأخضر لبعض القطاعات الاقتصادية[1].

لرفع هذا التحدي يتوجب تحسيس كل المتعاملين من : مواطنين ومستهلكين ومؤسسات إنتاجية، وموزعين، وجماعات محلية وسلطات عمومية، مع تحديد دور كل واحد منهم بأهمية التغيير العميق الذي يمس إعادة تنظيم نمط الحياة.

فتغيير نمط الإنتاج يتجسد في التأثير المباشر على عاملي العرض والطلب واللذان يؤديان إلى التوسع في إنتاج السلع الضرورية وجعل العرض أكثر تنافسيا في ظل اقتصاد مفتوح ومندمج مع الاقتصاديات الأوروبية .

أما على المستوى الأوروبي ففي سنة 2008 قامت اللجنة الأوروبية بإعداد مخطط عمل للاستهلاك والإنتاج المستدام من أجل سياسة صناعية مستدامة.

وعلية فأن هذا التحدي يرتكز على :

1-الأهداف بالأرقام:

مع بداية سنة 2012م مضاعفة الإنتاج الأنظف. -بحلول 2013 العمل على تخفيض المهملات والنفايات المنزلية إلى 7 % للفرد أي 25 كغ للفترة الخماسية؛

[1]-op-cit.p06.

-بحلول سنة 2012تدوير النفايات المنزلية بنسبة 35 % من مجموع النفايات المنزلية لتصل إلى 45 % سنة 2015، و75% للنفايات الصناعية؛

-توسيع الزراعة البيولوجية ب6% من مساحة الزراعة الضرورية لتصل سنة 2020 إلى 20%؛

-العمل على تخفيض النفايات الصناعية الطبية ب50% بحلول2018[1].

2- الخيارات الإستراتيجية :يمكن إيجازها فيما يلي :

- التأثير على العرض و الطلب والتحسيس بأهمية نوعية المنتجات البيولوجية؛
- تنويع المنتجات والخدمات المستدامة؛
- تدعين الإنتاج الأخضر والإبداع في المؤسسات الاقتصادية؛
- تطوير الصناعة الغذائية المستدامة؛
- تدعيم الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا الخضراء؛
- تأمين بصورة دائمة سيرورة المعلومات على المدى البعيد ؛
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الاهتمام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية[2]؛
- تثمين الإمكانيات الإيكولوجية الصناعية؛
- تدعيم طرق قطاعات الإنتاج التي تحافظ على الصحة العمومية؛
- تدعيم المؤسسات الاقتصادية لاسترجاع وتثمين النفايات؛
- تثمين استخدام المواد الأولية المتجددة؛
- تسخير كل الإمكانيات للمؤسسات الاقتصادية للحصول على شهادة الإيزو.

الفرع الثاني:مجتمع المعرفة.

يرتكز هذا التحدي على ركيزتين أساسيتين:

[1]- loi grenelle1 n° 2009-967 du03/06/2009.

[2] - Mise en œuvre de la stratégie national du développement durable-2010-2013,1er Rapport au parlement Octobre2011 .p09.

1–التربية والتكوين :إن الاهتمام بالتكوين يعتبر من الأولويات في جميع مراحل الحياة للفرد، لما يوفر من وسائل الاندماج الاجتماعي والمشاركة في مجتمع المعرفة المتبناة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار الإستراتجية الأوروبية للتنمية المستدامة وإستراتيجية لشبونة[1].

فالتربية والتكوين يسمحان بتكوين مواطن الحاضر والمستقبل قادر على تحمل مسؤوليات وتحديات التنمية المستدامة واكتساب المعارف الضرورية متماشية مع التطور على المستويين العالمي والمجتمعي.

1–1– الأهداف بالأرقام : على المستوى الأوروبي وآفاق 2020الوصول إلى[2] :

–مشاركة 15 % من المواطنين في نشاطات التكوين ؛

–تخفيض نسبة التسرب المدرسي إلى أقل من 10.%؛

أما على المستوى الوطني :

– استفادة مابين 20إلى 25 %من الشباب من التكوين والثقافة؛

– تخفيض نسبة الأمية إلى أقل من 25.%.

1–2–الخيارات الإستراتيجية : تتمحور حول :

–تدعيم وسائل التربية والتكوين باعتبارها المفتاح لتحقيق التنمية المستدامة؛

–تسهيل الالتحاق بالتكوين تحسينه؛

- إعطاء الأولوية للتربية والتكوين في عالم التشغيل؛
- توسيع التكوين لجميع شرائح المجتمع بضرورة الاهتمام بالتنمية المستدامة؛
- تحسيس متخذي القرار العموميين والخواص؛
- بتحديات التنمية المستدامة؛
- تخفيض نسبة التسرب المدرسي إلى مستويات دنيا[3].

[1] - Mise en œuvre de la stratégie national du développement durable-2010-2013,1er Rapport au parlement Octobre2011.p09

[2] -op-cit.p09.

[3]-op-cit.p11

2- نشاطات البحث والابتكار: يعتبران من الروافد الأساسية لرفع التحدي ماضيا وحاضرا ومستقبلا، ويسمحان لفرنسا بتنمية التنافسية الضرورية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي المنشودين.

فالتوجهات الفرنسية في مجال العلم والمعرفة للعقدين القادمين (2010-2030)تدخل ضمن الفضاء الأوروبي للبحث المصادق من قبل المجلس الأوربي ديسمبر .2008

2-1-الأهداف بالأرقام :

- ابتداء من 2010تسخير نسبة 3 % من الناتج الداخلي الإجمالي لنشاطات البحث[1]؛

-توجيه 3/2 من نشاطات البحث للمؤسسات الاقتصادية؛

-تخصيص مليار أورو إضافي للبحوث المرتبطة بالتنمية المستدامة(نفقات البحث التكنولوجي لحماية البيئة ، نفقات البحث حول الطاقة النووية للأغراض السلمية).

2-2-الخيارات الإستراتيجية: تتمحور حول :

- تأمين البحث والابتكار على مستوى المؤسسات الاقتصادية؛
- تدعيم البحث حول التنمية المستدامة والتحديات المجتمعية الكبرى (الاقتصاد النظيف،المحافظة على التنوع البيولوجي، تسيير المخاطر،الأمن الغذائي المستدام ،التغيرات المناخية والطاقات البديلة)؛
- توسيع الانفتاح الدولي على نشاطات البحث في إطار البرنامج الأوروبي للبحث؛
- تدعيم البحث حول التنوع البيولوجي؛
- تطوير وتشجيع استقبال الطلبة والباحثين الأجانب؛
- تكامل أوسع للتنمية المستدامة في إطار التوجهات الكبرى للبحث.

الفرع الثالث:الحـــوكـمة.

ترتكز الحوكمة على الشراكة بين مختلف منظمات المجتمع المدني والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، وعليه تقوم على5 مبادئ رئيسية [2] :

1- المشاركة الفعالة لجميع المتعالمين وجميع المراحل؛

2- مراعاة مصالح الهيئات المستفيدة؛

[1]- stratégie de Lisbonne

[2]- circulaire du 13 juillet2006du ministre de l'écologie et du développement durable .cadre de référence des projets territoriaux du développement durable et agenda 21locaux.

3- الشفافية في تنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية الموارد البيئية والمناخية؛

4- التقدير المشترك الذي يسمح بعدالة وفعالية السياسات المنتهجة اتجاه كل من التحديات الدولية والمحلية، مبادئ التنمية المستدامة، طموحات السكان وفعالية الإمكانيات والأجهزة المسخرة لذلك.

5-التحسين المستمر يسمح بتلبية الحاجات المتنامية للسكان وتحقيق طموحات أغلب شرائح المجتمع.

فالحوكمة تتطلب الشفافية في جميع المجالات محليا، أما دوليا فإنها تنبثق من اتفاقية اريس Aarhus الموقعة في 25 جوان 1998 والتي تهدف إلى[1]:

-الانتشار الواسع للمعومات والمعارف؛

-إعطاء الأولوية للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المصيرية؛

-تحسين قطاع العدالة بما يضمن تشريعا بيئيا جيدا.

1-الأهداف بالأرقام :

- تطبيق الاتفاقيات الموقعة في مجال الديمقراطية البيئية؛

-إعطاء الأولوية للإنتاج والمعلومات التي تخدم التنمية المستدامة؛

-تطبيق الشفافية في جميع مجالات القرار؛

-الوصول إلى تخفيض العجز في الميزانية إلى أقل من 3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

2-الخيارات الإستراتيجية: تتمحور حول:

- إعطاء الأولوية للتنمية المستدامة؛

- تطوير الحوكمة وتوسيعها خدمة لتحديات التنمية المستدامة؛

- الاستفادة من التجارب المحلية والدولية في مجال الحوكمة؛

- التجسيد الفعلي للحكمة من قبل مسئولي القطاع العمومي كل في مجال عمله؛

-تفعيل الحوار في عالم الشغل بين الموظفين والنقابات العمالية، بين المؤسسات الاقتصادية، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الهادفة لخلق مناصب شغل، التضامن، المسؤولية البيئية؛

-المحافظة على المصالح العامة المستقبلية في إطار تسيير فعال لمختلف الهيئات العمومية[2].

[1]- convention internationale signée le 25/06/1998 par 39 états.

[2] - Mise en œuvre de la stratégie national du développement durable-2010-2013,1er Rapport au parlement Octobre2011 p19.

الفرع الرابع:التغيرات المناخية و الطاقوية.

حسب تقرير مجموعة الخبراء بين الحكومات (GIEC)حول التغيرات المناخية في سنة 2007 فإن الفترة من 1995 إلى 2006 اعتبرت من أكثر السنوات ارتفاعا في درجات الحرارة منذ 1850 وهي السنة التي شهدت بداية التغيرات المناخية. إضافة لارتفاع مستوى سطح البحر إلى 1.8مم سنويا ابتداءا من 1961، و3.1مم منذ 1993، زيادة حدة الانبعاثات الغازية المرتبطة بنشاطات الإنسان.

وفي هذا الإطار فإن الجمهورية تعمل على تطبيق الاتفاق الإطار للأمم المتحدة الخاص بالتغيرات المناخية منذ1994، التوقيع على بروتوكول كيوتو منذ2005، وعليه تسعى إلى تخفيض الانبعاثات الحرارية إلى 5.2% للفترة (2008–2012) ، وعليه فإن الحكومة الفرنسية تتوجه لإنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة النووية والمياه وتخفيض نسبة الكربون إلى0.9 %. على اعتبار أن فرنسا عضو فعال في الاتحاد الأوروبي فإنها قدمت سنة 2008 جملة من الاقتراحات للمصادقة على الدول الأعضاء منها تخفيض الانبعاثات الغازية لتصل إلى 20%، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة في إطار الاستهلاك الأوروبي.

أما على المستوى الوطني فإن البرنامج المصادق عليه من قبل البرلمان حدد بدقة الأهداف القطاعية وخاصة قطاعي البناء والنقل للتأثير على التغيرات المناخية[1].

1–الأهداف بالأرقام :

– هدف أوروبا الوصول إلى نسبة 20 % كتخفيض الانبغاثات الحرارية بحلول سنة2020 وعليه يقع على عاتق فرنسا الوصول إلى نسبة 21 % مابين 2005 و2020؛

– التوسع في استخدام الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة لتصل إلى 23 % بحلول 2020،أما خارج التراب الفرنسي فتصل إلى 50 % بحلول2020.

2–الخيارات الإستراتيجية: تتمحور حول [2]:

–إعطاء الأولوية لطرق الإنتاج الأنظف؛

–اعلا م واسع حول أهمية المناخ ومكانيزماته المختلفة، تأثيرات استهلاك الطاقة على المناخ؛

- تدعيم الإبداع والابتكار من أجل نمو اقتصادي متوازن واستعمال عقلاني لمصادر الطاقة؛
- انسجام مختلف النشاطات مع التغيرات المناخية؛

[1]- loi grenelle1 n° 2009-967 du03/06/2009 article2.

[2] -Mise en œuvre de la stratégie national du développement durable-2010-2013,1er Rapport au parlement Octobre2011-p21

- الأخذ بعين الاعتبار آثار السياسة الطاقوية على الحياة الاجتماعية؛
- تنويع مصادر الطاقة مع تخفيض المصادر الضارة بالطبيعة؛
- تحسيس وإعلام جميع المتعاملين على مستوى التراب الوطني بأهمية الطاقة المتجددة.

الفرع الخامس:النقل المستدام.

تعتبر سهولة حركة الأشخاص والسلع من بين اهتمامات المجتمعات المعاصرة، لما له من تأثير على النشاطات الاقتصادية(إنتاج السلع والخدمات)، انطلاقا من موقع المواد الأولية إلى أماكن تصنيعها وتوزيعها في المناطق الحضرية أو بين المدن .

يعتمد قطاع النقل في فرنسا ب 97 % على استهلاك المواد البترولية الملوثة للطبيعة، وعليه يعتبر النقل البري والجوي من أهم قطاعات التلوث الجوي(أكسيد الأزوت وغيره).

1–الأهداف بالأرقام :

–بحلول سنة 2012 زيادة نصيب القطاع غير البرية وغير الجوية بنسبة 25%؛

- بحلول 2015 مضاعفة النشاطات عبر الموانئ؛
- بحلول 2020الوصول إلى استهلاك الطاقة المتجددة بنسبة 10% في مجال النقل.

2–الخيارات الإستراتيجية: تتمحور حول [1]:

- إعادة تهيئة الأقاليم بما يسمح بحركة مستدامة للسلع والخدمات؛
- تدعيم وتطوير النقل البري والجوي؛
- تطوير الفعالية الطاقاوية للمركبات من أجل تخفيض الانبعاث واستخدام الطاقات البديلة؛
- توسيع النقل ليشمل جميع المناطق الحضرية وشبه الحضرية ومراكز المدن والأحياء؛
- تخفيض التنقلات غير المبررة ومعرفة حاجات الأفراد والمتعاملين بدقة ؛
- ملائمة الهياكل القاعدية مع حاجات النقل المستدام[2]؛
- مواصلة المجهودات في مجال أمن الطرقات.

الفرع السادس:المحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.

تشمل مصادر الموارد الطبيعية المواد البطانية المعدنية والنباتية والوسط الطبيعي والتنوع البيولوجي وغيرها،

[1] -Mise en œuvre de la stratégie national du développement durable-2010-2013,1er Rapport au parlement Octobre2011-p21

[2] -op-cit.p27.

فمنذ 4 ملايير سنة والتنوع البيولوجي أساسا لحياة جميع الكائنات على الكرة الأرضية، ولكن في العقود الأخيرة من القرن العشرين أثر الإنسان على هذه الإمكانيات من خلال الاستخدام المفرط دون التفكير في الأجيال القادمة ومنه فرزت جملة من السلبيات منها على سبيل المثال التغيرات المناخية، ارتفاع درجة الحرارة...وغيرها.

أمام هذه الوضعية المستعجلة كان لابد من اتخاذ جملة من الاجراءات العملية، ومنها اتفاقية ريدي جانيرو سنة 1992 والتي تشكل نقطة تحول في القانون الدولي. إذ تركزت على ثلاث محاور أساسية (المحافظة على التنوع البيولوجي، استخدام المستدام الأوساط الطبيعية بصورة عقلانية، الاستفادة المتكافئة والعادلة من الموارد الطبيعية).

فا لإستراتيجية الأوروبية في هذا المجال المصادق عليها في ديسمبر 2008 تهدف إلى :

- توسيع البحث في مجال الموارد الطبيعية؛
- تحسين المؤشرات الطبيعية؛
- رفع الإنتاجية بنسبة 2% من الاستخدام الجيد والعقلاني للموارد الطبيعية وإعادة تدوريها مع تقليل الاعتماد على المواد الأولية؛
- إيقاف النمو الاقتصادي المضر بالطبيعة.

1-الأهداف بالأرقام :

- تخفيض النشاطات المؤثرة سلبا على التنوع البيولوجي[1]؛
- المحافظة على خمسة مائة موقع مهدد بالتلوث الصناعي؛
- إنشاء شبكة لحماية الموارد المائية بنسبة 20 % بحلول سنة 2020متماشيا مع الاتفاقيات الدولية في مجال النوع البيولوجي؛
- الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد المائية بحلول 2015؛
- تأمين 20000هكتار من الأراضي الرطبة ؛
- المحافظة على الثرة الحيوانية والسمكية للفترة 2020-2030.

2-الخيارات الإستراتيجية: تتمحور حول[2] :

- توسيع المعارف حول فوائد التنوع البيولوجي؛

[1]- loi grenelle1 n° 2009-967 du03/06/2009 article23.

[2] - Mise en œuvre de la stratégie national du développement durable-2010-2013,1er Rapport au parlement Octobre 2011- p29.

– تقدير العائد والتكلفة للمحافظة على خدمات الطبيعة؛

–تخفيض الضغط النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية؛

– محاربة كل النشاطات المضرة بالأراضي الزراعية وغيرها؛

– تدعيم الخبرة في مجال التكوين (تخصص تنوع بيولوجي)؛

– متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال التنوع البيولوجي؛

– تأهيل الزراعة المستدامة وتخفيض استعمال الموارد غير المتجددة؛

– إعادة تأهيل سياسة التهيئة الإقليمية؛

– متابعة سياسة التوعية بأهمية البيئة على مستوى المنظومة التربوية من خلال تجنيد منظمات المجتمع المدني.

الفرع السابع:الصحة العمومية والوقاية من الأخطار.

تعتبر فرنسا من الدول ذات معدل حياة مرتفع في العالم ويشكل الإنفاق على الصحة العمومية 9 % من الناتج المحلي الإجمالي[1]؛ تأمين العلاج والتغطية الصحية للجميع يشكلان عاملا ضروريا لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.لكن التلوث البيئي في السنوات الأخيرة أثرا سلبا على الصحة العمومية ومنه الإخلال بمعادلة التساوي في الخدمات الصحية وعليه يطلب منا الحيطة والحذر .

1–الأهداف بالأرقام :

- تخفيض التلوث الهوائي إلى 15ميكرو غرام للمتر مكعب في الجو بحلول 2015؛
- القضاء على الملوثات الضجيجية والخطيرة على الصحة؛
- إدراج 2500مخطط جديد للوقاية من الأخطار الطبيعية بحلول 2012؛
- تخفيض الانبعاثات السامة في الجو : الزئبق ، الزنك ، الديوكسين... وغيرها.

2–الخيارات الإستراتيجية: تتمحور حول[2]:

–تأمين الخدمات الصحية الجيدة للسكان؛

–المحافظة على العلاج بنوعية جيدة؛

–تخفيض الأخطار الصحية مثل (الأمراض المزمنة، الأمراض المعدية، الانفلوانزا ...وغيرها)؛

–تدنية الأخطار الطبيعية والتكنولوجية؛

[1] - Mise en œuvre de la stratégie national du développement durable-2010-2013,1er Rapport au parlement Octobre 2011. p 34.

[2] -op-cit.p34.

-المحافظة على الثروة المائية وتجديدها؛

-الوقاية من الأخطار الطبيعية والصناعية؛

-تخفيض النفايات الصحية وغيرها .

الفرع الثامن:الديمغرافيا والهجرة.

يشكل النمو الديمغرافي في القارة الأوروبية تحديا كبيرا، شيخوخة المجتمع فبحلول 2015 يصل عدد السكان لأكبر من 75سنة إلى 6ملايين نسمة.كما أن النمو السكاني العالمي يشكل عنصرا للهجرة لتصل إلى 1.5مليون سنويا إلى الدول الأوروبية الخمسة عشر منها الصناعية، مما يشكل عائقا كبيرا لإعادة إدماجهم اقتصاديا،إضافة إلى ذلك فإن الأزمة المالية ألقت بظلالها على هذه الاقتصاديات من خلال زيادة معدلات الفقر والفوارق الطبقية داخل هذه المجتمعات وغيرها. فالمجتمع الفرنسي يمتاز بخصوصيات معينة منها :

- أعلى معدل الخصوبة في أوروبا (معدل2 لكل امرأة)؛
- ارتفاع نسبة الشباب إلى مجموع السكان؛
- يصل عدد السكان الذي يتجاوز عمرهم 60سنة إلى الثلث بحلول 2030، وما له من تأثير على إيرادات الجباية ونفقات التقاعد؛
- يعيش 7.9 مليون نسمة تحت عتبة الفقر(الشباب، المسنين البطالين) متمركزة في الأوساط الحضرية.

1-الأهداف بالأرقام:

- تخفيض نسبة إعاقة العمل في المؤسسات إلى أقل من 6 % من مجموع العمال؛
- تخفيض نسبة الفقر إلى الثلث بحلول 2012؛
- تجديد وبناء 800000مسكن بحلول 2020.

2- الخيارات الإستراتيجية: تتمحور حول[1]:

- استمرار النمو الاقتصادي من خلال المحافظة على مناصب الشغل وخلق مناصب جديدة في إطار التكامل الاجتماعي؛
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي، مع احترام خصوصيات التنوع بين مختلف المناطق؛
- الدراسة الاستشرافية لنتائج النمو الديمغرافي، وتدعيم التضامن الوطني؛

[1] -Mise en œuvre de la stratégie national du développement durable-2010-2013,1er Rapport au parlement Octobre 2011p 34

- إعطاء الأولوية لإدماج العائلات المهاجرة ثقافيا من خلال توسيع تعليم اللغة الوطنية، غرس القيم الاجتماعية؛

-خلق مناصب الشغل؛

- إعداد برامج وطنية للقضاء على الأمية في الأوساط العمالية؛
- محاربة التمييز العنصري وتدعيم التنوع الثقافي؛
- تخفيض استهلاك الطاقة، مع توعية الشباب بأهمية التنمية المستدامة[1].

الفرع التاسع: التحديات الدولية في مجال التنمية المستدامة والفقر في العالم.

تتمثل الدولية في مجال التنمية المستدامة : الفقر، المجاعة، عدم التكافؤ بين الدول (علم متقدم وعالم ومتخلف)، عدم الاستقرار، كلها عوامل تهدد السلم العالمي.

إن الدورة 55 للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة سنة 2000 حددت ثمانية أهداف رئيسية للقضاء على الفقر العالمي بحدود سنة 2015 [2]: محاربة التهميش والفقر والمجاعة، تأمين التعليم الابتدائي للجميع، المساواة بين الجنسين، محاربة الأمراض المعدية ومرض فقدان المناعة (السيدا)، معدل الوفيات للمواليد، تحسين الخدمات الصحية للأمومة و المواليد، تجسيد شراكة العلمية من أجل التنمية.

من سنة 2000 إلى يومنا سجل تحسن على عدة مستويات : انخفاض المجاعة إلى النصف (من 2مليار نسمة إلى 1 مليار نسمة)، وعدد السكان الذين يعيشون 1.25 دولار /يوميا من 1.8مليار نسمة إلى 1.4مليار نسمة، إرتفاع نسبة التمدرس إلى 15%، انخفاض نسبة الوفيات للأطفال أقل من 5سنوات من 12.6مليون سنة 1990 إلى 9مليون سنة 2007.

أما معدلات النمو فكانت منخفضة نتيجة لاعتبارات منها الأزمة المالية العالمية التي مست جميع اقتصاديات العالم، وأزمة الغذاء العالمي، إضافة للتغيرات المناخية وما لها من تأثيرات سلبية على الأرض والمياه وغيرها.

أما الحوكمة الدولية في مجال التنمية المستدامة فإنها ترتكز على جملة من الهياكل : برنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة(PNUE)، لجنة التنمية المستدامة(CDD) للأمم المتحدة، منظمة الزراعة والتغذية(FAO)الصندوق العالمي للبيئة(FEM).

[1]- Conseil européen du16 octobre2008.

[2] -المعطيات الإحصائية لتقرير الأمم المتحدة حول التنمية سنة 2009.

أما على مستوى الاقتصاد الفرنسي فإن الاستراتيجية متنوعة مشتملة على 07 مجالات رئيسية[1]:التربية، المياه، الصحة العمومية ومحاربة مرض السيدا، حماية البيئة، النقل، تطوير الهياكل القاعدية، تطوير القطاع الخاص للمساهمة أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية، المساواة بين الجنسين.

1–الأهداف بالأرقام:

–بلوغ الإعانات من أجل التنمية نسبة 0.7 % من الدخل الوطني؛

- تخفيض انبعاث الغاز؛
- تسخير 05 مليار أورو للزراعة والأمن الغذائي لإفريقيا على مدار 05سنوات؛
- تسخير على مدار خمس سنوات مبلغ 2.5 مليار أورو لتمويل وإعادة تأهيل القطاع الخاص في القارة الإفريقية؛
- تدعيم الهياكل القاعدية التجارية بتسخير 250مليون أورو (الهياكل الإنتاجية والنقل، والمساعدة التقنية).

2– الخيارات الإستراتيجية: تتمحور حول[2]:

- تدعيم الحوكمة العالمية في مجال التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة : الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية؛
- المساهمة الفعالة دوليا في الأمنين الغذائي والطاقوي، من خلال تخفيض معدل الفقر وتحقيق أهداف الألفية؛
- متابعة الشراكة العالمية من الغذاء والزراعة من خلال اتفاقية الشراكة الاقتصادية لتنمية مناطق التبادل الحر بين (افريقيا، الكراييب، المحيط الهادي) وتثمينها؛
- تدعيم السياسة الدولية الطاقوية الصديقة للبيئة؛
- تدعيم المجهودات الدولية للتضامن من أجل التنمية المستدامة؛
- محاربة تأثيرات التغيرات المناخية على الإنسان (الجفاف ، الفيضانات) من خلال تسخير جميع الإمكانيات المتاحة؛
- المساهمة الفعالة في حماية حقوق الإنسان، لأنها الشرط الأول والأساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

[1]- -Mise en œuvre de la stratégie national du développement durable-2010-2013,1er Rapport au parlement Octobre 2011 .P40.

[2] -Mise en œuvre de la stratégie national du développement durable-2010-2013,1er Rapport au parlement Octobre 2011.P43.

المبحث الثاني : إستراتيجية المناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة.في الجزائر

توجهت معظم الدول النامية خلال العقدين الماضيين إلى تبني سياسات وبرامج صناعية تنبثق من استراتجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتراوحت تلك السياسات من كونها مزودة بخطط وبرامج تدار وتنفذ بشكل مباشر ومركزي من قبل الدولة ذات النظام الاقتصادي المركزي، إلى كونها مجرد توجيه لطموحات المؤسسات العامة والخاصة لتتلاءم مع مجموعة أهداف تنموية شاملة مع تجميع هذه الطموحات وتبويبها ورصد الميزانيات اللازمة للمؤسسات العامة واقتراح ووضع حوافز مناسبة بالنسبة للمؤسسات الخاصة وذلك في الدول ذات الاقتصاد الحر ،وبجانب السياسة الاقتصادية فان منهجية التنمية الصناعية في كل دولة تتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة نمط التصنيع والموارد المتاحة وبواقع العمالة وتوافرها وبدرجة النمو الاقتصادي.

الجزائر بحكم انتمائها لمجموعة البلدان النامية تتميز بالخصائص العامة لهذه البلدان ومحاولة منها للقضاء على عوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي ،انتهجت بعد حصولها على الاستقلال السياسي خطط تنموية طموحة تعتمد بالأساس على إيجاد قطاع عام قوي وعلى أداة التخطيط الشامل للقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أتسمت المرحلة الأولى منها بالتركيز على الهياكل الأساسية والتنظيمية واستصدار التشريعات والإجراءات التي استهدفت تهيئة مدخل عقلاني للتنمية الصناعية، وفي المرحلة الثانية وضعت أول خطة للتنمية الاقتصادية واستهدفت تنمية القطاعات الصناعية الأساسية.كما اتبعت بعد ذلك في مراحل أخرى بإصلاحات هيكلية ومالية مست المؤسسات العمومية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام تمهيدا للانتقال إلى اقتصاد السوق.

إن المتتبع للجهود التنموية التي بدلتها الجزائر في سبيل التنمية الصناعية ،يتأكد أن القطاع الصناعي اعتمد في نموه على العديد من السياسات والتي أسفرت عن بناء هيكل ضعيف للإنتاج الصناعي ،صناعات معتمدة في الغالب على العالم الخارجي في تلبية طلبها على المدخلات الإنتاجية والمعدات والخبرات الأجنبية أيضا الآمر الذي زاد من الارتباط ومن تبعية القطاع الصناعي للعالم الخارجي.

المطلب الأول : خصوصيات الاقتصاد الجزائري

تتواجد الجزائر اليوم ضمن محيط وطني ودولي يتميز بتغير وآليات جديدة تحتم عليها التكيف والمواكبة وليس الانعزال، فالجزائر تعيش في محيطين (داخلي وخارجي).

الفرع الأول:المحيط الداخلي.

ممالا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم جملة من العوامل [1]:

- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز (مواد طاقوية و منجمية ومواد أولية هامة)؛
- حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها ؛
- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير؛
- توفر بنية شاملة وهامة : البنية المنائية و المطارية والبرية؛
- توفر مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها، أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى [2]:

1- **اقتصاد ريعي** : يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية لا تراعي محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها، والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال اللاحقة فيها، وإن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق الأولي على حساب استراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة، جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية ، وانعكاسات سياساتها الانفاقية في تنامي آليات الترييع الداخلي وآثاره السلبية.

2- **اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد (انتشار السوق الموازية):** أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية فازدادت

[1]- كامل عبد المقصود بكري ،الاقتصاد الدولي، مطبعة دار الجامعات ،مصر ، 1998 ، ص100.

[2]- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر، عدد01سنة2002،ص50

شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات ، يساهم الاقتصاد غير الرسمي في تشكيل الناتج الداخلي الإجمالي عدا المحروقات 12% (حسب منتدى رؤساء المؤسسات) و35% حسب وزارة التجارة[1].

الفرع الثاني: المحيط الخارجي.

نعني به البيئة العالمية التي تتواجد فيها الجزائر والتي يمكن إيضاحها في العناصر الآتية[2]:

- ظاهرة العولمة وما أفرزتها من سلبيات على اقتصاديات الدول النامية؛
- التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية؛
- سيطرة قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية؛
- الشرطية التي تربط التعامل الاقتصادي بعوامل الأمن والديمقراطية والعدالة ....وغيرها .

الفرع الثالث: خصوصيات القطاع الصناعي.

يتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية ،ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر وتتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية :

1- **ضعف الإنتاج الصناعي :**

لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تتعدى 13%[3]، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة. إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطيع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية،أي التوجه للداخل، وهكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية، لأن تكون سجينة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها،حتى

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003 ص (123-124-125).

[2] -عبد الله خبابه ،السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية، دار الثقافة الجامعية،مصر، 2009ص163.

[3] - بوزيدي عبدالمجيد ،أزمة التصنيع في الجزائر "جريدة الشروق اليومية" عدد 2050سنة 2007

بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه، لأجل بقائها لأنها بقيت تنتج للطلب المتوفر فيه، غير متجرئة على الذهاب أبعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا .

2- **ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية :**

تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج، القيمة المضافة، الربح ..). وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات،سواء كانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية عن هذا الإنتاج[1].

وتتصف الصناعة الجزائرية، عموما شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية .

3- **الحماية وضعف القدرة على المنافسة :**

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة ،وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة ،وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين ،بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق ، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته ، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها ، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية ،بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية ، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتوج المحلي ،بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتوج المحلي على منافستها .إن أسوار الحماية التي تمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف

[1] -العلي إبراهيم ، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودور ه في تنمية الصادرات في سوريا ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاقتصاد جامعة دمشق ،2002،ص75.

والغاية التي وجدت من أجلها ، بل كانت النتائج عكس ما أريد وكانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني من مشاكل عديدة أبرزها :

-تدني مواصفات السلعة المنتجة .

- الارتفاع في كلفة الإنتاج .

- آلية عمل اقتصادي وإداري سمتها الأساسية البيروقراطية

-تدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع السوق بقوانينها ومتغيراتها

وخير ما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، وانخفاض حجم صادراته،إلا أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق وأدخله في منافسة لم يكن مهيئا لها مع القطاع الخاص المحلي، مما فاقم من مشاكله في البداية، وبدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة، وتطوير آليات عمله بما يتناسب وظروف المنافسة المستجدة، لكن هذا لا يخفي حقيقة أن القطاع العام الصناعي مازال يعاني من المشاكل السابقة ،كما أن الوضع يختلف من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى ، إلا أن وجود هذه المشاكل وتراكمها مازال واقعا يدل عليه ،وربما كانت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع العام المشابهة إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالمية أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل :

- توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة .

- المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين.

كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية .

4-العلاقة مع السوق الخارجية :

إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاقا العملية التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة ،قد زاد من حجم المستوردات ،كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها ،مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان.

5- ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية :

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية ،ومنها الدول العربية ، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية ،بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية ، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها :

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة ، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى اقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية .

- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام

- الإنتاجية الضعيفة للعمالة .

- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية

إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية ،وليست عملية نوعية ،أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعية المنتوج ، والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين ، فالعالم يشهد تغييرا هائلا و متسارعا في تطوير الإنتاج ومواصفاته ،ولا تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية .

6-الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة :

لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق ،وبخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة ،ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية فحسب ، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهمنا هو ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق بـ [1]:

- الآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج .

-طرق العمل وأساليب الإنتاج ، وغرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة والنوعية

-العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال .

-خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.

وبذلك فإن تقدم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة وبحث علمي، كما أنها مدينة لها بكل ما حققته وستحققه، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا المكتشفة والمطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب عديدة مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة،أو وثائق براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، إضافة إلى المساعدات والدراسات الفنية لكن عملية نقل التكنولوجيا،لا تقتصر على إقتناء هذه الآلات والوثائق بل تتطلب تطويع هذه التكنولوجيا وتفهمها واستيعابها وتطويرها لتستثمر بكامل طاقاتها وبما ينسجم مع البيئة التي تعمل بها[2].

إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث أخذت عملية نقل التكنولوجيا شكل عملية التقليد، ولم يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل والصيانة، وبالتالي لم يتم استيعاب وتطويع هذه

[1] - العلي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص79.

[2] -نفس المرجع ، ص 79.

التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية، والعمل على تطويرها أو إعادة إنتاجها بشكل آخر، وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة .

7- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:

يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتوج وبنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا، وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة، لاجرء أية تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من اجل التصدير،لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها .

8- العملية الصناعية المتجزئة :

إن العملية الصناعية بطبيعتها عملية متكاملة متشبعة تشمل على جوانب عدة[1]:

- عملية الإنتاج نفسها بما فيها من زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه والأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه في الدورة الاقتصادية (الاستهلاك)، وكذلك الدور التنموي (التراكم الرأسمالي).
- عملية نوعية تستوجب تحسين نوعية وجودة الإنتاج وتطويره باستمرار.
- عملية محرضة لعمليات أخرى تكون مشتقة منها ومكملة لها، تدعم العملية الأساسية فتضع لها مخرجات مختلفة وتزودها بمدخلات صناعية عديدة، وتمكنها من لعب دور رئيسيا في مضاعفة وخلق صناعات جديدة .

[1] - العلي إبراهيم ، مرجع سابق ،ص80.

– عملية مرتبطة بعملية الإعلام والتسويق التي أصبحت من الأهمية بمكان، حتى أنها فاقت عملية الإنتاج نفسها، لأن المهمة الأساسية والشاقة أصبحت تصريف الإنتاج وبيعه .

بينما نرى أن العملية الصناعية في الجزائر مازال ينظر لها على أنها عملية إنتاجية فقط، همها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه أو حتى الكيفية والأسلوب المتبع في تصريفه، بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة عما حولها حيث نلاحظ ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات القائمة ومنفصلة أيضا عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت إنجازا متمما وملازما لعملية الإنتاج .

المطلب الثاني :المناطق الصناعية في الجزائر

الفرع الأول :ظهور المناطق الصناعية بالجزائر.

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3[1].

1–إدارة المناطق الصناعية: يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

2– تهيئة المنطقة الصناعية: تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:

*هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9 ، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

[1] -مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006،ص-ص-12-18

*مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.

*عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

3- تسيير المنطقة الصناعية: حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها[1]:

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

*مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

* مؤسسة التسيير العقاري SGI.

تتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات، كما تقوم

[1] -مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، مرجع سابق ، ص 19.

المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

الفرع الثاني:أهم المناطق الصناعية في الجزائر.

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار ،وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي وأريس و جرمة بباتنة، وأقبو ببجايةوسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار ةالحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ ، إلا أن هذه المناطق شهدت ركودا مما أثرا سلبا على الأداء الاقتصادي ، وعلية إتخذت السلطات جملة من الاجراءات لإعادة تنشيطها من جديد:

1–إعادة تأهيل المناطق الصناعية: يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بـ 7.2مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية. فمنذ انطلاق هذا البرنامج سنة 1999، قامت الدولة بتمويل ما قدره 28 مليار دينار ما يعادل 280 مليون اورو من ميزانيتها للقيام بعمليات إعادة التأهيل على النحو التالي[1]:– تم الانتهاء من 130 عملية . –40 عملية هي في طور الانتهاء.

1–1– محتوى برنامج إعادة التأهيل :

–الطرقات و الإنارة الخارجية . –توصيل شبكة المياه الصناعية. –ربط مع الشبكة الوطنية للكهرباء، الغاز والهاتف. –إنشاء جدار ومراكز مراقبة و حراسة.

2–المناطق المدمجة

[1] - مجوبي خيرالدين ،سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعة، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر – دراسة حالةالمنطقة الصناعية برج بوعريريج،17-18 ماي2010،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

تم تحديد 29 منطقة من هذا الصنف بعد تقييم التنافسية الصناعية للفروع في الولايات الجزائرية مع اخذ بعين الاعتبار البنية التحتية المنجزة أو في طور الانجاز.و لتوزيعها جغرافيا تم الاعتماد على جملة من المؤشرات أهمها :

- النشاط الاقتصادي و الصناعي للفروع و تمركزه.
- القدرة على التصدير.
- مستوى تأهيل البنية التحتية و مدى استفادتها من المشاريع الكبرى .
- التغطية الجامعية و مؤسسات البحث العلمي
- التمركز المكاني للشركات.
- تنافسية المنتوج و كثافة التكنولوجية.
- توفر الخدمات العامة والتغطية المؤسساتية (بنوك).
- الموقع الاستراتيجي, سهولة النقل, القرب من الأسواق.

3- البرنامج الوطني الاستشرافي للمناطق الصناعية للفترة(2012-2017).

نظرا للمستجدات على المستوى الوطني وخاصة بعد انجاز الطريق السيار شرق غرب، فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرتها للمناطق الصناعية من المناطق المدمجة إلى المناطق الصناعية الجديدة وفي إطار التعاون وتبادل التجارب بين دول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها ألمانيا[1]. والذي تم اعتماده شهر أفريل 2012، وعليه سنحاول إعطاء نظرة وجيزة حول هذا البرنامج :

إن البرنامج الجزائري الجديد للمناطق الصناعية الذي تمت المصادقة عليه يتمحور حول جملة من النقاط :

3-1- خلفية إعداد البرنامج : إن البرنامج كانت نتيجة لعد أسباب منها[2] :

[1] - Ministere de l'industrie ,de la PME et de la promotion de l'investissement— programme développement Economique durable des zones industrielles -juin 2011.

[2] - LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement. avril2012 .p03.

- إحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري(ANIREF) للمواقع الوطنية لتوطين المناطق الصناعية بناءا على طلبات الولاة (بداية 2011).

- مقررات مجلس الوزراء بتاريخ 2011/02/22.

- قرارات اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الخمسين بتاريخ 2011/03/06 والمتضمن إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسة اقتراحات قوائم المناطق الصناعية الجديدة (إزالة أو إضافة مناطق جديدة).

- القرار الوزاري المشترك والمتضمن إنشاء 36منطقة صناعية جديدة.

- مصادقة اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الواحدة والخمسون بتاريخ 2011/04/19.

- توسيع البرنامج إلى 39 منطقة صناعية جديدة مع إعادة النظر في الوسائل المادية والمالية.

- إدماج 03مناطق جديدة بناء على أمر حكومي والمتضمنة إنشاء 42 منطقة صناعية.

3-2-الأهداف الإستراتيجية: يهدف إلى تحقيق جملة من الغايات[1] :

- تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي؛

- إلغاء الحواجز العقارية في القطاع الصناعي؛

- وضع برنامج جديد لتهيئة الإقليم وفق مبادئ التنمية المستدامة؛

- رفع مر دودية الهياكل القاعدية.

3-3-المبادئ الأساسية لاختيار المناطق الصناعية : حددت جملة من القواعد لاختيار المنطقة الصناعية نوجزها في الجدول التالي :

[1]- LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement. avril2012 .p05.

جدول رقم(08) : معايير اختيار المنطقة الصناعية

المنطقة المثلى		المعـــــايير				
الرقم	القيود (الشروط)	النسبة	المؤشرات			الترتيب
			قوي	متوسط	ضعيف	
1	النظام العمراني	%10				
2	الموقع والقرب من المناطق الحضرية : البعد ب/كم عن ثلاث مواقع حضرية :المدينة- الأحياء -البلدية	%15				
3	المساحة	%15				
4	الملاحق	%20				
5	الهياكل والطرقات	%15				
6	الخدمات والنشاطات الملحقة	%5				
7	التأثيرات البيئية	%5				
8	اقتصاد المعرفة	%5				
9	النسيج الصناعي	%10				
المجموع		%100				

source : LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril2012. p07.

الجدول رقم (09)المواقع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة

الجهـــــة	الموقع الإقليمي	الولايات	عدد المناطق	المساحة هكتار
الشمال	شمال وسط	بومرداس (1)–بويرة(1)–مدية (1)– تيزي وزو(2)–بجاية (2)–الشلف(2)–عين دفلة (1)–البليدة، الجزائر ، تيبازة(1)	10	1739
	شمال شرق	عنابة (1)– قسنطينة (2)– سكيكدة(2)–جيجل (1)–ميلة (1)– سوق هراس (1)– الطارف(1)– قالمة(1).	9	2394
	شمال غرب	وهران (1)– تلمسان (1)–مستغانم (1)– عين تموشنت (1)– غليزان (1)– سيدي بلعباس(2)– معسكر (1)	8	1517
	27			5650
الهضاب العليا	الهضاب العليا الوسطى	الجلفة (1)– الأغواط، المسيلة (1)	2	478
	الهضاب العليا الشرقية	سطيف (1)– باتنة (1)– برج بوعريريج(2)– خنشلة (1)– أم البواقي، تبسة (1)	4	1346
	الهضاب العليا الغربية	تيارت(2)– سعيدة (1)–تسمسيلت ، البيض ، النعامة (1)	4	896
	10			2720
الجنوب	الجنوب الغربي	بشار (1)–تندوف ، أدرار(1)	2	402
	الجنوب الشرقي	غرداية (1)–بسكرة (1)– الوادي ، ورقلة (1)	3	800
	الجنوب الكبير	تمنراست ، إليزي	00	
	05			1202
	المجموع 42			9572

source : LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES – ministère de l'industrie de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril2012 p09

الشكل رقم 05:الموقع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة على الخريطة

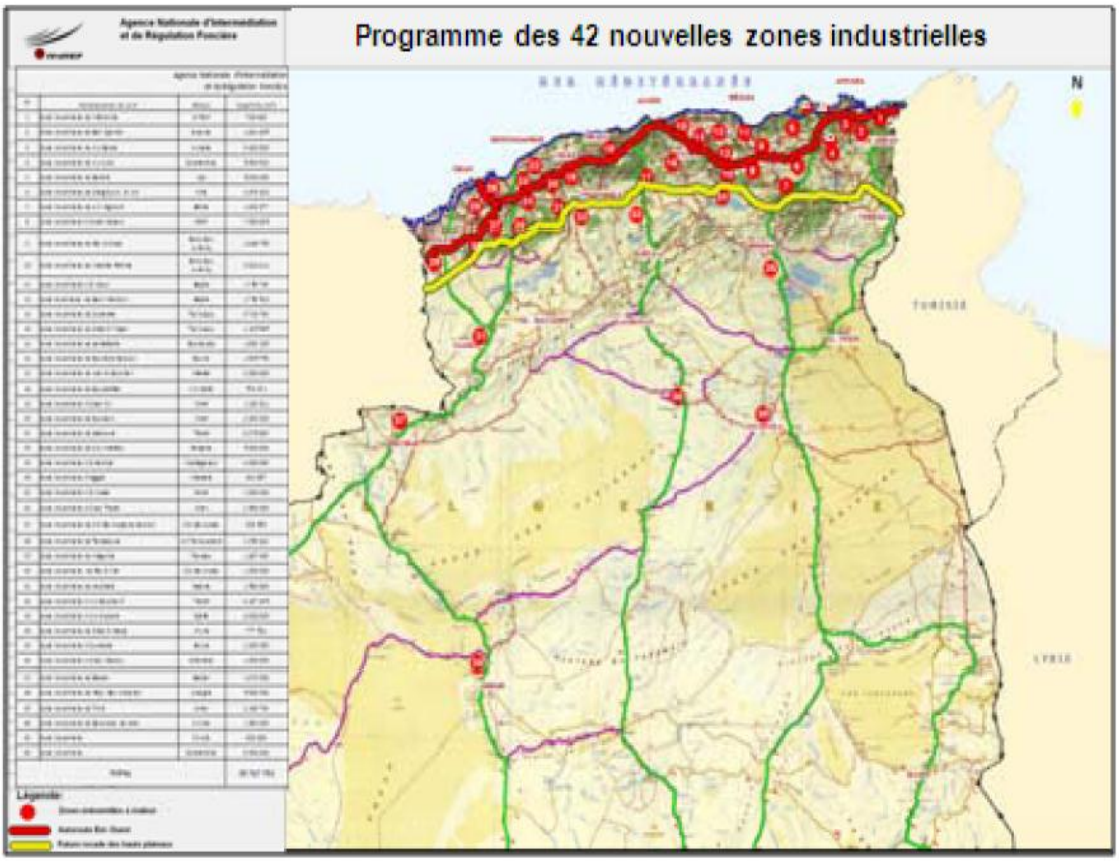

source : LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES – ministère de l'industrie de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril2012 p09

3-4-تمويل البرنامج : يمكن إيجازها في الجدول الآتي :

الجدول رقم (10) : المعطيات الإجمالية للبرنامج

عدد المناطق الصناعية	42 منطقة صناعية
التكلفة الإجمالية للمشروع	88 مليار دينار جزائري
عدد الولايات المعنية	34ولاية
المساحة الإجمالية ل42 منطقة صناعية	9572
المساحة الصافية	7179

Source: LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril2012.p12.

3-5- تحليل التدفقات المالية المرتبطة بالمشروع

جدول رقم (11): التقديرات المالية للبرنامج

	الآنجاز	**مصدر الموارد المالية**
مرحلة الاستثمار **(إنجاز 42 منطقة صناعية)**	**تهيئة المناطق الصناعية**	**قروض طويلة الأجل**
مرحلة الاستغلال **(تسيير المناطق الصناعية)**	**نفقات التسيير** **(إدارة–صيانة –أمن)**	**طرق الحصول على المداخيل من طرف الوكالة**
	تسديد القرض	

المصدر:WWW.ANIREF.DZبتاريخ 2012/02/05.

3-6-مدة الإنجاز :

جدول رقم 12:مدة الإنجاز

بداية الأشغال	نهاية الأشغال	القترة الإجمالية (بالأشهر)
السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2017	63شهر

السنة	بداية ا لأشغال عدد المناطق	ا لإنجاز عدد المناطق
2011	الانتهاء من الدراسة والإجراءات الإدارية	
2012	11	
2013	31	
2014		4
2015		18
2016		19
2017		1
المجموع		42

Source: LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril2012. p16.

3-7-مراحل الانجاز:

3-7-1-الجانب التشريعي

وضع الإطار القانوني والتنظيمي للإنشاء المناطق الصناعية.- اصدار مختلف النصوص والقرارات التنظمية التي تتبين الضرورة العامة للمناطق الصناعية.

3-7-2- الجانب المالي :

- الدراسة المالية للبرنامج.
- التخطيط التقديري للبرنامج.
- توقيع الاتفاق مع الصندوق الوطني لدعم الاستثمار في إطار القروض الطويلة الأجل.
- اتفاقية القروض لكل منطقة على حدا في طور الإنجاز.

3-7-3-الجانب التنقيذي :

- الانتهاء من اختيار المواقع.
- -جمع الوثائق الضرورية (الخرائط، المخططات ، الدراسات ...إلخ).
- مراسلة السلطات المحلية لتخصيص المواقع.
- اختيار مكاتب الدراسات والانطلاق في مختلف مراجل الدراسة
- الاتصالات الأولية مع المؤسسات العمومية للإنجاز.

المطلب الثالث: دور المنطقة الصناعية برج بوعريريج في التنمية المستدامة

الفرع الأول:الصناعة بولاية برج بوعريريج.

تتمركز الصناعة بولاية برج بوعريريج في 12 مقر نشاط صناعي، وتعتبر المنطقة الصناعية لمقر الولاية أهم قطب صناعي بالولاية، أين يلاحظ وجود مصانع ذات بعد قاري وجهوي، وكذا وحدات صناعية صغيرة خاصة، وهذه المنطقة تشهد اكتضاضا في مساحتها مما يتطلب توسعتها وذلك بإنشاء منطقة صناعية أخرى بمشتة فاطمة تتربع على مساحة قدرها 500هكتار، أما باقي النشاطات الصناعية الأخرى فتمارس في مناطق نشاطات عبر الولاية، وتقدر المساحة الإجمالية والمهيأة والموضوعة تحت تصرف المستثمرين بـ 260 هكتار.

الشكل رقم 06: تمركز الصناعة في أنحاء الولاية

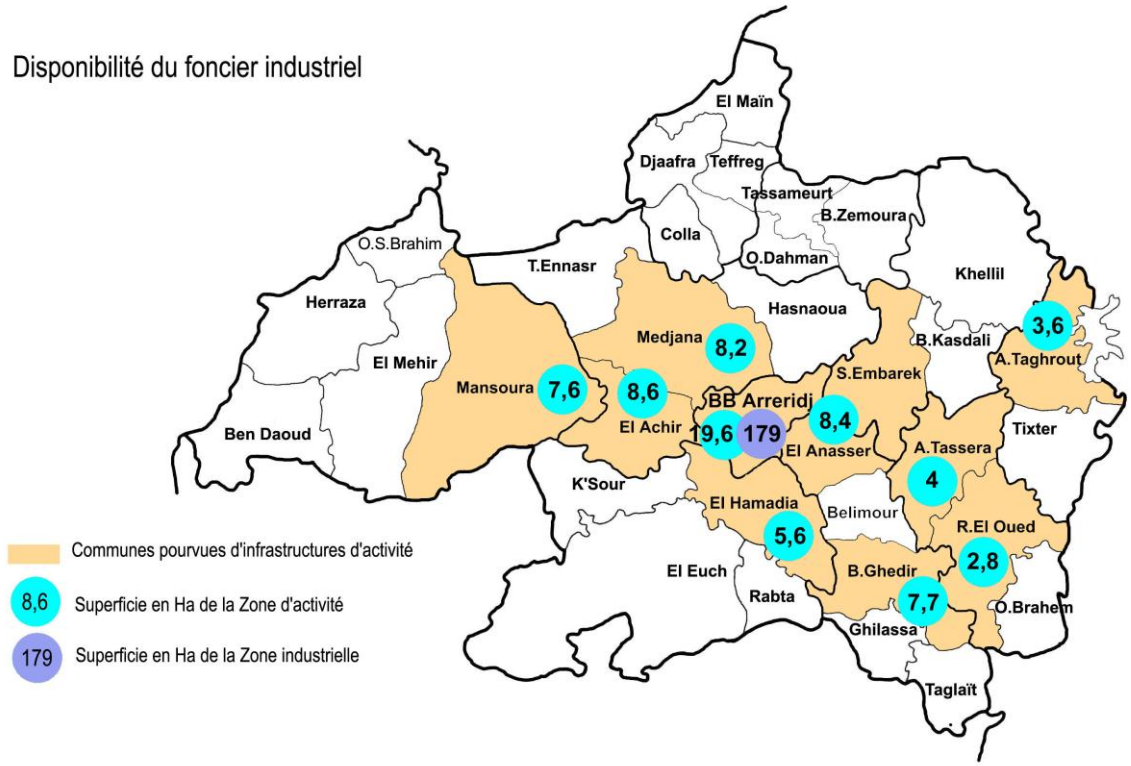

المصدر: مصالح مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية ب ب ع.

الفرع الثاني:التعريف بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج.

1- **البطاقة التقنية للمنطقة الصناعية**[1]:

تاريخ الإنشاء : 1976/01/27. بقرار وزاري صادر عن وزارة الأشغال العمومية والبناء رقم 173.

المساحة الإجمالية : 180هكتار. **عدد القطع** : 163قطعة. **عدد المؤسسات** 97.

وتجدر الإشارة أن المنطقة الصناعية مزودة بالمرافق والشبكات الضرورية التالية:

-شبكة طرقات مساحتها حوالي 15 هكتار.

-شبكة تصريف المياه المستعملة 10485متر طولي.

[1]- fiche technique –zone industrielle BBa. Janvier 2012 p01

-شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب 7.837متر طولي .

-شبكة الإنارة العمومية: 265 عمود معدني للإنارة.

-شبكة مضادة للحرائق: 48 مخرج.

-الري: خزان ماء صالح للشرب سعته 500م^3.

الشكل رقم (07) : المخطط الجغرافي للمنطقة الصناعية

2- تسيير المنطقة الصناعية BBA: كانت مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية E.G.Z.I تقوم بتسيير المنطقة الصناعية برج بوعريريج عند إنشائها وتحولت هذه المؤسسة إلى مؤسسة التسيير العقاريSGI، بموجب القرار رقم 05 المؤرخ في 25 جويلية 2003 ، والتي من مهامها أيضا توفير الأمن وأعمال الصيانة اللازمة للمنطقة الصناعية.

تحتوي المنطقة الصناعية على 97مؤسسة، وهي ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم13 : جرد المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج

نوع المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة
المؤسسات النشطة	65	%67
المؤسسات قيد الإنشاء	21	%21
المؤسسات المتوقفة عن النشاط	11	%12
المجموع	97	100

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI برج بوعريريج جانفي 2012 ص 06

3- **توزيع المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج** : تتكون المنطقة الصناعية BBA من مؤسسات خاصة وأخرى عمومية، تعمل في صناعات متنوعة ويمكن تصنيفها كالتالي:

جدول رقم14: عدد المؤسسات النشطة بالمنطقة الصناعية حسب النشاط/ عدد العمال

مجال النشاط	عدد العمال	عدد المؤسسات النشطة
الصناعة الإلكترونية	**2360**	**09**
الصناعة الغذائية	**381**	**09**
صناعة التعدين	**170**	**04**
صناعة النسيج والجلود	**142**	**06**
صناعة الورق	**620**	**03**
بناء ومواد البناء	**900**	**19**

صناعة البلاستيك والكيمياء	**135**	**08**
خدمات*	**110**	**07**
المجموع	**4818**	**67**

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI برج بوعريريج جانفي 2012 ص 07.

4- توزيع المؤسسات قيد الإنشاء في المنطقة الصناعية:

جدول 15 توزيع المؤسسات قيد الإنشاء في المنطقة الصناعية

قطاع النشاط	العدد	عدد العمال
الصناعة الإلكترونية والكهربائية	06	270
الصناعة الغذائية	02	80
صناعة الحديد	03	145
صناعة النسيج والجلود	01	85
صناعة الورق	01	40
التعمير ومواد البناء	04	630
صناعة البلاستيك والكيمياء	04	485
المجموع	**21**	**1735**

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI برج بوعريريج جانفي 2012 ص 08.

5- **إعادة تأهيل المنطقة الصناعية برج بوعريرج:** في إطار برامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية استفادت المنطقة الصناعية ب.ب.ج من دعم مالي سنة 2001، 2004 بهدف:

5-1-الدعم المقدم في سنة 2001: حيث استفادت المنطقة من مبلغ مالي قدره 163.332.00دج، وذلك بهدف إعادة شبكة الطرقات، وترميم شبكات الإنارة وقنوات صرف مياه الأمطار.

5-2-الدعم المقدم في سنة 2004: حيث خصص مبلغ 155.883.519,72دج بهدف القيام بالعمليات التالية:

-وضع سياج طوله 1.5كلم

-إعادة الطرقات الرئيسية المخربة رقم 03 و04 مع وضع أرصفة وخلق شبكة طرقات جديدة.

- إعادة شبكة الصرف للمياه المستعملة.

- توسيع شبكة الإنارة العمومية على طول شبكة الطرقات الجديدة.

- توسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

- إنشاء خزان ماء سعته 500 م^3.

الفرع الثالث:دور المنطقة الصناعية في التنمية المستدامة.

1- **القضاء على البطالة:** حيث ساهمت المنطقة الصناعية في خفض نسبة البطالة بالولاية بشكل كبير من خلال استيعاب عدد كبير من اليد العاملة، إذ قدرت نسبة البطالة في سنة 2005 بـ 19.79 %، وانخفضت في سنة 2007 وأصبحت تقدر بـ 12.36%[10] .

2- **القضاء على الفقر:** والذي يعتبر الهدف الرئيسي من عمليات التنمية لاسيما المحلية منها، إذ أن توفير مناصب الشغل يؤدي إلى حصول الأفراد على دخول مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشتهم.

3- رفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي والاستفادة من الطاقات الكامنة المحلية.

4- المساهمة في رفع إنتاجية القطاعات الأخرى: وذلك عن طريق العلاقات التشابكية بين الصناعة وهذه القطاعات، فوجود مطاحن مثلا أدى إلى تشجيع زيادة زراعة القمح بالمنطقة وكذلك هو الحال بالنسبة للمحاصيل الزراعية الصناعية، مما يؤدي في النهاية إلى الرفع من الناتج الوطني.

5- التنويع في المنتجات وتقديم منتجات محلية تلبي حاجات السكان المحليين.

6- زيادة درجة التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى.

7- تتمثل التنمية المستدامة في استغلال الموارد الطبيعية القابلة للتجديد، بحيث لا يتم إهمالها أو الإضرار بها أو الحد من قابليتها للتجديد وذلك من أجل الأجيال القادمة من خلال المحافظة على المخزون الثابت من الموارد الطبيعية، ورغم التطور الصناعي الكبير الذي تعرفه الولاية لا سيما في ميدان الإلكترونيك والصناعة الغذائية ومواد البناء إلا أن البيئة بها تعرف تراجعا يتجسد أساسا في تلوث

الأراضي والأودية بسبب النفايات الصناعية والمنزلية، إضافة إلى تلوث الهواء الناتج عن حرق النفايات والغازات المنبعثة من السيارات، ويعتبر مادة الأميونت أهم الملوثات البيئية بالولاية إلا أنه وللحد من الآثار السلبية لهذه المادة فقد تم كإجراء أولي توقيف نشاط المؤسسة المتسببة في ذلك، إلا أن هذا الإجراء ظرفي وتبقى عملية معالجة هذه النفايات هي التحدي الرئيسي أمام السلطات المحلية.

الفرع الرابع:المعوقات التسييرية للمنطقة الصناعية: يمكن تلخيصها فيما يلي[1] :

1–التزود بالمياه الصالحة للشرب : يتواجد بالمنطقة الصناعية خزان ب500م^3 وهو غير كاف لتزويد المؤسسات.

2–حالة الطرقات : تعاني من نقص تهيئة الطرق داخل المنطقة الصناعية إذ أنها تشهد حركة 3500 مركبة منها 55 % من الحجم الكبير مما أثر سلبا على الطرقات.

3–محطة التنقل : منذ افتتاح نقطة بيع الاسمنت لمصنع الإسمنت عين الكبيرة على مستوى المنطقة الصناعية فحجم المركبات تضاعف وما نتج عن من اختناقات مرورية داخل المنطقة الصناعية.

3–عقود الملكية : من 96 متعامل موجودين على مستوى المنطقة الصناعية ، 20متعامل لم يحصلوا على عقود الملكية مما أثر سلبا على النشاطات الاستثمارية.

المطلب الرابع : التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة.

بالرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة ، إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة.

[1]- fiche technique –zone industrielle BBB. Janvier 2012. p04.

الفرع الأول :مجالات التدخل: سنحاول ذكر أغلب مجالات التدخل[1]:

1–في مجا ل التلوث المائي: تتعلق الأعمال الجارية بإعادة تأهيل الشبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، بإعادة تأهيل شبكات 10مدن يفوق عدد سكانها 02مليون نسمة، و إعادة تأهيل 24محطة للتصفية دون أن ننسى مبادرات الشراكة مع الدول الأوربية لتحسين تسيير الموارد المائية، مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص و إعادة النظام التعريفي للماء،وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه، ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية و المتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 170مليون دينار أنجزت منه 50بالمائة.

2–في مجال التلوث الجوي :إن المصادر الرئيسية للتلوث الجوي في الجزائر هي السيارات والصناعة وترميد النفايات،وقد اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص حيث نسجل في الوقت الحالي حوالي 40.000سيارة حولت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز 160محطة منتشرة عبر كافة الإقليم –وإن كان هناك مصنع تكرير وحيد لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بسكيكدة.

وفي المدة الأخيرة، خصصت مصانع الإسمنت ووحدات الامينت–الإسمنت استثمارات جديدة لتجديد أو لإقامة تجهيزات مضادة للتلوث فقد استثمرت سوناطراك 272مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة ولاحترام التزاماتها لا سيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وباتفاقية مونريال المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون،تنفذ الجزائر برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو كإعداد برنامج وطني لحماية طبقة

[1]-.Environnement –Enjeux et Défis, revue de collectivités locale, publication périodique, n02,Juin1997.

الأوزون،وإنجاز حوالي 30مشروع مخصصة لإزالة المواد التي تسهم في إضعاف طبقة الأوزون،وتشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التبذير

3–في مجال النفايات الحضرية والصناعية:إن عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية في الجزائر تتم في ظروف مقبولة نوعا ما، غير أن هذه الإزالة لا زالت تجري في ظروف لا تؤمن أية حماية للبيئة، خاصة تفريغها في مزابل فوضوية على الرغم من محاولات إقامة مزابل مراقبة،كون الموارد المالية لا تسمح سوى بجمع ونقل النفايات وإن كانت كبريات المدن قد خصصت لها استثمارات معتبرة بغرض التقليل من آثار النفايات على البيئة وسيشرع في وقت قريب في تنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته26 مليون دولار أمريكي منحه البنك الإسلامي لولاية الجزائر.كما أن وضعية النفايات الصناعية هي الأخرى باعثة على القلق،وإن كانت حوالي 50بالمائة من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث إلا أن معظمها معطلة حاليا لذلك جهزت مؤخرا 15 وحدة صناعية بمحطات تصفية غير أن تشغيلها يبقى اتفاقيا، ومن جهة أخرى تعكف سوناطراك على دراسات حول المعالجة الكيماوية لأوحال البترول عوض طمرها وهذا تحقيقا للمواد03-10من القانون رقم 03-10مؤرخ في 19جمادى الأول عام 1424الموافقل19 يوليو2003المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

4–في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية: إن إقامة جل مشاريع وبرامج التنمية الثقيلة والملوثة على الشريط الساحلية زاد من تدهور الوضعية وبالتالي سعت الدولة سنة1992 بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات بشراء معدات الكفيلة بمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات ومواد المخابر ، وإعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر وتكوين الاطارات المختصة وتنظيم المرور في الموانئ،ومن جهة أخرى وعلى غرار بلدان الحوض المتوسطي، بادرت الجزائر بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة الشاطئية وقد انتهت دراسته الأولية الخاصة بالمساحة الحاضراتية للجزائر العاصمة، وفي حالة بلوغ هذا المشروع نتائج حسنة،يتم توسيعه إلى مناطق ساحلية أخرى،وقد قدرت كلفة إزالة أوحال الموانئ الرئيسية بمبلغ مليون دينار 3.600.

5 –في مجال الغابات وحماية السهوب:ترمي الاستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة أخرى والعمل على قدم وساق لإعادة تهيئة 03ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف، ولكن العمل الجبار الذي تجدر الإشارة إليه

هو عملية مكافحة الجراد الصحراوي حيث تم رش أكثر من 1400هكتار من الأراضي الموبوءة بيرقات الجراد الصحراوي في سياق تجربة المبيدات البيولوجية المشتركة بين الجهات المعنية بوقاية المزروعات الجزائرية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي أكدت بأن هذا المضاد الحيوي (العضلة الخضراء) المتكون من بذور الفطر ومزيج من الزيوت النباتية والمعدنية أفضل من المبيدات التقليدية كونه غير سام لبني البشر ولا توجد له تأثيرات جانبية بيئية أخرى، وقد قدر البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ 25مليار دينار

6- في مجال حماية التراث الثقافي:يمثل التراث الثقافي الأثري خاصة سندا للذاكرة الجماعية، وعلى الرغم من أهميته التاريخية والثقافية إلا أنه يعاني مشاكل أهمها: السلب المنتظم للمنحوتات والأواني لما قبل التاريخ وبيعها في الخارج،و سلوكات التخريب والخربشات التي يتركها المارة لإبراز الرسوم لالتقاط الصور،ونهب الصخور المنحوتة لتستعمل كمواد للبناء بشرشال وجميلة..لهذا الغرض فتحت عدة ورشات تعمل حاليا على ترميم التراث التاريخي،وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية وتخص العملية 18ولايةمنها الجزائر العاصمة
ب15موقع،الاغواط، قسنطينة، وهران،غرداية...،وقد خصص الغلاف المالي لحماية التراث التاريخي والثقافي ب1.114.000دينارجزائري

7 –في مجال التربية والتحسيس البيئي: إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية،وهي التي تربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي حيث تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول،وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع ايكولوجية.

الفرع الثاني : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

بادرت الدولة الجزائرية في إطار برامجها التنموية الموجهة إلى دعم النمو الاقتصادي المستدام و تهيئة الأقاليم بتخصيص قدر كافي من الموارد المالية و البشرية لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:

1-مشروع حماية الساحل.

2-مشروع حماية التنوع البيولوجي .

3-إنجاز مشروع خاص بالبيئة .

4-وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم.

5-مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب .

-6عمليات تحسين المحيط الحضري.

7- مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.

إضافة إلى هذا هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منها :

-تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.

-وضع جهاز مراقبة للهواء.

-مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق 200هكتار بين الجزائر العاصمة و المدينة الجديدة سيدي عبد الله.

-إعداد مخطط تهيئة الشاطىء في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط" PAM" و الذي يهدف إلى الحماية والإستعمال العقلاني و الدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة .

-إعداد المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم الذي يتطلع إلى أفاق 2030م .

إن هذا المسعى التنموي يرتكز على مبادئ التضامن و التنسيق ، الحكم الراشد ، والمشاركة التي تشكل العناصر الأساسية لسياسة التنمية المستدامة. قصد دمج العالم الريفي في مسعى تجديدي في مستوى تطلعات السكان ، فإنه تم إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة أو ما يعرف بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية وكما تم إنجاز الكثير من العمليات في مختلف المناطق الريفية لمحاربة الإنجراف، تطوير زراعة الأشجار المثمرة، ترقية الإقتصاد الريفي مع إنشاء فرص جديدة للشغل. هذه الإستراتيجية تهدف إلى تنمية اقتصادية مرافقة وموزعة بالتساوي عبر التراب الوطني، و ترجمتها تتم عبر سلسلة من العمليات تهدف على الخصوص إلى دعم الأنشطة المنشئة للشغل و المداخيل و تقوية إمكانية وصول سكان الريف للخدمات الأساسية من ماء و كهرباء و غاز وكذا متابعة برامج السكن الريفي.

الفرع الثالث:إستراتيجية الدولة في مجال التنمية المستدامة

وضعت إستراتيجية للعشرية من 2001-2011 تتركز حول تحقيق الأهداف التالية [1] :

[1]- .Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable.2002.

1- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية: حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة.

2- العمل على تحقيق النمو المستدام و تقليص حدة الفقر: من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.

3-حماية الصحة العمومية للسكان: من خلال التربية والتحسيس البيئي لحث المواطنين على احترام القواعد البيئية فيغيروا سلوكاتهم بصفة إرادية تجاه البيئة سواء بواسطة المعلمين والمربين أو الجمعيات الفاعلة أو الشخصيات المحلية ...لنصل لتحقيق المثل القائل "درهم وقاية خير من قنطار علاج".

*إن التنمية المستدامة تقوم على أربعة ركائز أساسية تعمل الدولة الجزائرية على تطويرها ومتابعتها وهي الركيزة البشرية، الركيزة المؤسساتية، الركيزة القانونية، والركيزة المالية.

المبحث الثالث: تقييم الإستراتيجيتين الجزائرية والفرنسية في مجال المناطق الصناعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال تحليلنا للإستراتيجيتين الجزائرية والفرنسية في مجال المناطق الصناعية ومدى تحقيقها لمبادئ التنمية المستدامة، يصعب علينا إجراء مقارنة أكثر دلالة وهذا لعدة اعتبارات منها :

1-وجود فجوة كبيرة بينهما في مجال التقدم الاقتصادي .

2-تحتل فرنسا المرتبة الخامسة عالميا بينما الجزائر اقتصادها تابع .

3-استقرار النظام الاقتصادي الفرنسي ،في حين توالت الأنظمة الاقتصادية خلال فترة وجيزة في الجزائر لا تتعدى خمسون سنة .

4-الاستقرار السياسي في فرنسا، بينما اللاستقرار في الجزائر وخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين.

5-الدولة الفرنسية استعمارية بينما الجزائر مستعمرة ولمدة 132سنة.

ومع ذلك يمكننا التركيز على مجموعة من مؤشرات التسيير المستدام على سبيل المثال لتكون أساسا للمقارنة والتقييم .

المطلب الأول :المحور الاقتصادي

الفرع الأول :في فرنسا .

يتم تنشيط المناطق الصناعية من قبل جمعية الصناعيين ومختلف الجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الاقتصادية، سعيا لتحقيق جملة من الأهداف :

- تجميع المؤسسات الواقعة في منطقة واحدة؛
- الإعلام والاستماع للانشغالات والاقتراحات المقدمة من قبل الجماعات المحلية؛
- المساعدة والتطوير لشروط العمل لمختلف مستعملي المنطقة الصناعية؛
- التنسيق والتعاون مع مختلف المناطق الصناعية في فرنسا؛
- تنظيم اجتماعات دورية تتمحور حول عالم الشغل والتكوين، تحسيس بأهمية نوعية البيئة ، الإطلاع على المستجدات الجديدة في عالم التكنولوجيا؛

-منح الأولوية للمعارف مع تحسين نوعية التكوين للمؤسسات المتواجدة في المنطقة وذلك بالتنسيق بين المعاهد والثانويات من جهة والمؤسسات من جهة أخرى، وتنظيم زيارات خاصة في إطار العلاقة (مدرسة،مؤسسة).

فالجانب الاقتصادي يهدف إلى تأمين النجاح الدائم والمستمر للمناطق الصناعية من الناحيتين الاقتصادية والتجارية، مع إعطاء الأولوية لتطوير وترقية مختلف نشاطات المؤسسات المتواجدة على مستوى المنطقة.

كما أن المسيرين على مستوى المنطقة الصناعية يعملون على تشخيص المشاكل الاقتصادية المتواجدة على مستوى كل منطقة على حدا وإيجاد الحلول فمنها مثلا :

- صورة سلبية للمنطقة الصناعية؛
- صعوبات الحركة والنشاط داخل المنطقة؛
- صعوبات مرتبطة بإنشاء المؤسسات وتوطينها؛
- عدم تلبية الحاجات الأساسية لمختلف المتعاملين على مستوى المنطقة : من مؤسسات وعمال وغيرهم؛
- خدمات محدودة على مستوى المنطقة.

ويقترحون جملة من الحلول يعملون على تنفيذها و تتمثل فيها يلي :

- تحسين صورة المنطقة؛
- جذب مؤسسات جديدة والمحافظة على المؤسسات القائمة وتحسينها؛
- تسهيل العمل اليومي للمؤسسات؛
- العمل على تلبية ومضاعفة الحاجات مع تخفيض التكاليف، وتحسين شروط التنافسية؛
- خلق والمحافظة على مناصب الشغل على مستوى التراب الفرنسي؛
- التكامل مع مختلف المناطق الصناعية على مستوى التراب الفرنسي؛
- تكامل العامل الاقتصادي مع الإستراتيجيتين الفرنسية والأوروبية للتنمية المستدامة.

الفرع الثاني: في الجزائر .

اسند تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية، تنشأ وفق كيفيات محددة بمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

*مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

* مؤسسة التسيير العقاري SGI.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات.كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط للمنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك. أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

- تغير الاتجاهات الاقتصادية الكبرى للدولة أثر سلبا على الدور الاقتصادي للمناطق الصناعية، ففي ظل النظام الاشتراكي كل المؤسسات المتواجدة عمومية وتعمل وفق التخطيط الاقتصادي المركزي ، وبعد التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي شهدت ركودا كبيرا، مما دفع بالسلطات إلى إعادة بعث نشاطاتها من جديد من خلال برامج بمسميات مختلفة (تأهيل المناطق –مناطق مدمجة) ...إلخ.
- مهام المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية توفير الأمن وأعمال الصيانة اللازمة للمنطقة الصناعية فقط.

*مما سبق يمكن القول أن هناك فروقات شاسعة بين المنطقيتين الفرنسية والجزائرية في المجال التسييري والاقتصادي:

– ففي فرنسا تسيير تكاملي بين عدة مؤسسات ومستقرة، في حين أنه في الجزائر تسير بمؤسسة مستقلة وغير متكاملة مع مؤسسات المجتمع المدني مما أثر سلبا على مردوديتها الاقتصادية.

–ففي فرنسا تشخيص المشاكل وإيجاد الحلول لا مركزيا بالتعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات الموجودة على مستوى المنطقة الصناعية ،أما في الجزائر فالمنطقة الصناعية فضاء معزول ، كل مؤسسة تعمل بمفردها دون التنسيق مع المؤسسات الأخرى وبطريقة مركزية ومنه تضخم المشاكل وتنوعها وبتالي انخفاض دورها الاقتصادي.
–في فرنسا :التكامل مع الإستراتيجية الأوروبية والفرنسية للتنمية المستدامة ومجسدة ميدانيا ،بينما في الجزائر تساير الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من الناحية القانونية فقط ويكاد أثرها التنفيذي معدوما.

المطلب الثاني : المحور البيئي.

تحتل البيئة الطبيعية مكانة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتختلف على مستوى المناطق الصناعية بين الجزائر وفرنسا.

الفرع الأول :فرنسا.

–تشكل السياسة البيئية محور اهتمام القائمين على تسيير المناطق الصناعية :يسعى إلى المحافظة على البيئة الطبيعية، و تخفيض التأثيرات السلبية لنشاطات المؤسسات من خلال إعداد مخطط لتهيئة وتسيير نشاطات المنطقة الصناعية من جهة ، ومساعدة المؤسسات الاقتصادية للقيام بمهامها في إطار بيئة طبيعية خضراء من جهة أخرى.
– تشخيص التأثيرات البيئية مثل : التأثير على البيئة الناتج عن تهيئة ونشاطات المناطق الصناعي(رمي النفايات، النقل ...غيرها).
–عدم التكامل بين أنشطة المؤسسات المجاورة (الدخان ، الضجيج ، الروائح ...وغيرها).

-غياب حلول جذرية ومثلى على مستوى الوحدات الإنتاجية (غياب المعالجة الجيدة للنفايات، غياب المسؤولية البيئية). ومنه يقدمون جملة من الحلول : إعطاء الأولوية للتكامل بين المنطقة الصناعية ومحيطها مع تخفيض حالات التلوث وغيرها.

- مساعدة المستعملين بما فيها المؤسسات وتدنية تأثراتها السلبية على البيئة.

- تحسين شروط العمل.

- إعطاء الأولوية لطرق الإنتاج الأنظف.

- اعلا م واسع حول أهمية المناخ ومكانيزماته المختلفة، تأثيرات استهلاك الطاقة على المناخ .

- تدعيم الإبداع والابتكار من أجل نمو اقتصادي متوازن واستعمال عقلاني لمصادر الطاقة.

- انسجام مختلف النشاطات مع التغيرات المناخية.

- الأخذ بعين الاعتبار آثار السياسة الطاقوية على الحياة الاجتماعية.

- تنويع مصادر الطاقة مع تخفيض المصادر الضارة بالطبيعة.

- تحسيس وإعلام جميع المتعاملين على مستوى المناطق الصناعية بأهمية الطاقة المتجددة.

- إخضاع التوطينات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية إلى المراقبة البيئية على كافة التراب الوطني .

- الحد من التوسع الصناعي المناطق المكتظة سكانيا بهدف توسيع النشاطات على التراب الوطني ومنه حماية البيئة الطبيعية من التلوث.

- جمعية الصناعيين بالتنسيق مع مختلف الوحدات الاقتصادية المتواجدة على مستوى المنطقة الصناعية تعمل على تجميع النفايات الناتجة عن العمليات الإنتاجية ومعالجتها.

- إن عملية التجميع هذه تشمل جميع المؤسسات الاقتصادية على أن تأخذ في الحسبان جميع تكاليف جمع ومعالجة النفايات، تحسب على حجم المجموع الكلي .على أن تستفيد جمعها متماثلة في الأرباح.

- كما أنها تنظم نشاطات إعلامية وتحسيسية لفائدة عمال المؤسسات بكل المستجدات على المستويين المحلي والدولي.

-تكامل السياسة البيئية مع سياسة الأمم المتحدة والسياسة الأوروبية في مجال البيئة.

الفرع الثاني: الجزائر.

-تشكل السياسة البيئية أداة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجية، بمعزل عن المناطق الصناعية.

- لم يؤخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي عن توطين المناطق الصناعية مما نتج الكثير من الإفرازات السامة والتي بيناها سابقا وخاصة المنطقة الصناعية برج بوعريريج، والمنطقة الصناعية عنابة وغيرها.

-تعدد المراسيم والقوانين والمؤسسات الخاصة بالسياسة البيئية على المستوى الكلي وعدم التنسيق مع المناطق الصناعية، وتنفيذها محدودا على أرض الواقع.

-فمن خلال الدراسة الميدانية للمنطقة الصناعية لبرج بوعريريج فإن الهيئة المسيرة للمنطقة الصناعية صلاحياتها محدودة ولا تشمل الجانب البيئي.

-السياسة البيئية على مستوى المؤسسات الصناعية معزولة عن بعضها البعض ولا يوجد تنسيق بينها.

- غياب كلي للإدارة البيئية على مستوى المؤسسات و المناطق الصناعية .

-عدم وجود إستراتيجية بيئية على مستوى المناطق الصناعية.

* وعليه يمكن استنتاج جملة من الفروقات الجوهرية بين السياستين :

- ففي فرنسا إدماج السياسة البيئية في المنطقة الصناعية بينما في الجزائر تكون على المستوى الكلي للسياسة البيئية الوطنية.

- في فرنسا مشاركة متكاملة بين العناصر المكونة للمنطقة الصناعية بينما في الجزائر كل مؤسسة صناعية تعمل منعزلة عن الأخرى للإعداد سياستها البيئية.

- تواجد الإدارة البيئية على مستوى المنطقة الصناعية بينما في الجزائر غياب كلي.

-عند توطين المناطق الصناعية تراعى الشروط البيئية أما في الجزائر فلم يراع هذا الجانب إلا في إطار البرنامج الجديد 2011-2017.

-تمركز معظم المناطق الصناعية على كامل التراب الفرنسي بينما في الجزائر على الشريط الداخلي والساحلي وعلى المناطق الزراعة مما أثر سلبا على التوزيع الجغرافي للسكان والإنتاج الزراعي.

- تكامل بين مختلف المتعاملين مع التطبيق الصارم للقوانين بينما في الجزائر تعدد القوانين والهياكل وعدم تكاملها وانسجامها.

-تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية بالبيئة بينما في الجزائر نادرا ما تنظم هذه الأيام إلا في مناسبات محدودة سنويا كاليوم العالمي للبيئة فقط.

- عدم التنسيق بين السياستين البيئية الجزائرية والفرنسية.

المطلب الثالث : المحور الاجتماعي

يحتل الجانب الاجتماعي محورا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويختلف على مستوى المناطق الصناعية بين الجزائر وفرنسا.

الفرع الأول:فرنسا.

إن المنطقة الصناعية تعتبر أداة أساسية لحل مختلف المشاكل الاجتماعية ، بالتوافق مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين ومنظمات المجتمع المدني ، وعليه فإن إستراتجيتها الاجتماعية من تشخيص المشاكل المتواجدة على مستوى المنطقة الاجتماعية مثل:

-صعوبات الدخول .

-غياب الخدمات الضرورية.

-غياب فضاءات حيوية في المنطقة.

- مشكل أمن الأفراد والممتلكات.

- غياب التنسيق بين المتعاملين.

ويتم إيجاد الحلول لا مركزيا في إطار الاستراتيجيين الأوروبية والفرنسية: تسهيل عمليات الدخول لمختلف العاملين.

- تحسين شروط العمل ونوعية الحياة آخذين في الحسبان الحاجات المتنامية للمتعاملين والعمال.

- إعطاء الأولوية لخلق مناصب شغل جديدة.

- تحديث الطاقات في مجال التكوين وخلق مناصب الشغل.

الفرع الثاني:الجزائر.

إن المناطق الصناعية في الجزائر لا تراعي الجانب الاجتماعي ولا تنسيق مع المؤسسات المتواجدة داخلها بل أن وظيفتها محدودة كما بينا سابقا.في حين أن الجانب الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية يساير الخطة الإستراتيجية للدولة مركزيا ومنه انعدام المرافق الضرورية الاجتماعية داخل هذه المناطق .إضافة إلى انعدام التنسيق بين الهيئات التكوينية والمؤسسات مما إدى ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي معاهد التكوين والجامعات. انعدام كلي للخدمات الاجتماعية على مستوى المناطق الصناعية المرافقة للمؤسسات الاقتصادية.

*وعليه يمكن استنتاج جملة من الفروقات الجوهرية بين السياستين :

-ففي فرنسا المنطقة الصناعية نواة أساسية للتكفل بمختلف الظوا هر الاجتماعية وإيجاد الحلول لها لا مركزيا وتعود بالفائدة على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين .

– تواجد مختلف الخدمات الاجتماعية على مستوى المنطقة الصناعية في فرنسا ، بينما في الجزائر غياب كلي وخير دليل على ذلك المنطقة الصناعية لبرج بوعريريج .

– ففي فرنسا تطبق القوانين الصارمة من طرق المؤسسات و الوعي بالمسؤولية الاجتماعية ، بينما في الجزائر غياب القوانين و الوعي بالمسؤولية الاجتماعية مما جعل هده الأخيرة لا تراعي الجوانب الاجتماعية في خططها التنموية .

خلاصة الفصل:

إن طبيعة العلاقة في الفضاء الأورومغاربي بين الجزائر وفرنسا غير متكافئة بين اقتصاد صناعي قوي يحتل المرتبة الخامسة عالميا واقتصاد ضعيف في طور إعادة الهيكلة يعتمد أساسا على نسبة عالية في تمويله على قطاع المحروقات . ومنه فإن للاقتصاد الفرنسي خصوصيات طبيعية وبشرية وصناعية وزراعية تساهم بنسبة عالية في الدخل الوطني، إضافة إلى نسبة المعاملات التجارية العالية مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.كما أن المناطق الصناعية الفرنسية قديمة النشأة إذ تعود لخمسينيات القرن الماضي واتسمت بنوع من الدراسة العلمية المستمرة. فتوزيعها متوازن جغرافيا من الشمال إلى الجنوب، كما أنها تشكل النواة الأولى للإستراتيجية الصناعية من جهة وتعكس توجهات الدولة في مجال التنمية المستدامة من جهة، وتعمل بالتعاون مع جميع المتعاملين إلى تحقيق مؤشراتها من جهة أخرى، إضافة إلى التكامل مع الإستراتجية الأوربية في مجال التنمية المستدامة.

بينما على النقيض فإن الاقتصاد الجزائري (ريعي وتنتشر في آليات الفساد) ، حيث القطاع الصناعي ضعيف من حيث نسبة مساهمته في الدخل الوطني، ومنه فإن المناطق الصناعية تعمل بمعزل عن المتعاملين الاقتصاديين ودورها محدود جدا، فلا ينسجم تسييرها مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تعد مركزيا وتسير لامركزيا وغير مستقر عقب حقبة زمنية قصيرة لا يتعدى عمرها أربعون سنة، ولم تسند لها مهام تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة.

الخـاتـمـة الـعـامـة

الخاتمـــــة

إن دراستنا لموضوع المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وإسقاطها على المنطقة الآورو مغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا أعطت جملة من النتائج الهامة :

1-تعتبر المناطق الصناعية من الأساليب الحديثة للتوطن الصناعي.

2-عند إنشاء منطقة صناعية يتوجب الأخذ بجملة من العوامل الأساسية لتكون أكثر فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

3- لعبت المناطق الصناعية دورا كبيرا في تطور الصناعة في جميع أنحاء العالم وخاصة بريطانيا ، أمريكا، اليابان.

4- إن إقامة المناطق الصناعية يحقق أهدافا اقتصادية اجتماعية ثقافية .

5-تطور مفهوم المناطق الصناعية بشكل كبير خلال فترة وجيزة من الزمن .

6-لعبت الهيئات الدولية دورا كبيرا في إنشاء المناطق الصناعية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية).

7- إن توطين المناطق الصناعية لم يأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية واستدامة التنمية إلا مع عقد السبعينات من القرن العشرين بل كان هدفها بالدرجة الأولى رفع المر دودية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي فقط.

8-تغير مفهوم التنمية الاقتصادية مع بداية عقد السبعينات من القرن العشرين نتيجة لتأثيرات السلبية للمناطق الصناعية على البيئة الطبيعية واستنزاف الثروات وغيرها.

10-نتيجة للآثار السلبية للتنمية الاقتصادية تبنت الأمم المتحدة عقيدة بيئية ترتكز على عشر مبادئ رئيسية .

11- إن التنمية المستدامة تستند على أربعة أبعاد رئيسية (بعد اجتماعي ، بعد اقتصادي، بعد بيئي ، بعد سياسي).

12- أسندت مهام تحقيق هذه الأبعاد لمختلف المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين وخاصة المناطق الصناعية .

13- اقتصاديات منطقة الأورو مغاربية غير متكافئة شمال متقدم وجنوب متخلف.

14- اقتصاد فرنسا صناعي قوي يحتل المرتبة الخامسة عالميا.

15- سياسة التوطين الصناعي في فرنسا مستقرة وتسعى إلى تحقيق أهداف واضحة منها توزيع النشاطات الاقتصادية على مجمل التراب الفرنسي.

16- إن تعدد المناطق الصناعية في فرنسا ركزنا على دراسة منطقة صناعية قريبة من ساحل البحر الأبيض المتوسط - (روسات-اكس اون بروفانس) .

17- إن المنطقة الصناعية الفرنسية تعمل على تحقيق التسيير المستدام بالتعاون بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين.

18- تسعى المناطق الصناعية الفرنسية إلى تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة.

19- تعتبر المناطق الصناعية النواة الأساسية لتحقيق الإستراتيجية الصناعية المستدامة للفترة 2010-2013. من أجل اقتصاد أخضر وعادل.

20- إن الاستراتيجية التنموية المستدامة تعمل بالانسجام بين الاستراتجية الأوروبية للتنمية المستدامة واستراتجية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

21-إن الاقتصاد الجزائري يمتاز بخصوصيات سلبية أثرت على نمو وتطوره منها : اقتصاد ريعي ، اقتصاد تنتشر فيه آليات الفساد.، عدم التكامل بين القطاعات الاقتصادية، تخلف القطاع الصناعي.

22- إن سياسة المناطق الصناعية حديثة النشأة ، وامتازت بعدم الاستقرار نظرا لتعدد التوجهات الاقتصادية.

23- عدم وجود استقرار على تنظيم المناطق الصناعية من مناطق صناعية تسير وفق نظام اشتراكي وتخطيط مركزي إلى مناطق مدمجة إلى مناطق جديدة استشرافي للفترة 2011-2017.

24- لم تراعى أبعاد التنمية المستدامة عند توطينها مما نتج تلوث البيئة وغيرها من الأمراض .

25-عدم التكامل بين الإستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة والمناطق الصناعية.

26- بالرغم من التوقيع على الاتفاق الشراكة الأورومتوسطية إلا أن التكامل بين السياستين الجزائرية والفرنسة فيما توطين المناطق الصناعية والتنمية المستدامة يكاد يكون منعدم.

بعد أن استعرضنا أهم النتائج التي توصلنا من خلال المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وإسقاطها على المنطقة الآورو مغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا ،سوف نتطرق إلى مدى تحقيق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة ، ونبدأ بالفرضيات الفرعية وفي الأخير الفرضية الرئيسية:

الفرضية الفرعية الأولى :" المناطق الصناعية تراعي أبعاد التنمية المستدامة التي تتمثل في العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والملائمة البيئية". لقد تحققت هذه الفرضية ، ولكن أثرها لم يكن إيجابيا .حيث أظهرت نتائج الدراسة أنه لم يكن اهتمام كبير من قبل السلطات العليا في المراحل الأولى للتنمية بأبعاد التنمية المستدامة إلا بعد استفحال ظاهرة استنزاف الثروات وتأثيراتها السلبية مع بداية مرحلة السبعينيات من القرن العشرين.

2- الفرضية الفرعية الثانية :" المناطق الصناعية تستجيب لاعتبارات التهيئة الإقليمية كما تستجيب لاعتبارات اقتصادية و اجتماعية و بيئية ". إن هذه الفرضية تحققت ،ولكن لم يكن لها أثر فعال في الاقتصاد الوطني.حيث أظهرت نتائج الدراسة أن المناطق الصناعية لم تستطع تحقيق التوازن الجهوي في الجزائر بينما تحققت في الاقتصاد الفرنسي لما يمتاز به من استقرار في المؤسسات وتوزيعها عبر كامل التراب الفرنسي.

3-الفرضية الفرعية الثالثة: "المناطق الصناعية في المنطقة الأورو مغاربية بعيدة كل البعد عن مبادئ التنمية المستدامة ".فعلا لقد تحققت هذه الفرضية بنسبة معينة في الجانب الجنوبي للمنطقة و لم تتحقق في الجانب الشمالي، نظرا لاختلاف خصوصيات المناطق الصناعية بين الشمال والجنوب .

الفرضية الرئيسية

إن دراستنا انطلقت من فرضية رئيسية : "**المناطق الصناعية تحقق التنمية المستدامة و التوازن الإقليمي المستدام**".

لقد تحققت هذه الفرضية بنسب متفاوتة من فترة لآخرى، إذ لم يكن لها أثر فعال في الاقتصاد الوطني في النصف الأول من القرن العشرين بينما حيث أظهرت نتائج الدراسة أن إستراتيجيات المناطق الصناعية في العقد الأخير القرن العشرين تبنت أبعاد التنمية المستدامة و التوازن الإقليمي المستدام .

*بعد عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة واختبار مدى تحقق فرضيات الدراسة ، فإنه يتوجب علينا تقديم جملة من الاقتراحات التي نراها مفيدة لمواكبة الاقتصاد الجزائري للتطورات العالمية والتكامل مع الاقتصاديات الأوربية.

لقد اعتمدنا في تقديم هذه المقترحات بناء على نتائج الدراسة والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني عامة:

1- مشاركة جميع المتعاملين في تسيير المناطق الصناعية.

2- إعادة النظر في اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، و تبني شراكة فعالة لاستفادة من الخبرة في مجال التسيير و النظم الإدارية المتطورة .

3- التكامل بين مختلف الجهات المتخصصة عند اختيار مواقع المناطق الصناعية .

4- تفعيل الإدارة البيئية على مستوى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

5- التوقيع على اتفاقيات شراكة متخصصة بين المناطق الصناعية الجزائرية و الفرنسية للاستفادة من خبرة هذه الأخيرة .

6- القضاء التدريجي على مركزية التسيير لهذه المناطق ، أي التوجه نحو اللامركزية.

7- تزويد المناطق الصناعية بكافة الخدمات الضرورية.

آفاق الدراسة :

في الأخير نتمنى أن تكون هذه المذكرة لبنة إضافية لتحديد دور المناطق الصناعية في المنطقة الاورومغاربية لتحقيق التنمية المستدامة ،ونقطة انطلاق لأبحاث مستقبلية إن شاء الله ،وعليه نقترح مجموعة من المواضيع للبحث والدراسة:

1- المناطق الصناعية آلية لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي المستدام.

2 - دور المناطق الصناعية لتفعيل السوق العربية المشتركة.

3 - التفاعل بين المنطقة الصناعية والمنطقة الحرة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

قائـــمة المراجع

أولا:باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2003.

2- بشير محمد التجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم و توطين الصناعة ، ديوان المطبوعات الجامعية،1987.

3- بهيج شعبان، جغرافية العالم الصناعية ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ، 1972.

4- خالد عبد الرحيم الهيتي ،أكرم أحدم الطويل، جمال محمد النعيمي، أساسيات التنظيم الصناعي ، عمان، دار زهران للنشر،

5- صالح حسن ،مدخل إلى جغرافية الصناعة ،الطبعة الأولى، عمان،دار الشروق للنشر و التوزيع – 1985.

6- صبحي فارس الهيتي ، التخطيط الحضري، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن،2008.

7- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال.

8- طلال البابا،قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث،دار الطليعة، بيروت،1983.

9- عبد القادر محمد عبد القادر عطية. اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية : الدار الجامعية، 2003.

10- عبد الله خبابه ،السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية، دارالثقافة الجامعية،مصر، 2009.

11- عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفنها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان،2007.

12- كامل عبد المقصود بكري ،الاقتصاد الدولي، مطبعة دارالجامعات ،مصر ، 1998.

13- كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان،2008.

14- مالك بن نبي ،مشكلة الثقافة ،دار الفكر ،بدون سنة نشر.

15- محمد أزهر سعيد السماك،اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى،عمان ،دار زهران،1998.

16- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000.

17- محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، الإقليم و التخطيط الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2006.

18- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية : دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية،مصر، 2003،.

19- محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك إعداد اللجنة العالمية للبيئة و التنمية ، عالم المعرفة ،1990

20- مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006.

21- مدحت كاضم القريشي،التنمية الاقتصادية :نظريات و سياسات وموضوعات،دار وائل للنشر، عمان ،2007.

22- مدحت كاظم القريشي ، الإقتصاد الصناعي ، دار و ائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأدرن ،2000.

23- مدحت مصطفى محمد وعبد الظاهر أحمد سهير. النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999،

24- هويشار معروف، تحليل الإقتصاد الإقليمي و الحضري،الطبعة الأولى، عمان،دار صفاء للنشر و التوزيع2006

25- يوسف جحيم الطائي وآخرون –نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية ،دار اليازوري ،عمان الأردن.

ب- الأطروحات والرسائل العلمية:

1- جايز كريم ، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية دراسة مقارنة بين الإمارات و مصر و الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة المسيلة،2012،

2- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييميه، رسالة ماجستير منشورة، 2007.

3- زوينة ريال، المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزر موريس وأفاق إنشائها في الجزائر ،رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ،1997.

4- الطاهر خامرة ، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمةالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سوناطراك" ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2007.

5- عز الدين دعاس ، آثار تطبيق نظام الادارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية ،رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010.

6- وائل وجيه رضا البظ ،محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

7- يوسف محمد ياسر يوسف الساعد،دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2004

8- العلي إبراهيم ،الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودور ه في تنمية الصادرات في سوريا ،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاقتصاد جامعة دمشق ،2002.

ج– الأبحاث والدراسات و المقالات:

1- بوزيان راضية ، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الإقتصادية المستدامة –مقاربة سوسيو اقتصادية على ضوء التجارب العالمية ، اليوم الدراسي حول : التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعريريج 18افريل 2010، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج .

2- حرفوش سهام ،صحراوي إيمان،بوباية ذهبية، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.

3- سحر قدور الرفاعي ، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية ،أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية ،تونس.

4- صالح السيحياني،المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية :حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ، المؤتمر الدولي حول ((القطاع الخاص في التنمية : تقييم واستشراف)) بيروت، 23-25-مارس2005.

5- صالحي الصالح، التنمية الشاملة المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.

6- عيسات العربي ، براهيمي حياة ،دور المناطق الصناعية في تفعيل التنمية المحلية –المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج نموذجا، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر :الواقع والأفاق14-15أفريل 2008،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج.

7- فيليب جيجو، وآخرون، الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية، 2005.

8- مجوبي خيرالدين ،سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعة، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر – دراسة حالةالمنطقة الصناعية برج بوعريريج،17-18 ماي2010،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

9- منتدى الرياض الإقتصادي ، مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية الإقتصادية المستدامة 12نوفمبر2005 .

10- موسى ابن منصور ، البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر – دراسة حالة المنطقة الصناعية برج

بوعريريج،17-18 ماي2010،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

11- نبيلة فالي، التنمية :من النمو إلى التنمية، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.

12- نجوى عبد ا لصمد – الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث – المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء والتميز للمنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 08-09 مارس 2005.

13- المعطيات الإحصائية لتقرير الأمم المتحدة حول التنمية سنة 2009

د- المجلات و الدوريات :

1- بوزيدي عبدالمجيد ،أزمة التصنيع في الجزائر "جريدة الشروق اليومية" عدد 2050سنة 2007.

2- أندروسيتر ،المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة ،مجلة تمويل التنمية ،ديسمبر 1996.

3- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر، عدد01سنة2002.

4- طالب عوض وراد ، المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية الأداء والآثار الاقتصادية و الأفاق المستقبلية.مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة المسيلة، عدد04 ،2010.

5- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري ، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و شفافية نظام المعلومات :دراسة تطبيقية لعينة منى المصارف التجارية الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية ،عمان ،لعدد2005،36.

6- عبد الله صادق دحلان، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم العمل، العدد 49 ، بيروت مارس**2004**.

7– محمد خيري ، توطين الصناعة و العمليات و العلاقات الاجتماعية ، المجلة الاجتماعية القومية ،للمركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، العدد الثاني،ماي 1985.

8– مصطفى طلبة ، إلياس بيضون، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، المجلد الأول ،الدار العربية للعلوم ،الطبعة الأولى بيروت ،2006،ص415

9– ناصر مراد –التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر مجلة ببحوث اقتصادية عربية العدد 46 مارس 2009

2– باللغة الأجنبية:

a- les livres:

1- ARROUS Jean. Les théories de la croissance .Paris : éditions du seuil, 1999**.**

2- Yvette Lazzerl, Le développement durable *Du concept à la mesure*, L'harmattan, France 2008**.**

3- Bernard Barthélemy Philippe Courrèges, Gestion des risques, 2e édition, Éditions d'Organisation, 2004

4- Jacques Fialaire, Les stratégies du développement durable, L'Harmattan, Paris 2008**.**

5- Hassan Zaoual, Développement Durable Des Territoires Économie Sociale, Environnement & Innovations, L'harmattan, France 2008.

6- Racey Strange et Anne Bayley, Le développement durable À la croisée de l'économie, de la société et de l'environnement, OCDE 2008**.**

b-études et publications scientifiques:

1- Alexandra Robasto, Guide de GestionEnvironnementaled'une Zoned'Activités, Centre Tecnologique Ti Tech, Union Européenne2007.

2- Olanrewaju B. Smith et Als ,Développement durable de l'agriculture urbaines Afrique francophone, Centre de coopération internationales recherche agronomique pour le développement, Paris, France

3- Ministere de l'industrie ,de la PME et de la promotion del'investissement— programme développement Economique durable des zones industrielles -juin 2011

4-LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril2012

5-MED Zone pour une performance durable des Zones d'activités en Méditerranée Etude N° 19 Juin2010 –Edition chambre de commerce et industrie -Marseille2011.

6--OLIVIER WELSER ET CHERLYNE VOELKEL-LAGESTON DURABLE DES ZONES D'ACTIVITES-GUIDE PRATIQUE-WALLONNE-2010 .
7- Mise en œuvre de la strategie national du développement durable-2010-2013,1er Rapportau parlement Octobre2011 .

المواقع الالكترونية:

-1 .. http://islamfin.go-forum.net
-2 .www.alnoor.se/article.asp
-3 .www.arabenvironment.net/arabic/archive
-4 2006 .www.arabenvironment.net/arabic/archive/2006/11/13
-5 www.madariss.fr
-6 www.mokarabat.com
-7 www.moroccokhabar.com
-8 www.surf-as.org
-9 www.thawra-sy.com
-10 www.aniref.dz
-11 www.4eco.com/2004/02/2002/html
-12 http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0609/p50.htm،
-13 http://www.nefdev.org/phil/ar/page.asp?pn=22-

القوانين:

1-loi grenelle1 n° 2009-967 du03/06/2009.

2- circulaire du 13 juillet2006du ministre de l'écologie et du développement durable .cadre de référence des projets territoriaux du développement durable et agenda 21locaux.

ملخـــــــص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية. وذلك من خلال إبراز المناطق الصناعية وأهم المؤشرات عند توطينها، ولهذا تعرضنا لمفهوم المناطق الصناعية والدور التنموي الذي تؤديه، و الأهداف والغايات المنشودة من هذه المناطق وما توفره من مناخ وبيئة استثمارية مناسبتين لتحقيق أبعدا التنمية المستدامة : اقتصاديا–اجتماعيا –بيئيا– سياسيا.

ولهذا ارتأينا إلى إجراء دراسة لهذه المناطق في المنطقة الأورو مغاربية مع مقارنة بين المناطق الصناعية في كل من الجزائر وفرنسا، بدراسة منطقة واحدة في كل بلد على حدى و الإستراتيجية التنموية الاستشرافية المستدامة.

خلصنا في نهاية الدراسة أن هناك اختلافات جوهرية بين السياستين الجزائرية والفرنسية قي هذا المجال وعدم التنسيق بينهما إلا في حدود ضيقة جدا ، رغم التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورمتوسطية من جهة والقرب الجغرافي من جهة أخرى وعليه نقترح التنسيق والتكامل الاقتصادي بين دول منطقة الأورمغاربية خدمة لمصلحة اقتصاديات وشعوب المنطقة.

الكلمات المفتاحية: التوطين الصناعي – المنطقة الصناعية –التنمية المستدامة– التسيير المستدام – المنطقة الأورو مغاربية –المسؤولية الاجتماعية – الإدارة البيئية.

Abstract

This study aims to highlight the role of industrial districts in achieving sustainable development in the Euro-Maghreb region, through emphasizing on the industrial zones and the main indicators when resettling it. For this reason we have addressed the concept of industrial zones and their role in development, and the goals and objectives of these areas, and the provision of appropriate investment climate in order to achieve the dimensions of sustainable development: socio-economic-political-environmental. Therefore we decided to undertake a study of these regions in the Euro-Maghreb zone with a comparison between industrial zones in both Algeria and France, through the study of one area of in each country individually and the sustainable business development strategy.

The study concluded that there are substantial differences between the Algerian and French policies in this area, and a lack of coordination between them only in very narrow limits, despite the signing of the partnership agreement, and the geographical proximity. This we propose coordination and economic integration between the States of the Euro-Maghreb zone in the interests of the economies and peoples of the region.

Keywords: Industrial settlement – Industrial zone – Sustainable development - Sustainable management – Euro-Maghreb zone – Social responsibility - Environmental management.